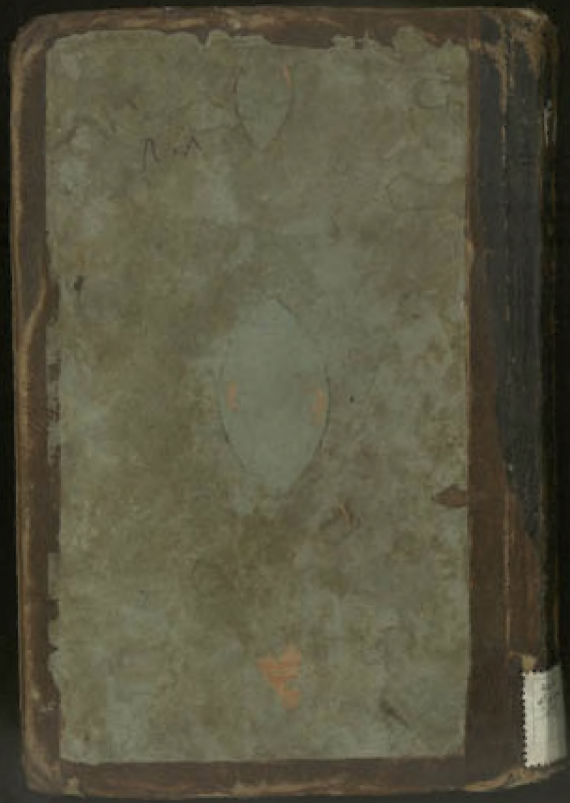

کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
کتاب الفوائد الضیائیه
مؤلف عبدالرحمان جامی
موضوع
شمارهٔ اختصاصی (۳۲۲) از کتب اهدائی: کریم زاده
شماره ثبت کتاب ۲۱۰۷۰۶
۳۲۲
۲۱۰۷۰۶
۱۳۴۴/۶/۲۳
کتابخانه مجلس شورای اسلامی
اهدایی
محمد علی کریم زاده
۱۳۷۷

کتابخانهٔ مجلس
المغفور له آیة الله العظمی
حاج میرزا علی آقا شیرازی
کتاب
شماره ثبت کتاب
۱۹۷۶

هذا کتاب شرح جامی بسم الله الرحمن الرحیم وبه نستعین

الحمد لولیه والصلوة علی نبیه وعلی آله واصحابه به المتدین باداب الشریعة فهذه فوائد لطیفة
لحل مشکلات الکافیة للعلامة المشتهر فی المشارق والمغارب الشیخ ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه
وسکنه بحبوحة جنانه نظمتها فی سلک التقریر ونمط التحریر للولد العزیز فضیاء الدین یوسف حفظه الله
تعالی عن موجبات التلف والتاسف وسمیتها بالفوائد الضیائیة لأنه لهذا الجمع والتالیف کالغائیة
الغائیة تفعه الله بها وسائر المبتدئین من بنی التحصیل ما توفیق الا بالله وهو حسبی
ونعم الوکیل اعلم ان الشیخ لما صدر رسالته بحمد الله بان جعله جزءا منها فاقتضی تحمیل ان
کتابه هذا امر حیث انه کتابه لیس ککتب السلف رحمهم الله تعالی حتی یصدر به علی سبیل الاستنهاد لا
یلزم من ذلک عدم الابتداء به مطلقا حتی یکون بترکه قطع لجواز ابتدائه بالحمد وغیره
الحمد جزء من کتابه وبدء بتعریف الکلمة والکلام لانه یبحث فی هذا الکتاب عن احوالهما وقدم
افرادها جزء منهی هذا الکلام ومفهومها جزء من مفهومه فقال
ثقالان من الاثلیم بسکنین اللام وهو الجرح تاثیرهما فی النفوس
عن بعض تاثیرها بالجرح حیث قال جراحات السنان لها التیام
ان والکلم بکسر اللام جنس لاجمع کتمر وتمرة بدلیل قوله تعالی الیه
ب وقیل حیث لا یقع الا علی الثلاثة فصاعدا والکلم الطیب
جمع
من الکلم الطیب واللام فیها للجنس والتاء للوحدة ولا منافاة بینهما بجواز اتصاف
الجنس

اعلم یا ولدی ان الکلمة بالجنسیة تعم الواحد والجمع کما ان الرجل بالجنسیة کذلک
محلها علی الصحیح الخارج بارادة العلم المذکور علی السنة النحاة لفظ اللفظ الدال
الذی بعثک الکلب النهر ولفظ الحوان ای دقیقها هم فیما نحن فیه عرف النحاة هذا او بعد جعل نفس الملفوظ
کالخلق بمعنی المخلوق الی ما یلفظ به الانسان صفوا او کدرا مهملا کان او موضوعا مستعملا او مرکبا
واللفظ الحقیقی کزید وضرب والحکمی کالضمیر فی زید ضربته او نحو ذلک من الحرف والصوت اصلا او تبعا
بوضع اللفظ او اعتبر او اعتبر باستعمال لفظ المتقدم او متاخر هو وانت واخرج علیه احلام اللفظ فانها
لفظا حکمی لا حقیقی والحروف لفظ صوتی لا حکمی لانه قد یلفظ به الانسان نحو ص ل ب
الله تعالی اعلم فیه وهی عبارة یتلفظ به الانسان وعلی هذا الغرض ظاهر احلام الکلمة الجنسی والله تعالی اعلم
وهی الخطوط والعقود والاشارات والنقب غیر انها فی اللغة فی عادة الیهود خرجن واما قال الکعبی
وهم نقل لغة لانهم یقصدون بها غیر ما یقصد به اهل اللغة لان الاشتراک یکون اللغة اخص من الوضع
شیء بحیث متی اطلق او اطلق الشیء الاول من هذین الشیئین وقیل بالعکس یعنی ان وضع اکثر من واحد
علی اطلاق او اطلق اکثر من واحد بلام معین غیر صالح
ی لا یعداه فقال المراد باطلاق الاثنین ما یقع علی الاثنین وبیان مقاصدهم فلا حاجة الی اعتبار
زید وعمرو الخ ما قصد به الشیء وهو اما مفرد اسم مکان عن المقصد وقصد
هو ما یدل علی معنی فی نفسه غیر مقترن بزمان محصل معنی
علی اصوبه ضیف یتکلم منه وحده اللام دون اصوبه وقیل مرتجل وهو العلامة لا یدلا
علی مسماه علی الصحیح الاول وهو ما یدل علی معنی معین یلزم الانسان العقل سمع به لتضمنه المعنی اللغوی

١٣٤٤ / ٦ / ٢٢

فذوضع بعض الالفاظ المفردة بازاء الالفاظ المركبة لملفقة المجدد واجز وكيفي يكون موضوعا لطرفة

فلنا هذه الالفاظ وان كانت بالعقل بحيث اذا عدنا بها مركبة لكنها بالعين الى الالفاظ الموضوعة بازاء المعاني

فهذا احترزنا بالاستقلالين بانه ليس بعين اللفظ وضع بازاء اللفظ آخر موذ الكان او مركبا بازاء مفهوم كلام

افراده الواقع ظروفا والاسم والفعل والحرف والكلمة والجزء والكلمة وغيرها ولا يخفى عليك ان هذا الحكم مفوض بامثال الفاظ

الراجعة الالفاظ مخصوصة موذة او مركبة فاه الوضع فيها وان كان خاصا لكن الموضع له خاص فليس هناك موضع

كل هو الموضع له في الكلمة مفرد وهو اما مجرور على انه صفة عين ومعناه آما بازاء جزء اللفظ على جزء

وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع للفظ الجنس بالافراد والتركيب وليس الامر كذلك فاه انما وضع بالافراد

والوكيب الذي هو بعد الوضع فينبغي ان يوكيب فيخرج كما تركيب مثل قوله قوم من قبل فبلا وآما موضوع على

انه صفة اللفظ ومعناه آما لا بازاء جزء فله جزء معناه ولا بد به آخر من بيان نكتة ايراد احد الوصفين بدله

مفرده والآخر موذ او كان نكتة فيه التنبيه على عدم الوضع على الافراد حيث انه بهيئة المفرد بخلاف

الافراد وآما نصبه وانما لم يساعد رسم الخط على ان حال من المستكن في وضع او صفة جر المبين وانما منصوبا

بواسطة اللام ووجه صحته اه الوضع وان كان معتدا على الافراد كما في الزاف لكنه مقارنه لتركيب الذي اه

وهذا العذر لكن في اي الجر في الافراد لا جزء المركبات مطلقا سواء كانت ظاهرة او في حكم الظاهرة

فيخرج بقيد الحكم مثل الرجل وقائم وتوبعون واضرابها مما يدل جزء اللفظ منه على جزء معناه لكن غير

[illegible] بعض عاشيرتها بالجرح حيث قال جراحات [illegible]

[illegible] ان والكلم بكسر اللام جنس لا جمع كتمر وتمرة بدليل

[illegible] ب وقيل حيث لا يقع الا على الثلاثة فصاعدا والجمع

[illegible] من الكلم الطيب واللام فيها للجنس والتاء للوحدة ولا منافاة بينهما

[illegible]

انسب كما عرفت واعلم ان الوضع سبب الدلالة لان الدلالة لا تكون الا بحيث يعلم منه شئ آخر فمن يخفف الوضع

يخفف الدلالة فبعد وكذا الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وضع في هذا الكتاب لكن الدلالة لا تستلزم الوضع

لا محالة ان يكون بالعقل كدلالة اللفظ وبدليل المسموع ما مر وزيادة الجار على وجوه اللافظ وان يكون بالطبع كدلالة

[illegible] آخ على وجع القصد وبعد وكذا الدلالة لا بد من وكذا الوضع كذا في المفصل وعني اي اللفظ اسم وفعل وحرف

اي منقسم الى هذه الاقسام الثلثة منحصرة فيها لانها اي اللفظ اما ان كانت موضوعة لمعنى والوضع

يستلزم الدلالة حتى آما من صفتها ان تدل على معنى كائنا في نفسها اي غير الكلام او اكثر او يكون

المعنى في نفسها ان تدل جزء معناها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها لاستقلالها بالمفهومية او من

صفتها ان لا تدل على معنى في نفسها بل على معنى يحتاج في الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم

استقلالها بالمفهومية وبين تخصيص ذكر هذه الثلثة بيان حصر الاسم اما في الاسم الدال على المعنى الغير القار

على معنى في نفسها الحرف كمن والى فانها تحتاج في الدلالة على معنيها اعني الابتداء والانتهاء الى

ضم امر كالبصرة والكوفة حتى يدل سرت من البصرة الى الكوفة واما سمي هذا القسم حرفا لان اكثر

حروف اللغة الحرف وهو في الاصل اسم جانب مقابل للاسم والفعل حيث يقال فلان على حرف من امره

هو لا يثبت على شئ والقسم الاول وهو ما يدل على معنى في نفسها آما من صفتها ان يعتبر في ذلك

المعنى المدلول عليه بنفسها زمان الفهم عنها بان لا يدل احد الازمنة الثلثة الخاصة واي الماضي والاستقبال اي حين يفهم

ذلك المعنى عنها يفهم آو من صفتها ان لا يعتبر في ذلك المعنى زمان الفهم عنها بان يدل احد الازمنة الثلثة

هو ما يدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة الخاصة وهو الاسم وهو العلم استقلالا

على اصوبه حيث يتركب منه وجملة الكلام دون اصوبه وقيل مرادف للاسم وهو العلامة لانه يدل

على مسماه والفعل الاول وهو ما يدل على معنى مقترن باحد الازمنة الثلثة الخاصة سمي به لتضمنه المعنى المقصود

[illegible]

العلم

بلا خلاف لظهور سبق الوصفية الاصلية فيه بسبب مزيد التوصيف باعتبار الوصفية الاصلية اى اعنى
خالف بسبوبه الاخفش لاجل اعتباره الوصفية الاصلية بعد التسكير فانه فارق العلمية بالتسكير
بسبق جانب اعتبار الوصفية فاعتبارها وصفا غير منصرف للصفة الاصلية وبسبب آخر كوزن الفعل
الالف والنون المزيدتين فان قلت كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية لما ثبت على اعتبارها ايضا
فلم اعربوه ذهب الخ هو خلاف الاصل اجيب بان العرف قيل الباحث على اعتبارها اصليا اسوق
وارفع مع زوال الوصفية عنها وفيه بحث لان الوصفية لم تزل عنها بالكلية بل في ضمن اثبات مزيد الوصفية
لان ابيض اسم للون السواد والابرص للخبث الخ فيها سواد وبياض وفيها شائبة من الوصف فلا يلزم
من اعتبار الوصفية فيها اعتبارها بالجملة حتى يرد ما ذكرتم انا فرزالت فيه بالغلبة واما الاخفش فذهب
الى انه منصرف فان الوصفية فيه زالت بالعلمية والعلمية بالتسكير والزايد لا يعتبر مع زوال ما زيد لاجله
واطرد وزن الفعل والالف والنون وهذا القول اظهر وعلى اعتبر بسببه الوصفي الاصلي بعد التسكير منذ لم علما باب
حاتم اسم علم فانه في الاصل وصف بمعنى الطائي اعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية وحكم بمنع
صرفه للعلمية والوصفية الاصلية فما يلزم من باب حاتم على هذا مزيد صوفي اعتبار التسكير وبين
هذه الوصفية والعلمية فان العلم للخصوص والوصف للعموم حكم واحد وهو صرف لفظا واحد
بخلاف ما اعتبرت الوصفية الاصلية معه بسبب آخر كما في اسود وارفع فانه قلت النضار اسم
لنبي الوصفية اضعف والعلة لا بد الوصفية الاصلية المزيد والوقوع خلوا عن الوصفية الاصلية
والعلمية فيه فرق حاتم لا يلزم اجتماع المتضادين فلت يتعدد الجهتين يندفع ذلك
مع انه قد ذهب حكم الاحدوان لم يكن مزيدا اجتماع المتضادين لكنه شبيه به فاعتبر فيه شبه ما
وجه الباب اى باب غير المنصرف بالام اى دخول لام التعريف عليه او بالاضافة اى بانها
الى غيره بجر اى يغير مجرورا بالكسر اى بصورة الكسر لفظا او تقديرا واعلم بالكسر بنوعيه
لان الاعراب قد يكون بالضم والالف بتقدير الكسر لان الكسر خلاف على الحركات اثباتها ونفيها
وللضم خلاف فيه ان الاسم منه اى الاسم المعرب فيشمل من ذهب الى انه منصرف مطلقا

الى العلم الذي هو العرف فدخل الكسر دون التنوين لانه لا يجتمع مع الام والاضافة وضمنهم من ذهب الى
انه جوز منصرف مطلقا والمجرور به من خبر المعرف بالاضافة هو التنوين وسقوط الكسر انما هو بتبعيته
التنوين وحيث صرفي مناسبة للعقل لم يؤثر الا سقوط التنوين دون نائبه الذي هو الكسر فيه
الكسر الحاد وسقوط التنوين لاصناف من العرف وضمنهم من ذهب الى ان العلمي ان
كانا يا مبنيا مع الام والاضافة كان الاسم غير منصرف وان زالتا معا او زالت احديهما
كان منصرفا وبيان ذلك ان العلمية يزول بالام والاضافة حان كان العلم سوطا للبيب الام
زالتا معا كما في ابراهيم وان لم يكن شرطا كما في احمد زالت احديهما وان لم يكن تمام علميته كما
كان في احمر بعيث الحد العدلان عما حالا وهذا العدل النسبي بما عرف به احمد فيه انصرف
المسمى به حالة التجرد عن الوصفية لان موصوف الاسم وهو مذكور الاصل وبحيث هذا الوجه بعدا
صيغة المذكر الذي لا اصل لها لصفات تذكر من اكبل وجمال بسبب ذات اى صفات وما لا يام كما لا
يكون اى المرفوع الدال على العاقلية اى يكون الاسم فاعلا وهي الضمة والواو والالف وانما اوجب اشتمال الاسم
اشتمال على علم العاقلية اى يكون الاسم فاعلا وهي الضمة والواو والالف وانما اوجب اشتمال الاسم
على ان يكون موصوفا بالوقوع او مقدرا او محلا ولا يستلزم ان الاسم موصوف بالرفع الخ
او مع الرفع الخ انه محل لو كان ثم موجب لبان مرفوعا لوقوع او مقدرا او محلا كضيف عما
هذا الرفع الخ وهو بحث عن احوال الفاعل اذا كان مضمرا متصلا كما سبق اى
من المرفوع او على اشتمال على علم الفاعلية الفاعل فانه بدلالة اصل المرفوع عند الجمهور
لانه جزء الجملة الفعلية الخ من اصل الجملة لان عامله اقوى من عامل المبتدا وقبل اصل المرفوع
المبتدا لانه بان على ما هو الاصل في المسند اليه وهو العدم بخلاف الفاعل ولانه يحكم على
الحكم جامد ومشتق فيكون اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق وهو اى الفاعل
حاء اى اسم حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل قولهم اعجبني ان قرنب زيد اسند اليه الفعل
بالاصالة او بالتبعية للخرج عن الحد نوابع الفاعل وكذا المراد به جميع صور المرفوعات في
المنصوب والمجرور ان عنى النابع بقرينة ذكر المتبوع بعده او شبيه به الفعل وفاعل
ذكر لنيابة فاعل اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل وافعل التفضيل
والظرف وهو اى الفعل او شبهه حال كونه مقدما عليه وجوبا او جوازا فوجوبا كما في
والجواز وهو اى الفعل او شبهه حال كونه مقدما عليه وجوبا او جوازا فوجوبا كما في

وموضع الحال موضع الظرف

الفعل قبله (اى حدوث المذكور اى الزمان الذى بيانه حال كونه متليسا بالحدث اى
بعده (استغرق جميع افراده كقولك ما ضربت الا يوم الجمعة اى جميع
افراد مدة زمان عدم ضربك يوم الجمعة لا الزيد ولا الغير وقد يقع بعده (المذكور
كما فى ما ضربت مذ زمانك او الفعل كقولك ما ضربت مذ ذهبت او ان (اى ما كتب على هذه
الصورة متصلة كانت او منفصلة كما ضربت مذ انك ذاهب او ما ضربت مذ ان ذهبت
او الجملة الاسمية نحو ما ضربت مذ زيد مسافر او غير مسافر فيقدر بعدها زمان
مضاف الى احد هذه الامور ليصح حمل ما بعدها عليها فان المقدر فى ما ضربت مذ
زمانك مذ زمان زمانك وعلى هذا القياس فيما بقى وهو اى كل واحد من مذ ومنذ
اسمين مبتدأ وما بعدهما خبر فان لكونهما تاويل الاضافة لانه اما بمعنى اول المدة
او جميع المدة وجزء ما بعده (اى جزء كل منهما بعد ما بعده خلافا للزجاج فانه
جعله جزء المبتدأ، واعتبر ما بعدهما فى يوم عليها انه يلزم ان يكون المبتدأ نكرة مثل
قولك مذ يومان كائنان والخبر معرفة وذلك جائز عند (اى عالم اذا كانا مبتدأ او
خبرا فان امكان ضرب ما لاحد الظرفين فلا يضر جدا من الظروف المبنية الا ان يراد بهما
كونهما اسما، الزمانة لانه حينئذ ظرفان تركيبهما وضع (اى من الظروف المبنية
لدى بالالف المقصورة ولدن بفتح اللام ومن الدال وسكون النون وقد يجئ
لدن بفتح ولكسر الدال وكسر النون ولد بفتح اللام ومن الدال وتباهما لغة
بعض بنى اسد وهى اكثر وصل البعيد عليه وعلى فتح عند العرب انه يقال
اخذ هذا زيد هما يكثر عندى وفجاءنى فزايد ولم يكاد يقال اخذ لدى
لدى زيد او لدن زيد الا فيما يكثر عندى وكما ان مجرورها على الاضافة نحو اخذ لدى
زيد وقد ينصب نادرا نحو لم اره لدن الغروب بتقدير خافض فلدن وغدوة
لغتان بنون التنوين نحو مثل هذا لدنا ولدنا كلدن غدوة وغدوة وتكون ظرفين
اكثر استعمالا من سحر وجرا وهما فقط معنوح الخاء وضم الظاء المشددة
وبهذه اشهر لغاته وقد تخفف الظاء المضمومة وقد يضم اول هما مع فتح الظاء المشددة

او المخففة وجرا فقط ساكنة الظاء مثل فقط الذى هو اسم للفعل فلذا
لم يجئ منه اى لاجل العمل اما فى المنع او الى زمان اما فى المنع يجئ منه فيه ليستوفى
المنع صحيح الآخر نحو ما رايته فقط وبنا، المخففة لوضعه وفى اخرى وبنا، المشددة
كما بنا لاضرا وقيل حمل على اخته عوض عوضت منها عوض بفتح العين
وضم الضاد وفرجا، فتح الضاد وكسرها للاستقبال اى لاجل العمل المستقبل
المنع او الزمان المستقبل المنع فيه وفوج يجئ ليستوفى المنع صحيح الآخر المستقبل
نحو لا اراك عوض وبنا، عوض على الفتح كقوله مفطوعا عن الاضافة كقبل
وبعد بدليل اعرابه حالة الحذف اليه نحو عوض العائضين اى ذهب الزمان عوضا
وضع الذاهب والعائضين الذى بنى على وجه الزمان والظروف المضافة
الى الجملة اى كلها اذا اجريت بناءها لاكتسابها المبنى، من المضاف اليه ولو بواسطة
على الغيب للحذف نحو قوله لقد يوم بفتح الدال وضم الذال وهو يوم من ايام العرب بوسيط فجئن
قزا، بالفتح وبجوز اعرابها ايضا لكونها اسما يجب فتحه للاعراب والاكثر اكتساب
المضاف اى المبنى (المبنى) منه وذلك اى اكتساب المذكور من الظروف المبنية (المبنى)
على الفتح والاعراب مثل وعين مذكورين بناء ما واعرابا نحو مذ ومنذ مثل فتاح
مثل ما قام زيد وفتاح مثل ان يقوم او مثل ان لم يقم فى بناءها الظروف المضافة
الى الجملة نحو اذا وحيث وبعد فى اعرابها بحيث الظروف وبجر اعرابها
كونها اسما مستحقا للاعراب المعرفة والنكرة اى هذا بيان باب بيان
المعرفة والنكرة من اقسام الاسم المعرفة اى اسم وضع بوضع شيئا او على شيئا
مشاركة بحيث اى بواسطة المشاركة المعلوم للمتكلم والمخاطب المعهودة بينهما
فالمراد بمعهودية المعلومية والمعهودية اذا وضع له اسم فذا المعرفة واذا وضع
له اسم باعتبار وقوعه فى النطق عن هذه الحيثية فهو النكرة فقوله ما وضع
ليس شاملا للمعرفة والنكرة وقوله بحيث يخرج به النكرة وان اى المعرفة ستة
انواع لا لاستواء واشار بنى بناءه الى ترك بنائه لوجوب اعرابه فالاول المضمر
فانه موضوع بازاء اصناف معينة مستحضرة باعتبار امر كلى عام اللفظ او لا

تصفية الى الجلدة

من ان تكون بالذات او بالواسطة ولا يخفى عليك نظرا الى ما سبق ان الاضافة اذا
كان لفظ الغير او المثل او الشبه فلا حاجة الى هذا الحكم صح اى اضافة معنى
حتى اضافة معنوية فقولهم صح مفعول مطلق بحذف مضاف واخر به عن الاضافة
الى اهل هذه الامور اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفا وما سيجئ تعريفا
بعضهم ان المعرفات اربعة وعنى بالاضافة الى احدها حتى ظاهر واحترز بالام
والنداء مستغنى عن التنبيه حتى العلم بالتنبيه وقال العلم اسما كان او
لقبا او كنية لا ان صدر بالاب او الام او الابن او البنت فتوكيد ه
الاضافة فصديق مدرج اوقم فتوالثعلب والاسد الاضافة حاوية لمع الكنية
شمعا اوضيا واحترز بها عن علم الكرات والاعلام الغالبة التي تعينت لذات
معينة بغلبة الاستعمال فيه واخرجه التنبيه لان غلبة استعمال المشتركين
كبيت اخص من العلم الواجب بعزو معنى بمنزلة الوضع معنى فهما سواء لان المشتركين
وضعا لكل واحد من معنييه وكل غير مستقل بنفسه اى حال كون كل واحد من الاسم الموضوع لشئ
بعينه معنى متناول غير مستقل وكل الشئ باستقلاله فيه واحترز به عن المضاف
طلاع وقولنا بوضع واحد اى تناولا بوضع واحد للبلا يخرج الاعلام المشتركة
وخالتا ان نزيد لفظ الحقارون لا لاعرفية بنى بناء التوكيد او قد
البشة على تذنيب اضافة يكون بهذا التذنيب فعال فاخرقوا اى احترز الحقارون
ان اخلالنا عندا فاطلب من حيث اضافة الى المعلم المعلم بعد وضع الاسم
فيه ثم المعلم اذا طلب فانه ينظر فيه حالا بعد حال فاذا المعلم الاول ان
اذا علمت انكم يلتبس بغيره واذا علمت انت جاز ان يلتبس بآخر فيتوهم
ان المخاطب له ولبس اراد بالاعرفية الاكون الموقوف الغرض اللبس ثم
اعلم ان الكتاب لم يتركوا علما من اعرفه المعلم والمخاطب الا ذكروه منها
واعلم ان كل بيان النسبة بين اضافة الحقارون فان سائر الحقارون لا تعاونا
بل اضافة الاضافة الى احدها فان فيه تعاونا باجتماع تعاونا

منهم الواحد المنطبق من حيث انه يكون عدة نفسه مثلا وحينئذ الملاحظة افراده ووضع لفظ
اما ان يراعى كل واحد من تلك الافراد بخصوصه بحيث لا يخالف ولا يتخلف الا واحد بخصوصه دون
الغير الحكمي كل فتعقل كل واحد من تلك الافراد لا انه الموضوع له فالوضع طلي واحد وضوع له
جزئي مستخص وانابه الاعلام الشخصية كما اذا تصورت ذات زيد ووضع لفظ زيد
بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته او اكثر كما اذا تصور مفهوم الاسد وهو الحيوان
المفترس ووضع بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته لفظ الاسد فهذا هو الوضع العام
والموضوع له العام فانا موضوع بازاء معان متعينة معلوم موجوده من حيث
معلوميتها ومعهوديتها وضعا كليا فان الواضع اذا تصفح ضلاعي الحارة
اليوم المزوار المذكور وعين لفظ بازاء طل واحد من افراد هذا المفهوم كان وضعا خاصا
لان المتصور المعين فيه عام وهو المشترك بين تلك الافراد والموضوع له خاص لانه
عضو من تلك الافراد لا المفهوم المشترك بين تلك الافراد بنهاية
الوضوح اى اعلم ما عرف بالام الموصول او اكثر او اسم اشارة او اضافة وانما قيل
ما وضع اللام ليدخل فيه ما وضع اللام الزائد لتحسين اللفظ والجنس نحو ليس
ابن امير مصباحنا اسم ليس بدل من اللام ولا يتوهم ان ما وضع فيه اخر من الحقارون او
عرف بالنداء غير داخل اذا قصد به معين كغلامي يا رجل لان المعين فانه تكلم وهو يريد
المخاطب لوجوه الى دنى اللام اذ توجه يا رجل يا ايها الرجل فالسادس الحقارون
الى احدها اى احد الامور الخمسة المذكورة ولا يستقيم صحة الاضافة حقيقة بالنسبة الى
طل واحد فلا يرد انا لا نسلم الا بالنسبة الى الاربع الاول فانا احادي الاضافة
اليه فيقبل لها على تقول والحقارون الى المعرف ليدخل فيه اضافة الحقارون الى
المعرف اقتضا مثل غلام زيد وكتاب اخيك فانها تعاونا باحد الحقارون الى احدها اعم

وعشرون الذكر واثنان وعشرة للمؤنث ثلثة وعشرون الذكر وثلث
وعشرة المؤنث وهكذا الى تسعة وتسعين بلا لأي وتسعين يقول فيها ازا
على تسعة وتسعين مائة والعدد الواحد مائتان والثلثة المئتين هذا الذي الذكر
والمؤنث من غير فرق بينهما ثم تقول فيها ازا على عامل والواو ومائتين فيها بالجمع
اي جعلوا الزا مرجعا او عطفها على الزا بدحال كون الزا بدوا فيها كل معدود
ما عدم من اسما الاجناد من غير تغيير وتقول بين فعول مائة وواحد واحدة
ومائة واثنان او اثنتان ومائة وثلثة رجال او ثلث نسوة ومائة واحد وعشر
رجلا او احدى عشرة امراة ومائة واحد وعشرون رجلا او احدى وعشرون
امراة ومائة واثنان وعشرون رجلا او اثنتان وعشرون امراة ومائة وثلثة
وعشرون رجلا او ثلث وعشرون امراة الى مائة وتسعة وتسعين رجلا او
تسع وتسعين امراة وكذا الى مائتين مائتان ومائة والالف وتسعة وكون الـ
يعني الخمسة الى الكل فعول واحد ومائة الى الزا وكزا والاصل فيه ثمان عشرة
فتح الياء لبنا، لصور الاحاد مع التركيب على الفتح كخمسة عشر وجاز اسكانها
اما اسكان الياء لتشاقل المركب بالتركيب كانه معدود كبير وتسعة عشر حذفوا
اي حذفوا الياء بفتح النون لانها اذا حذفت خالبوجه نفيا، الكسرة كانه توهم
عاد الضاف اذا اضيف اليه الا ان الذي سوغ ذلك فيه كونه مركبا فزيد
زيادة استثقالا فحمل عوضه الكثرة فيه حال السا رالنون وجاز كسرها
ليدل على الياء المحذوفة لكن الفتح اول لتوافق اخوانه لانها معطوفة الاعشر الا واحد
مركبة حال النصب وكل فرع ما بيان حال اسما العدد شروعا بيان حال
مميزاتها وابتدا، من التسعة لانه لا تمييز للواحد والاثنين كما سيقرر بعد ان شا الله
ومميز التسعة الى العشرة والثلث الى العشر مخفوضا ايجرور وجمعوه لقلة
كعشرة رجال او فتح فخوثلثة رهط اما كونه مخفوضا لانه مضاف اليه
فيه الجر بالاضافة للمخفض لانها تسقط التنوين والتنوين ينبي انها كون

مجموعا لمطابق المعدود العدد الآتي تاما به الى تسعة استثنا، ما طول بجموع لانهم
لم يجمعوا مائة جمعا مذكرا سالما ولا تثنوا واخواته وكان قياسها ان يجمع فعال عات او جمالي
لان للمائة مجمعين احدهما صوبذ الجمع المذكر السالم وهو المختصة والسالم جمع المؤنث
السالم وهو مئات ولا يجوز اضافة العدد الى الجمع المذكر السالم فلا يقال ثلثة
مسلمين على مذهب الاصابة لكنهم كرهوا الانتقال من الجمع بالالف والتا، بعدما
تعود الجمع بذلك هو نوع صوبذ الجمع بالواو والنون اعني عشرين الى تسعين
فاقتصر على العدد مع كونه اخصر وهو احد عشر الى تسعة وتسعين بل الى تسع
وتسعين منصوب موزا ما نصبه نا العدد فلم يؤثر الاضافة اذ لا تسع
(بمعنى النون) اوفى نحو صوبذ نون الجمع ولا اخذوا ادليت بهذه الحذفة
نون الجمع واما فيما عدا ما ذكروا ان يقولوا ثلثة اسما، فالاسم الواحد
ولا يرد عليه خمسة عشر لان المضاف اليه فيه لما كان غير العدد لم يجز به افراده
ذكرا لتميز فلم يلزم من ورود ثلثة اشيا، شيا، واحدا واخاجون واثنتا عشرة امراة
مما ان منها جرد ثلثة اشيا، شيا، واحدا البطرد عائة امراة واما ازاد
فلانه كما صار منصوبا صار فضلة فاجتزا اوا دوه لتكون الفضلة فليلا وميز
مائة والف وميز مئتين وميز جموا اي جمع اللاتي والائي نحو وجمعها كما قال في
مئتين لان استعمال جمع مائة الاعداد مفوض لاغلب ثلثمائة رجل كما يقال
ثلثة الآلاف في رجل بخلاف المئتين فانه يقال مئتا رجل مثل اثنا رجل محققين
موزونا لانه كما كانت مائة والعين من اصول الاعداد وكالاحاد ناسب ان تكون
ميزا لها على طبق ميز ها لكنه لما كانت الاحاد نه جانب الفعلة من الاعداد
والمائة والالف نه جانب الكثرة منها اختير نه ميزا لجمع الموضوع لها
للكثرة ونه ميز لجمع المؤنث الدال على القلة دعاية للتعادل واذا كان المعدود
مؤنثا واللفظ المعتبر عنه مذكرا لفظ الشخص اذا اخبر بها عن المؤنث
او بالعكس بان يكون المعدود مذكرا واللفظ مؤنثا لفظ النفس اذا اخبرت
بها عن المؤنث المذكر فوجهان اي في العدد وجهان المذكر والمائيت

فان فرق بهذا قيل بالابوين للاب والام والعمرين للقمر والشمس
فانه شنى الاب باعتبار معنيين مختلفين هما الاب والام وكذلك القمر
باعتبار معنيين مختلفين هما القمر والشمس فلما جاز ان يقال
الام مسماه باسم الاب ادعاء لقصد المناسبة بينهما ثم تاول الاسم بمعنى
المسمى به ليحصل معنوع سنبا ولا فينبغي اسناد فيثنى باعتباره ولا
فيثنى باعتباره فلا يكون معنى للابوين الحسنيين بالاب وكذا القول في تسميتها بالنيرين فالظهر ان يقال
فليعتبر مثل هذا التاويل في القمرين ايضا بلا احتياج الى ادعاء اسمية للقمر
والشمس فانه موضوع لكل واحد منهما بخصوصه وليتاول بالجمع به ليحصل مجموع سنبا و
فيثنى باعتباره فلنا لا نسلم ان هذا الاعتبار لكل الطلاق بل جواز ان يثنى
بمجرد الاشتراك اللفظي بينهما وهو الذي اخترنا فيه وانما اضطررنا الى اختيار عدم جوازه
وبهذا الاعتبار صح تثنية الاعلام التي هي في الاصل اعني كونها مفردة اوادعا وجمعها
فزيد مثلا اذا طلق على اكثر من واحد بالوضع بزيدون ثم سمي رجل بزيد ثم سمي وكذا عمرا ذا
صار علما ادعائيا لا بكل بالوضع بزيدون ثم سمي بعمرو ثم سمي وكذا عمرون
وقال الاول ان تعالي الاعلام لكثرة استعمالها وكونها محكوما عليها بالكلية
لشيوعها وجعلها بحيث لا تحتاج الى الاسم بخلاف (سائر) الاعلام ضعف قول هذا البعض
سبق ان لا يكون تعريف السيئة قولنا من ضبه وعاطف اخر الاسم المحذوف الذي
كم غلام السنة اعلم ان ما يضاف اليه العشرة اذا كان من سنخ حكم ما يضاف
اليه العشر الى حكم ما ذكر اه يعلم من تعريف المتن فقال ما المقصود بالاسم المعشر
وهو ما اخره النون موضوعة لا زيدا وبسيع موضوعة لا زيدا محمدون واولاد محمدون
من الاعلام والعشرة الى تسعة الذي اذا كان النون مفتوحا عن واو ضعيفة كعصوان
او كسرا بان كان مجموعا للاصل ولم يعمل كما لو لزمته الياء بالي وهو ثلاثة ارباع المال
ان ذكر المعشر ثلاثة اي غير هاء ثم اربعة اربعون فصاعدا من الرباعي والخماسي

من الحي والنساء والايام اي ضمير النساء وما جاء لها كونها جمع المونث وان لم
يكن من العقلاء كالحيوان وضمير الايام وما جاء لها كونها جمع المذكر غير السالم فعلى
وعلى اي ضمير فعلت مفروضا بنا الغائبات بنا وبل الجماعة وضمير فعلن اي بالنون
اما جمع المونث فظ لان هذه النون موضوعة له ولما جمع المذكر غير العاقل
كالايام فلانه لا اصل له المذكر كالرجال فيراعى صفة فاذا جرى مجرى المونث
وفيه الحوائج السنوية موافقا لتوجيه الشهيد ان النون موضوعة لجمع غير العقلاء كما
لو وصف جمع العاقلين فاسقين فالنساء للجمل على جمع غير العقلاء او
اذ الاسنة لعصيان عصون لما جرين مجرى غير العقلاء المتن ما كان آخره اي
آخر موضوعه بعد حذف المضاف او قدر بعد قوله ونون مكسورة فونا به واحترز
والا لا يصدق النونين الاعلى مثل مسلم من مسلمين ومسلمين كما لا يخفى ولو اكتفى بكلمة
اما لم لا يستغني عن هذه التكلفات بان قال حاله الرفع او ما معناه ما جاء
من كان قبل الياء حالة الرفع والجر ليسلمان عن صيغة الجمع ولم تكتف بكلمة
التثنية وصفة العشر وتوقف عوضيا على الكسرة او النونين مكسورة تلافيا لتوالي الغنج
في صورة الرفع وهي فتحة ما قبل الالف الناشئة من حكم الغنجاني وفتحة النون لبدل
كل الحرفين او الاخير وصدا وهي الحرفين ولا باس بتحمل كل حرفي النون
وعدم دلالة حرفي على ذلك لانه كل يعرف بسلم اذا دل امران من امور سلمة كل
منهما وفيه ان مثال هذه الامور السلمة والدالة عليها غاية الباب ان يكون دلالة
بواسطة هذين الامرين على ان صيغة اي صيغ موضوعة مشكلة الحروف الواحد حال
كون ذلك الكل من حيث هو اي من حيث موضوعة باعتباره وصفة كذا من حيث الموضوع له
بوضع واحد اي شيء كل بنيتها ولو اريد بصيغة مثلا ما يشمل الوحدة والجنس
جميعا لاستغني عن قوله من حيث وقوله ليدل اشارة الى فائدة حرفي هذه الزوائد
بالاسم المحذوف والا لم لا يكون بنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين فلا حاجة قوله ثالث
ويراد به العدد واكتفى بذكر احد طرفيه او صفتيه على الصحيح خلافا للبعض

لان الواو والنون زائد آخر الاسم من تمامه وكذا الالف والتاء فينوّن العلم بهذه
الزيادات الى صيغ آخر وقوله عاقل عدا حاد وضبى يشمل الجوع واسم الاجناس
كتمر وكذا فانه اولا ثم نزل عدا وضعا لكن نزل عدا استقلالا واسما الجوع كجوهر
ونفر وبعضا اسما العدد كثلثة وعشرة وبعضا موضوعا بازاء موضوعه فرقا
اسما الاجناس فانها وضعت بازاء نفس الجنس لا افراده فتقول معلوم وعلوم اذا قصد
بها الافراد استقلالا فيقول بازاء موضوعه وكذلك بعض الجوع بازاء موضوعه فرقا اسما
الجوع والعدد فلم يتم ما افترقا بينه وبين واحده الا تاء او كوكب كما بعد
اسم جمع ليس بجمع على الاصح بل الاول اسم جنس والثاني اسم جمع كما يأتي
فخرجت انه خارجان عن حد الجوع والعرف بانها اسم الجنس يقع على
الواحد والاثنين وضعا كذلك اسم الجمع فان فضل العلم لا يقع على العلم
والعلمين وهو جنس قبل ذلك يجب الاشتمال لا بالوضع على انه لا بد
ع الزام كون العلم اسم جمع ايضا وان قال على الاصح وهو قول سيبويه لان
الاصح قال جمع اسما الجوع الى لا احاد من لفظه كجيأل وباقر وركب جمع
جمع وقال الفراء وكذا اسما الاجناس كمر ونمر وتمر وكذلك اسما الجمع كجيش
او جمع للواحد من لفظه كخوابل وغنم فليس بجمع بالاضافة وكجوهر عاقل
والواحد فيه مقدر بالصورة جمع لصدق الحد عليه فان التقدير الحاصل فيه
اعم من ان يكون بحسب الخلقة او بحسب التقدير فقط فلذلك اذا كان موازنا
فعل واذا كان جمعا فهو اسد وهو اى الجوع نوعان صحيح ومكسر والمكسر
اى الجمع الصحيح ما لم يكن بناء المفرد ونائبه يكون غيرت فالجمع الصحيح
المذكر ما كان آخره حروفه واو مضموما ما قبلها ياء حالة الرفع (ويا) مكسورا
ما قبلها حالة النصب والجر ونونا مفتوحا عنهما كزيدون وزيدين بفتح
ميم المفرد معطوف بمعادل حرف العطف بفتح الواو وكسر النون ليدل ذلك على
ان الاصل فتح او فتحة المحذوف على ان صيغة موازنة الواحد مذهب

صيغة اكثر عددا وتم بقليل صيغ آخر آحاد وشذ ذو التنوين فان فعل اسم التفضيل
يوجب بثبوت اصل الفعل له الفضل عليه والاكثر له الواحد قبل ثبوت اصل الفعل
اما ان يكون محققا او على سبيل الوهم كما يقال فلان افقه من الحمار والحمار مع الجدار
فان كان آخره احدى حروف هوذه يا ملفوظا كالفاضل او مقدرا كقاضٍ
قلب الكسرة حذفت اى الياء مثل قاضون جمع قاضٍ فان اصله قاضيون تتلت
حذفت الياء اى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها قالبا للخفة وحذفت الياء لالتقاء
الساكنين وعلى هذا الغاشين حالة النصب والجر مثل قاضين فان اصله قاضيين
حذفت كسرة الياء لثقل أجتماع الكسرتين والياء ففتحت لانها الساكنة
وان كان آخره اى آخر الاسم الذى اريد جمعه مقصورا اى الفا معطوفا حذفت
الالف لالتقاء الساكنين وبقى بعد الحذف ما قبلها اى حرف كان قبل الالف
على ما كان عليه مفتوحا وتم بغير تبدل العلة على الالف مثل مصطفون فى حالة
الرفع ومصطفين فى حالتى النصب والجر فان اصلها مصطفيون ومصطفيين
قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف لالتقاء الساكنين
وشرط اى شرط اسم اريد جمعه جمع الصحيح المذكر بعنى شرط هو جمعه
ان كان ذلك الاسم اسما اى اسما محضا صالحا غير معنى وصفه فيه فدخل علما
اى مكونه مذكرا عاقلا بمعزل من ضمن صفاته لاصالحيت لفظ واغا شرط ذلك لكونه
بهذا المعنى اشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه والمذكر اعظم العاقل اشرف من
غيره فاعطى الاشرف للاشرف فان فقد فيه الحد كالمعبى اوانثان كامرأة
او واحد كذو اخوة للنوس ثم يجيء هذا الجمع وارد بالمذكر حاكيا كونه محمولا
(اما) ملفوظا او مقدرا للخروج عنه كلمة ثمانية لانها بالواو والنون خلافا
لكوفيين وابن كيسان فانهم اجازوا الحاقهما بشرط ان يكون اللام وابن كيسان بفتحها وبدل
فيه نحو ورقاء وسيأتى ان شاء الله تعالى فانها يجوز بالواو والنون اتفاقا لانها علم الثانية

قاعدة لطيفة

علم ان الاسم اذا ذكر لمعنى ما فلفظه مبتدأ ومعناه خبره نحو زيد لفظ
ثلاثى وان اريد به مسماه فهو مبتدأ ومعناه خبره نحو زيد رجل
وان اريد به مجموع اللفظ والمعنى فهو مبتدأ وخبره محذوف
تقديره زيد مجموع اللفظ والمعنى مذكور وهذا الاخير هو الذى
يسمى بالاسم المسمى وهو الذى يقع فى كلام النحاة كثيرا
وهو المراد بقولهم الاسم هو اللفظ الدال على معنى بنفسه
غير مقترن بزمان محصل وهذا الاخير هو الذى يسمى بالاسم المسمى

له وقد يشعار احدهما للاخر مع وجود وكل الآخر كونه نكرة فرق مع وجود اقرأ الحمد
اسم الحدث بين ضرب فانه بجوز سواء صدر عنه كالجزب والمشي او لم يصدر كالطول و
العقر اجاز به على الفعل وانما يجوز بانه على العمل انما يبين بعد استيفاء الفعل منه ناكيدا
له او بيانا للنوع او عدده مثل جلست جلوسا وجلة وجلسة جلسة العابد ربه والعالمية
وويلا وويحا له عالم بيتي العمل منه لا يكون مصدرا ولو كان الازم ان معمولا
مطلقا وهو اي المصدر من الثلاثة المجرد سماعي بمعنى انه اسمعي بمعنى قياسي عدده الى اثنتي
وثلثين كما بني كيف التقويم ونوعيه اي بين الثلاثي المجرد وبين الثلاثة المزيد
فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه فيبين اي فيبينها كما تقول كل فاعل فعله على افعال وكل فاعل
على افعال وكل فاعليه على افعال يستغني بفعله عن مصدره على استغناء فعل اخويه اخراجا واخويه
اسخراجا الا يجوز ذكر عامله مع عامله الا قرن وتعليل اي المصدر بالنظر على فعله
المستوفاه حال كونه فاعليا نحو اعجبني ضرب زيد عمرا امس وحال كونه بخبرة اي خبر عامل
مستغلا كان او حالا نحو اعجبني اكرام عمرو خالدا غدا او الآن وذلك العمل لما سبب
الاستغناء به لا باعتبار البنية فلهذا لم يشترط فيه الزمان فاعلا او مفعولا
اذا لم يكن معمولا مطلقا بمعنى عمل المصدر على فعله بالنظر مشروط بان لا يكون معمولا
مطلقا فانه اذا كان معمولا مطلقا فغير حكمه ولا يستغني معمولا اي معمول المصدر عليه
لكونه بمنزلة العمل عما وتمام عمله جزء ان لا يستغني عليه فلا يقال اعجبني عمرا ضرب زيد
ولا يقرأ اي معموله فيه او يكون الظرف معمولا عاما بمعنى فاعل لانه لو اعتبر بمنزلة المشتق وابقي
قياسا على الواحد فيلزم اجتماع التثنية والجمع بنظرا الى المصدر والتاء في علق
عاملان بينه العمل وجهور راجعي نه الضمير الى الفاعل وكذا نه اسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة لانهم محذور فخلاف المصدر فانه لا نية بنيته وجها والبنية ان الا
ضمان فيه يستلزم الاستتار فانه اذا كان بارزا لم يكن مضمرا فيه بل ظهرا مطلقا فلا حاجة
الى اعتبار قيد الاستتار على حد قوله تعالى فمن قرأ زيدا فاضل ولا يلزم ذكر الفاعل
اي فاعل المصدر لا مظهرا ولا مضمرا اذا قيل ضرب زيد الامير فاعل

عن ما فرضه ع معموله على الوقوف بقصور معموله عليه بخلاف العمل واسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة وجوز اضافة الى الفاعل حيث اذا كان مفعولا اول لانه حينئذ
اقوى مناسبة للعمل لكونه نكرة نحو هو ناسا ونولا وفيه اليه الناس وقد يضاف
اي المصدر الى المفعول سواء كان معمولا به اوظرفا او معمولا له على سبيل بالنسبة
الى الفاعل نحو ضرب اللص اليلاد وضرب يوم الجمعة وضرب التاديب واحيانا اي افعال
المصدر منسلبا باللام اي بلام التقوية فليل لانه حينئذ يجعل صدور بان مع العمل
فكما لا يدخل لام التقوية على ان مع العمل ينبغي ان لا يدخل على المصدر المحذر به وكثر
وتسمى لام بيان نحو التوان لك من المصادر المعرفة باللام عاملة فاعل او
مفعول صريح بل قليلا عاملا جر غير لا تحب الله الجهد بالسوء فان كان المصدر
معمولا مطلقا جرفا من غير اختيار ابدا له من العمل فالاول للعمل من غير نحو ينبغي
ان يكون للمصدر اذ لا يكون احيانا الضعيف مع وجود ان الاقوى سواء كان العمل
مذكورا نحو ضربت ضربا زيدا او محذوفا جائز لانه نحو ضربا زيدا وان كان اي المصدر
معمولا مطلقا واضافة بدلا نه اي عن العمل وهو ما كان حذفا فعل لازما نحو سقيا له
ورعيا له وشكرا له وحمدا له فجران اي فيجوز فيه وجران على العمل للاصالة
وعلى المصدر للنيابة وعلى المصدر للمصدرية وعلى البدلية فحق
عمله وجران وان فاعل بي فمن المصدر اذا كان مفعولا مطلقا وما
كان اباه بالجعل الحقيقي نحو لبيان سعيا اصام على المصدر لان المصدر
بالنظر الاول اكثر واظهر فلو اخرت حذ العشي يوهم تعلقه بالعشاء
على سوء اسم الفاعل ما استوى اي اسم استوى من فعل اي حدث موصوفا
ذكر الاسم ممن قام به اي الفعل به اي لتوان ما قام بالعمل وتوفال لما قام به
العمل لكان اول لانه ما جعل امره يذكر بلفظة ما بعد فصد التقليب تمم الكلام
بي بالجدود نحو ضربا وجيزه له وبنيابه به معتبرا بالجد الازمنة الثلثة قال

صلة قوله يستوي بتضمينه
معنى الضم وكل
اي تعلقه للتعليل
اي ناصل اياة
من قام به الفعل
تمت

او ما العاقبة وغوها من ظروف النفي كلا ولات لان الاستقبال والنفي بالفعل اولى فاز واو بها شبهه للفعل نحو افاضل زيد واقايم الزيدان وما قايم زيد وما قايم الزيدان فان كان اسم الفاعل المصغر للماضي اي للزمان الماضي بالاستدلال او نوع ضمير الاستمرار وان زيد ذكر مفعوله وجب الاضافة اسم الفاعل الى مفعوله اي اضافة معنوية لفوات شرط الاضافة اللفظية مثل زيد ضارب عمرا امس خلافا للكسائي فانه ذهب الى عدم وجوب اضافته لانه يعمل عنده رسوا كان بمعنى الحال او المضي او الاستقبال فيجوز ان يكون منصوبا على المفعولية وعلى تقدير اضافة معنوية لانه عنده مثل اضافة الصفة المشبهة وتمسك الكسائي بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه ووجه الجواب عنه فان كان له اي لاسم الفاعل معمول اخر غير ما اضيف اسم الفاعل اليه فمعمول مقدورا اي فانتصابه بفعل مقدر لا باسم الفاعل نحو زيد معطي عمرو درهما امس تقديرها معطوب بالعطف اعطى عمرو درهما فاعطاه قبل درهما اي اعطاه درهما فان دخلت اللام المجرورة على اسم الفاعل امس اي المجيء اي مجيء الازمنة فمجرور باللام ابوه زيد امس كما في قولك مررت بالضارب ابوه زيد الآن او غدا لانه مجرور باللام فجر بالحمل على صيغة الفعل اي صيغة الامر لكن انهم اذا دخل اللام عليه وهو واضع منه اي من اسم الفاعل ينزع صيغته الى الفعل نحو ضربت ضاربا عمرا اصله الفاعل للمبالغة الفعل امس منه كضراب وهو ضارب بمعنى كثير الضرب وعليم بمعنى كثير العلم وحذر بمعنى كثير الحذر مثله اي مثل اسم الفاعل في العمل واستدل على ما ذهب اليه بعمله عمل فعله بشرطين ان يكون مصغرا عن المبالغة خارجا عن حد اسم الفاعل ولما اذا لم تكن حاضرة فيه فيمتنع عمله عمل المبالغة اي منع اسم الفاعل اذا لم تكن للمبالغة مثله اي مثل اسم الفاعل اذا لم يكن للمبالغة نحو زيد ضراب ابوه عمرا الآن او غدا ومررت بزيد الضراب ابوه عمرا الآن او غدا ومررت بزيد الضراب ابوه عمرا الآن او غدا او امس وما فيه من المبالغة ناب مناب

عما فات من اشارة اللفظية والمنع من اسم الفاعل وما وضع منه للمبالغة وكذلك المجرد منه مطلقا كان او مقيدا اي مثل اسم الفاعل اذا كان موافقا له في العمل وشرطه لعدم تفرق خلل الى صيغة المؤنث من حيث ذاتها بالحمل على المثنى والجمع نحو الزيدان ضاربان او الزيدون ضاربون عمرا الآن او غدا او الزيدان الضاربان او الزيدون الضاربون عمرا الان او غدا او امس ويجوز حذف النون اي نون المثنى والجمع مع العمل معمول ينصبه على المفعولية بخلاف ما اذا كان مضافا اليه فان حذف واجب ومع النون تخفيفا لطول الصلة بكراءة من قرأ انكم لذايقوا العذاب بنصب الصلة على المفعولية واما على تقدير التنكير مثل هو الضارب زيدا امس لذا يقوا العذاب بالنصب لحذف نون ضاربين لان اسم الفاعل لم يشبه الفعل الا باللام والفرق عما لا اعتماد عليه اسم المفعول اسم مشتق من فعل اي حدث موضوع لمن وقع عليه اي لذات ما من ثبت ووقع الفعل عليه بطريق الوجوب موضوع لذات ما وقع عليها الفعل وهو الغرب والعزل افاده بمن مقام ما من شمل اسم الفاعل وغوه وما اشتق من فعل شامل لجميع الامور المشتقة من المصدر وغوله بمن وقع عليه يخرج ما عدا المجرد وكاسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقا سواء اضيف لتفضيل الفاعل او لتفضيل المفعول عام منها من فعل نحو موضوع بزيادة على الفرق وذكر الفعل واسم المفعول موضوع ثم وضع عليه الفعل المجرد وصيغته من الثلاثة المجرد عن الزوائد منه مفعول ومن غيره اي غير الثلاثة المجرد على صيغ اسم الفاعل بفتح ما قبل الآخر بكسر ما قبل الآخر وكيفية المفعول كسحرما بفتح الراء وامره اي شانه وحالته العمل اي عمل النصب والاشتراك اي اشتراك اسم المفعول عمل باجد الزماني والاعتماد على صاحبه او المرة او ما كان اسم الفاعل اي مثل شانه وحاله واذا كان مجرورا باللام بعمل بعض الحاضر دون بعض فيه ما يقوم مقام الفاعل ولو كان نائبا معمول آخر بقي على نصبه نحو زيد موضع خلال درهما الآن او غدا او اعطي خلال درهما الآن او غدا او امس الصفة المشبهة

باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث ما اشتق من فعل لازم احتراز عن اسم
الفاعل واسم المفعول المتعديين لمن اى لما قام به على معنى الثبوت لا بمعنى الحدوث احتراز
عن نحو قائم وذاهب مما اشتق لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه اسم فاعل لا صفة مشبهة
واللازم اعم من ان يكون لازما ابتداء او بعد الاستعمال كرحيم فانه مشتق من رحم بكسر
العين بعد نقله الى رحم بضمها فلا يقال رحيم الا من رحم بضمها اى صار الرحم طبيعة له
ككريم بمعنى صار الكرم طبيعة له والمراد بكونه بمعنى الثبوت انه يكون كذلك بحسب اصل الوضع
فيخرج عنه نحو ضامر وطالح لانه بحسب اصل الوضع للحدوث ثم عرض له الثبوت
بحسب الاستعمال وصيغتها اى صيغة الصفة المشبهة مع اختلاف انواعها مخالفة لصيغة اسم
الفاعل او لصيغة الفاعل الذى هو ميزان اسم الفاعل من الثلاثى المجرد فلا يجىء صيغة
من صيغها على الوزن وفقا على حسب السماع اى كائنة على قدره بحيث لا [illegible]
منصوب على انه حال من المستكن فى [illegible] او [illegible] محذوف اى [illegible] كائنة
على قدر ما سمع [illegible] اسم الفاعل بالبيان [illegible]
لعلها اسم المفعول ايضا لزيادة اختصاصها باسم الفاعل لكونها مشبهة وكونه [illegible]
تشابهها اياه فيها [illegible] وشديد والعمل [illegible] مطلقا [illegible]
اشتراط [illegible] لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراطه واما اشتراط الاعتماد
[illegible] الان الاعتماد على الموصول لا يمكن فيها لان اللام [illegible]
موصول بالاتفاق وتقسيم مسائلها اى جعلها قسمين [illegible] وبيان حكم كل قسم وبيع كل
قسم منها لانه مسائل عن حكمه و[illegible] ان يكون الصفة متلبسة باللام او مجردة
عنها وعلى كل من التقديرين معمولها اما مضاف او متلبس باللام او مجرد عنهما
اى عن اللام والاضافة فهذه الاقسام ستة حاصلة من ضرب الاثنين فى الثلثة
والمعمول اى معمول الصفة المشبهة كل واحد من هذه الاقسام الستة مرفوع تارة
ومنصوب تارة ومجرور اخرى فهذه صارت اقسام مسائلها [illegible]

حاصلة من الاقسام الثلثة الى المعمول من حيث الاعراب فى الاقسام اى اصل من قبيل ما الرفع
فى المعمول على الفاعلية اى فاعلية للصفة والنصب على التشبيه اى تشبيه معمول الصفة بالمفعول
فى المعمول المعرفة وعلى التمييز اى جعل معمول الصفة تمييزا فى المعمول النكرة هذا عند البصريين و
قال الكوفيون بل هو على التمييز فى الجميع لانهم يجوزون تعريف التمييز وقال بعض الفضلاء على
التشبيه بالمفعول فى الجميع وقال الشارح الرضى الاولى التفصيل والجر على الاضافة
اى اضافة الصفة اليه وتفصيلها اى تفصيل هذه الاقسام فى ضمن امثلة جزئية فوائدها
وجه حسن بين الصفة ورفع وجه بالفاعلية او نصبه على التشبيه بالمفعول وكذا فى البواقى
وجر وجه بالاضافة فهذا التركيب ثلثة اى هذه امثلة من الامثلة المتقدمة وذكرها لتوضيح
الاقسام باعتبار اختلاف معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا وكذلك اى مثل هذا التركيب
فى كونه امثلة ثلثة حسن الوجه بالوجوه المذكورة وحسن وجه عطف على حسن الوجه
اى هو ايضا بالوجوه المذكورة امثلة ثلثة الحسن وجهه بادخال اللام على الصفة
ورفع وجه بالفاعلية او نصبه بالتشبيه بالمفعول او جره بالاضافة وانما غير الاسلوب
[illegible] للاشارة الى انه [illegible] من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة
كانت للصفة المجردة عن اللام وهذه للصفة ذات اللام الحسن الوجه بالوجوه الثلثة الحسن
وجه ايضا بهذه الوجوه وانما قدم الصفة الكائنة باللام فى اول بعض الامثلة على الصفة
المجردة لان مفهوم الاول وجودى والثانى عدمى [illegible] الترتيب فى [illegible] لان اقسام
الصفة المجردة اشرف لان [illegible] واحدا منها [illegible] وسائر الاقسام [illegible] بخلاف اقسام
ذات اللام فانه [illegible] قال اثنان منها اى من تلك الاقسام ممتنعان احدهما
الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف بواسطة او بغير واسطة مثل
الحسن وجهه والحسن وجه غلامه لعدم افادة الاضافة فيهما [illegible] الصفة
المشبهة [illegible] او [illegible] وجهه بالاضافة او [illegible] ضمير الموصوف
من فاعل الصفة [illegible] الى الفاعل واستتاره فى الصفة مثل الحسن الوجه [illegible]
وجه

من فعل لازم

المقصود [illegible]

الغلام او تحذفها معا والاحق فيه نواحد منها ق ثانيها ان يكون الصفة باللام مضافا الى
معمولها الجر باحد اللام مثل الحسن وجه او وجه غلام لان اضافة الحسن الوجه وان افادت
التخصيص بجواز الجر واستاوين الصفة لكنهم لم يجوزوها لان اضافة الصفة الى الكامل وان
كانت لفظية معينة للتخصيص لكونها الصفة لكنها مخلصة الصفة من الاضافة واصلها
صفة فاذا كانت الصفة فيجوز اضافتها على اللام مضافا الى معمولها المضاف الى ضمير
الموصوف مثل وجه حسن وجه البصري يجوزونها على قبح لفظي لتوالي الستة والكوفيون يجوزونها
بلا قبح لفظي ويجيء الاستغناء انتهى اذا اردت بالاضافة المعنوية التخصيص فنمنع
الحال ان يبقى افقر ما يمكن منه وبقيد ان يتعذر حل ايهون التخصيص اعني حذف النون لتعذر
ولا يلزم الاخطر به اضافة وهو حذف الضمير مع استغنا عنه بالكسرة الصفة
والذي اجازه بلا قبح الذكر الحصول بخ من التخصيص الحاصل وهو حذف النون
والقبول من الاقسام الثمانية حتى انه خرج منها الاقسام الثلثة المذكورة وبقي
عشر فيها ما كان فيه ضمير واحد منها اي من تلك القبولة اعني الصفة وهو ستة اقسام
الحسن الوجه بنصب الحول والحسن الوجه بجره وحسن الوجه بنصبه وحسن الوجه بجره و
الحسن وجها وحسن وجها وحسن وجه بجرها على الحول مثل الحسن وجه وحسن وجه
بجرهما وبهما فصار وبجمع نسخة اصل لان الضمير فيه يجوز اضافته عن غير زيادة
ولا نقصان وما كان فيه ضميران منها احدهما في الصفة والآخر في المحول فحسن وجهه
والحسن وجهه بنصبهما فوقهما حسن لاستيلاء على الضمير المجتبى البرخزاصي لاستغنائه
على ضمير عن غير حاجة وما لا ضمير فيه منها وهو اربعة اقسام الحسن الوجه
وحسن الوجه وحسن وجه والحسن وجه بوقوفها قبيح لعدم الرابط بالموصوف لفظا
وعاما لان الضمير خارجه الصفة مثل ظننته المحول اصبح ال فاعدت
نجلد ابا وجوده وجده فعال وهي ربعيت محول الصفة منها فالاخير قولك ابا
الصفة لان محولها فاعل بها فلولاه فيها ضمير لم يعد الفاعل وفي اي

يكن الصفة فالفعل كذلك ان العقل لا يتم ولا يجيء بنفسه فاعله الظاهر وحده كذلك الصفة
لا يتم ولا يجيء بنفسه محولها وحده ولا اذا وان لم يترفع محول الصفة بها بل تنتصب او تجر فقولنا الجر
الموصوف ليكون فاعلا كما قولنا امتنع الصفة بنا بتت الموصوف محول حسن وجه
اوحسنه وجها وتنتج اي الصفة اذا كان الموصوف ستة مثل الزيدان حسنا وجه وحسنا
وجها ويجيء الصفة اذا كان الموصوف جمعا مثل الزيدون حسنوا وجه وحسنون وجها
في اسم الفاعل والمفعول نحو المتعدي اي اسم الفاعل الذي اسند الى الفعول
واسم المفعول الذي اسند الى المفعول لاستغنائه من العقل المسند الى المفعول
واحد فاذا بني المفعول هذا فيتم ذكر المفعول صفام الفاعل فبقي في مسند الى المفعول
مثل الصفة المشبهة وذكر اي فيها وذكر من الاقسام الثمانية عشر فيرفعان الفاعل
والمفعول عالم يسم فاعله وينصبانها ويجران الفاعل نحو مضروب زيد قام الاب ومضروب
الاب بدرهم الاب وبضربه وجهه واذا كان صفة مشبهة لا يكون اضافتها اليهما ولا
نصبها لئلا يلزم الانتباس بالمفعول فاذا قلت مثلا زيد ضارب اباه وزيد معه
اباه ثم يعلم ان اباه في المثال الاول مفعول الضارب او فاعل الضرب استبها بالمفعول
وفي المثال الثاني انه مفعول ثانيا لمعطا او مفعول اول في صفام الفاعل وتضرب شبها
بالمفعول والمفعول الذي مر ذكرهما مثل الصفة المشبهة المنسوب نحو زيد ضارب
الاب مرفوعا ومنصوبا ومجرورا اسم التفضيل ما اشتق اي اسم استق من
فعل اي حدث موصوف قام به الفعل او وقع عليه والتفضيل تحصيل شيء اسم
التفضيل اعني ما جاء للفاعل وما جاء للمفعول بزيادة دل على زيادة اصل ذكر الفعل
والباء في فعل بزيادة اما ظرف مستقر اي الموصوف متلبس بتلك الزيادة فقولنا
استق من فعل او ساعل يجمع المشتقات وقولنا الموصوف يخرج اسما الزمان والمكان
والآلة لان اسمائها موصوف ذات جرم والاجسام لا تكتسب الاسما وقولنا بزيادة على
غيره يخرج الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وهو اسم التفضيل من حيث صيغة
افعل للمذكر وفي المؤنث وان كان حكم الاصل فيه ان يكون خاليا عن ذلك

٤٨

ء الاصل اخير واشر فحققنا باكون لكثرة الاستعمال وقد يستعملان فعل الاصل
والمعنى اى اسم التفضيل من حروف ثلاثة الرباعى مجرد والامر فيه كما مثلنا الفعل
وفعل منه او الثلاثى من الرباعى والثلاثى المزيد فيه اما فقط على نظام حروف
صفر لان هذه البعض لانه الزيادة على ثلاثة حروف ومع الخطا سهوا يلزم
الالتباس فانه لا يعلم ان منى من الرباعى او الثلاثة المجرد او المزيد فيه فان هذه
الحروف الثلاثة يحتمل ان تكون تمام حروف ثلاثى مجرد او بعض حروف المزيد فيه
اما من اصوله او من زوائده او متجردا منه فلا يبقى ما هو المستوفى منه فلا
يبقى الغرض ليس بلون اى من ثلاثى مجرد ليس بلون والاكيب ظاهرى لان هذا
استوفى افعل العيوب اى لفظ اسم التفضيل كاحمر واعور فلو استوفى اسم التفضيل الخالى
منه لالتبس اى امرأة ذو حمر وعور او ذا حمر او اعور وهذا التفضيل
اعنى ايم او ابين اى افعل الصفة معدم مناوه على افعل التفضيل وهو كذلك لان
حالا يدل على ثبوت مطلق الصفة معدم بالطبع على حالا يدل على زيادة على الاصل
فى الصفة والاول هو افعل الموضوع للطبع مثل زيد افضل الناس فان الافضل
استوفى من ثلاثى مجرد وليس بلون ولا اكيب وهو الفضل فان فضل غيره اى خير
الثلاثى المجرد بان يراد ان لاحد زيادة فيه على غيره توصل اليها اى الخير اشكال
اخير دحرجة ونحوه مثل استخراجا من الثلاثى المزيد فيه وبيانها
مثال للون وحمر مثال للعيب وصب قيدنا العيب بالظاهر لان حمرة اجمل
وابلد وكل يرد انه صح هذا التقدير استوفى احمر على معنى التفضيل
فانه لا فرق بين الاجمل والبلادة والاحمق ولكنهم كلهم استوفوه مع خلوها
عن ابن بمعنى من وايجاب باب المراد باحمق ما يشمل ومن اثر البلادة الظاهر
كما حكى عن ابن بمعنى من تقيل فرزان وعظام وحيطوط على عنق وهو
ذو لحم طويل فسئل عن ذكر فقال الاحمق ما نفع ولا اضر وتقدم ان
ليلة اقذر بقلادة فاما اجيح قال انى اخاف ان اعمر فاعيش فاراه فيه من

شرط ان

الرضوى

فضيلة

وانه انما يلتبس اذا كان العدد
لمستحق مؤنثة لا لمذكر
فتأمل

الفرق بين
الصفة
المشبهة
وافعل
التفضيل

من صحح ابن بمعنى فانه يمتنع صوغ ان استوفى احمر من صحح لان يكون مثلا
للظهور فياسا وان يكون استوفى احمر بلد ثم يكون اثار حمرة وبلادة
فيلزم ان يكون على سبيل التدرج لا فاصل والثانية خذ احمر
من ابلد حيث قال وينبغى ان تقال من الالوان والعيوب الظاهرة فان الباطنة
ليس منها افعل التفضيل نحو فلان ابلد من فلان واحمق وقياسه ان افعل ليس لتوافق
مع اسم التفضيل استوفاه للفاعل لا للمفعول فانه لو استوفى للمفعول منها فقياسا مطردا
لكثرة الالتباس فاقوم واعلى اشرف وفاجا، للمفعول على خلاف القياس اجوا
فليلا كما اعذر مما هو اسند معذورية والوم مما هو اسند ملومية وعلى هذا القياس
استغل واشهر واعرف ويشمل اى اسم التفضيل على احد ثلثة اوجه وهى سلوه
بالاضافة او من او التلام على سبيل الانفصال المعنوى فلا بد من واحد منها لان
وصف التفضيل الشئ على غيره فلا بد فيه من ذكر الغير الذى هو افضل عليه وذكره
فى الاضافة ظاهر واما مع اللام فلانه حكم المذكور ظاهر الانه اشير باللام
الا معين يتبين المفضل عليه مذكور قبل لفظا او حكما كما اذا طلب منك افضل
من زيد قلت عمرو الافضل اى المستحق لذلك انه افضل من زيد فعلى هذا لا يكون
اللام فى افعل التفضيل الا للعهد فيجب ان يشمل اما مضافا كزيد افضل
الناس او بمن كزيد افضل من عمرو او موصولا باللام كزيد الافضل فلا يكون
اجمع بين منى نحو زيد الافضل من عمرو والا يكون ذكر اللام اوضح
لفظا واما قوله ليست بالاكثر منهم صحة واغا العزة للطائف الى التقى
فغير من فيه ليست بمنفصلة بل للتبعيض اى ليست هم من بينهم بالاكثر صحة ولا
يجوز خلو عن اللام اذا لم يقم قرينة الغرض كزيد افضل الا ان مع المفضل عليه مثل اصاغر
يجوز ان تقال منزلة المحذوف هو المضاف الجامع اى اكبر كل شئ واى جميع جزوه اى اكبر من كل
شئ فافهم اى اسم التفضيل قد معناه احدهما وهو الاكثر ان تقصد به الزيادة اى احد هما

مفضل عليه باعتبار معنى زيد واما الشرط ان يكون ذلك الفعل ثابتا لشيء ونفيه لمعنى
بسببه ليحصل له صاحب بعمله عليه ويحصل له مظهر مفعول بوكل الصاحب ص بشرط
عمله فيه كالصفة المشبهة لاتخاذ ربتكم من ربته اسم الفاعل فانه يعمل فيه مفعول
بعده سواء كان من مشتقات الوصوف او لم كمثل زيد ضارب عمرا واما الشرط
ان يكون ذلك الشيء مستوى لا مفضلا من وجه مفضلا عليه من وجه بعد اتحادهما
بالذات بالخبر عنه مثل فولك ما رايت رجلا اصح كل شيء من كل عين زيد فانهما
مختلفان بالذات بخلاف الملحوظ مطلقا المعتبر تاليه بعيدا او تاليه بوكل فانه واحد
بالذات مختلف بالاعتبار وليس الا ما هو الاصل في اسم التفضيل وهو الغالب في كلام
الذات بين المفضل والمفضل عليه ليسهل اخراجه عن اسم التفضيل بالنفي كما
سيتضح فائدة اما الشرط ان يكون اسم التفضيل منفيا اذ عند كونه منفيا يكون بمعنى
الفعل وعمل عمله واما فلان انه عند كونه منفيا بمعنى الفعل لانه اي اصح في هذا
المثال يجب صح وكذا ظل افعل في الوجه الاخر بمعنى فوق وهذه الصيغة يحتمل معنيين
احدهما ان يكون اصح مثلا بعيدا عن معنى صح لانه اذا اسند الفعل او اسم التفضيل نحوه
الى فاعله الذي هو الزيادة فيفيد انه ليس صح كل على رجل بل زيد اكثر على كل عين زيد فينفي
اصل صح كل على رجل بعينه الى زيد اما بان يساويه او بان يكون دونه والواو اذا اتجه مقام احدهما
فرجع المعنى الى انه صح زيد على كل احد الكل دون صحته على زيد فيكون اصح بمعنى صح
ويناسبه ان يجعل اصح قبيل يسلط النفي عليه مجردا عن الزيادة حرفا لان في الزيادة لابقاء الصحة
فبقي اصل الصحة ونوجه النفي الى صح رجل معينا الى زيد اما بانه يساويه او يكون دونه والواو ليس
بكونه دونه لانه يناسب المقام فرجع المعنى الى ما رايت رجلا اصح منه عينه الكل صحة عين
زيد حاصلة اما واما والزيادة بالطريق الاولى فانتفاء العام ولا يبعد ان يقصد بنفي الصحة
مع الزيادة ايضا لان الزايد على ما يساويه زيادة فيه ان يقصد به حرفا ان اما واما
مطلقا ولونه من الخلو عن الشوائب ايضا فيحصل من جميع ذلك ان صح كل على

الكل في بعض الشيء

الزائد

الزائد

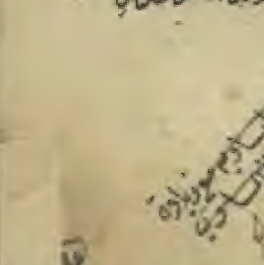

ظل على رجل دون صح كل على زيد فذلك كان الصحة فان قد يكون زوال
الزيادة التفضيلية باتفاق مع جواز حمل اسم التفضيل على المظهر من ان يكون
عمله فيه مثل ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد جايز لكجازة المثال المذكور فلما
فرق بين المثالين فان المفضل والمفضل عليه في المثال المذكور يتحدان
بالذات والاصل في اسم التفضيل ان يكون المفضل والمفضل عليه فيه مختلفين
بالذات فوصوف الاتحاد صفو المعنى المفضل فاذا زال بالتغاير
لم يجز له فقد ان يجوز حكم بعد الزوال بخلاف ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد
فان المفضل والمفضل عليه فيه مختلفان بالذات فلا صفو في معناه المفضل
فقد فان يجوز حكم بعد الزوال وهو علم جواز عمله المظهر مع انهم لو رفعوا
اصح بالخبرية والكل بالابتداء وفضلوا بين اصح ومحموله ان يحمل فيه اصح
من حيث انه اسم مفضل فيه معنى الفعلية وذلك المحمول قوله صفة على زيد بالنصب
وهو الكل اذ ظل ما ليس محمولا من هذه الحيثية فلو اجيز له من هذه الحيثية لاخرج
تحمل بينه وبين محمولاته من هذه الحيثية ولاخرج عن هذه الحيثية عاد محذور
من صح الابتداء العامل في المبتدا واجاز اذ العامل في الحيثية يختلف
مع الابتداء العامل في المبتدا واجاز اذ العامل في الكل بالفاعلية فانه لم يبق
اجتماع فانه منا محمولا انه من حيث انه اسم مفضل وهو هو منه على زيد
على الكل لم يلزم الفضل بين اصح ومحموله من حيث انه اسم مفضل وكل
في معناه تقييد ركيك وكذا لو قيل بعيدة العبالد ما يقال ● صح من
الكل في عين غير عينه هو اي الكل في عين زيد الخلو عزكا كه وتقييد
ايضا مع انه لبس من قبل العبالد المستولة الواردة في اول مثل هذا
المفضل واللام فيها وما جوز مثل الكل وبين سرابطها وخبره عزا
على وجه يطابق المقصود بلا زيادة ونقصان اراد ان ينبه على ان التغير
عنها غير منحصر فيما ذكر بل يمكن ان يتغير عنها بعبالد اخر منه وقال ليتنبه

الاصحية

تراشيد

ذكرم

تراشيد

تراشيد من الفعالية

التقريب

وبتمثل هذا التقريب الى ما انشده سيبويه واستشهد به اتباعا
المثل وبطن بعضهم هذه الشواهد عليه فقال ولك ان تقول ما رايت رجلا
احسن فيها منه الكحل من عين زيد يا فتى من عين زيد عام منه في عين زيد
وهو اخصر منه بمعنى اتم منه وطلعة ونوري لغة التميمي من
واكثر في زيد كان اخصر به ظهور المعنى المقصود وتحليل تقدير فالمعنى على انها
كان عليه قبل هذا التغيير لانه اصل من كحل عين زيد والمعنى على حذف المضاف
فانه لو كان كذلك لاكتفى بقبل شيء قبل الشيء على حذف او تقدير الكحل كان
مؤنث على اسم المفضل وكذا العين فان الكحل فيها مفضل عليه فلذلك ما رايت
كعين زيد احسن فيها الكحل كان اصل ما رايت عينا احسن فيها الكحل من عين
عين زيد فحذف عليه استغنى عما ذكره ثانيا وقدر به ما رايت عينا كعين
تعيين زيد في الكحل احسن فيها الكحل من عين زيد او نحو معناه ما رايت عينا كعين
زيد في كونها احسن فيها الكحل منه بجزء وبلوم من هذا على ابلغ وجه ان الكحل
في زيد حسن تعيينا عن غيره واما جاز في هذه الصورة دون ما قبلها فصل ظاهر
لورود افعل بالا بدون من لانها في الاول والثاني من التفضيلية مع مجرورها معمولين
فيها ايضا كما ذكرنا مثل ولا ارى منصوب على انه صفة مصدر محذوف اي فلت
ما رايت كعين زيد الا فرة قولا مثل قولك الناس واما ترك صدر البيت لكون
الفاعل فيه ذكره اذ تقدم بيت هو ما ابيض بالمدينة موله وتركه موصوف احسن في المثال وان كانت اي في
الاستعارة المثال المذكور اولا وتمام البيت مع ما بعده مررت على وادي
السباع ولا ارى كوادي السباع حين يظلم وادي اخل باذكى اتوه ثانية
واخوف الا وفي فانه سار بها لما اصدلا ادى وادي اخل ركب منه
وادي السباع فقلت وادي السباع ولم يصرف فذكره تاويل الوكب اسم جنس
الركبان وهو مخصوص بركب الابل والثانية من ابى ابى اذا ابى فانفي

ذا كبي

عند النحويين او عند اناخة البعير نخ او غلق صوت الغراب فهي في هذه الحالة ايضا
مبنية لكن لا من حيث انها اصوات بل من حيث انها حكاية عنها فالمراد بالاصوات هنا
ما كانت باقية على ما هي عليه من غير تعلق على سبيل الحكاية وهي بهذا الاعتبار ليست
باسماء لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها في باب الاسماء لاجرائها مجراها واخذ حكمها و
بنيت لجريها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء فالاصوات بهذا الاعتبار كل لفظ انما
قال لفظ ولم يقل اسم لعدم الوضع فيها كما عرفت حكي به صوت اي اصدر على لسان
الانسان تشبيها بصوت شيء كما عرفت في القسم الثاني من الاصوات الغير المنقولة او صوت
به للبهائم يعني مثلا اي لاناختها او زجرها او دعائها او غير ذلك وانما قال مثلا
مثلا لان المتبادر من البهائم ذوات القوائم الاربع فلا يتناول ما هو للطيور بل
لبعض افراد الانسان ايضا كالصبيان والمجانين واذا كان ذكرها على سبيل التمثيل
يتناول التعريف كلها فالاول كغاق اذا صوت به انسان تشبيها بالغراب والثاني
كنخ مشددة او مخففة عند اناخة البعير ولم يذكر المص القسم الاول وهو ما كان
صوت الانسان ابتداء من غير تعلق بالغير وذلك لانه لما كان هذان القسمان مع تعلقهما
بالغير ملحقين بالاسماء المبنية كان كون ذلك القسم كذلك اولى لكونه صوت الانسان
من غير تعلق بغيره المركبات اي المركبات المعدودة من المبنيات كل اسم
حاصل من تركيب كلمتين حقيقة او حكما اسميين او فعليين او حرفيين او مختلفين
وجعلهما كلمة واحدة ليس بينهما نسبة اصلا لا في الحال ولا في المآل وقبل التركيب
وانما قلنا حقيقة او حكما لئلا يخرج مثل سيبويه فان الجزء الاخير منه صوت غير موضوع
لمعنى فلا يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة حيث اجري مجرى الاسماء المبنية وقوله ليس بينهما
نسبة للخروج مثل عبد الله وتابط شرا لان بين جزئي كل واحد منهما نسبة العلمية ولا
يخفى انه يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر عن الحد مع انه من افراد المحدود لان
بين جزئيه قبل التركيب نسبة العطف وتعيين النسبة على وجه يخرج منها هذه النسبة
اصعب من خرط القتاد والاحسن ان يقال المراد بالنسبة نسبة مفهومة من ظاهر
هيئة تركيب احدى الكلمتين مع الاخرى ولا شك انه يفهم من ظاهر الهيئة التركيبية

محل اسم ان قبل خبر الخبر عند الجمهور فلا يجوز عندهم انك وزيد ذاهبان كما انه لا يجوز
ان زيدا وعمرو ذاهبان فان المحذور مشترك بينهما خلافا للمبرد والكسائي
فانهما يجوزان في مثل انك وزيد ذاهبان العطف على محل اسم ان بلا مضي
الخبر فانه لما لم يظهر عمل ان في اسمه بواسطة بنائه فكانها لم تعمل فيه فلا يلزم
المحذور المذكور ولكن في جواز العطف على محل اسمه كذلك اي مثل ان
لانه لا يغير معنى الجملة عما كانت عليه قبل دخوله فان معناه الاستدراك
وهو لا ينافي المعنى الاصلي كما انه لا ينافيه التاكيد فيجوز اعتبار محل اسمه
وعطف شيء عليه بالرفع مثل ان المكسورة كما تقول لم يخرج زيد ولكن عمرو
خارج وبكر ولا يجوز في سائر الحروف المشبهة بالفعل العطف على محل
اسمها لعدم بقاء المعنى الاصلي فيها فلا يعتبر محل اسمها وايضا لذلك اي لاجل
ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة تغيره دخلت اللام التي
هي لتاكيد معنى الجملة مع المكسورة التي هي ايضا لذلك التاكيد دونها اي
دون المفتوحة لكونها بمعنى المفرد فلا يجتمع معها ما هو لتاكيد معنى الجملة على
الخبر متعلق بدخلت اي دخلت اللام مع المكسورة على الخبر اي على خبرها
نحو ان زيدا لقائم او دخلت على الاسم اي على اسمها
اذا فصل بينه اي بين الاسم وبينها اي بين ان نحو في ان الدار
لزيد نحو ان زيدا لطعامك اكل وانما خص دخول اللام بهذه

الصور لان فيما عداها يلزم توالي حرفي التاكيد والابتداء اعني ان المكسورة
واللام ويهم كريهما اذ كره اجتماعهما وانعدم ان دخول اللام مرجحا للفعلية فلم
يعامل ودخول اللام في لكن على اسمها او خبرها او عليهما بينهما ضعيف لانها وان
لم تغير معنى الجملة لا يوافق اللام مثل ان في معناه الذي هو التاكيد وقد جاء وهو ضعيف
في قوله الا عمرو لكنني من حبها وكخفف ان المكسورة لمثل هذا الحكم الذي ذكرناه وكثرة
استعمالها فيلزمها بعد التخفيف اللام وح يجوز الفارقة ان لا تدخل عليها وهو الغالب
في لغات بعض وجوه مشابهتها مع الفعل كفتح الآخر وكونها على ثلاثة احرف كما
يجوز اعمالها عكس ما هو الاصل ولهذا لم يذكر هيجا واللام على كلا التقديرين
لازم لها امتنع الالغاء فللفرق بين المخففة والنافية هي في مثل ان زيد
قائم وان زيد لقائم واما في الاعمال فلطرد الباب ولان كثيرا من الاسماء
لا يظهر فيها اعراب لفقد لكونه مبنيا وهذا خلاف مذهب سيبويه وسائر
النحاة فانهم قالوا عند الاعمال لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل ويجوز
دخولها اي دخول المخففة على افعال المبتدا والخبر الا افعال القلوب
حيث وجد داخل المبتدا والخبر لا غير مثل كان وظن واخواتها لان الاصل دخولها
عليها فاذا فات ذكر الشرط ان لا يفوت دخولها عما يفتح المبتدا والخبر
رعاية للاصل بحسب الامكان كقولهم واه كانت لكبيرة وان فضل على الكاف حيث
خلافا للكوفيين في التميم اي تتميم الدخول وعدم تخصيصه واخل المبتدا والخبر

لتعميم
اي تضعيف
من الوقوع

لكون اعرابه
تقديريا اي

لان اصل الدخول على الفعل فانه مختص عليه فاذا لم يوجد خالفوا الاصل
في تجويز دخولها على غير داخلها متمكنين بقولهم الشاذ كالمعدوم كما
لسلما وجب عليك معرفة المشهور وهو شاذ عند المحققين وكخفف المفتوحة
كالمكسورة فتعمل عند التخفيف على سبيل الوجوب في فهم شاذ مقدر والسبب
في تقدير ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر من مشابهة المكسورة بها كما سبق
واعمال المكسورة بعد تخفيفها في سعة الكلام واما قول من قال ان كلا لما
لم ينو تمام واعمال المفتوحة بعد تخفيفها لم يقع في سعة الكلام وليتم
بحسب الظن ترجيح الاضعف على الاقوى وذكر غير جائز فضلا ان يرجح وايضا ان
حق يكون اسمها المفتوحة بعد تخفيفها والجملة المنفية في خبرها
فيكون عاملا في المبتدا والخبر كما كانت في الاصل فيرد ان عاملة بخلاف
المكسورة فانها قد يكون عاملة وقد لا يكون والعمل الظاهر اقوى من
العمل في المحذوف لقيامه مقام العمل في التلفظ وقد يوجد ولا يوجد فلا يتم ترجيح الاضعف
على الاقوى فتعين ان المفتوحة على الجمل الفعلية لان تكون مفتوحة لضمير
الشان مطلقا سواء كانت اسمية او فعلية وداخلا فعلها على المبتدا
والخبر اصلا وسنذكر اعمالها اي المفتوحة فيما هو في غير ضمير الشان ولكنه
قد حكى بعض اهل القرى اعمالها في المضمر في السعة كقولهم اظن انك قائم وحسب

لكون دوام العمل في المقدر

لان الاصل

انه ذاهب وهذه رواية شاذة غير معروفة واما الفرق بينهما في اللفظ فقط
قال الشاعر قتلوا ابن هند يوم الرخامة سيدا لن تخلعوا ان صدقني
يلزمها المنصوب المخففة كونها مفتوحة وتقع الفعل الماضي المتصرف بخلاف
غير المتصرف ومثل ان ليس للانسان الا ما سعى وان سعيه سوف يرى
البين نحو علم ان سيكون منكم مرضى او سوف كقوله تعالى علم ان سيكون
انه سوف يأتي كلما قدر او قد نحو ليعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم
هذه الامور الثلثة الفرق بين المخففة وبين المصدرية الناصبة وليكون
كالعوض من النون المحذوفة او حرف النفي نحو والا يرجع اليهم
وليس لزوم حرف الا يكون كالعوض من النون المحذوفة فانها لا تعمل مجردة
الفرق بين المخففة والمصدرية فانه يقع كل منهما فالمخففة اما في حيز اليقين
لانه يعني به الاستقبال فهي المخففة والا فهي المصدرية واما في حيز اللفظ
لانه ان كان الفعل المنفي منصوبا فهي المصدرية والا فهي المخففة وكان
للتشبيه لزيد الشجاع وهو حرف يدل على المعنى في غيره كالاسم اضافتها ولان الاصل
عدم التركيب ومذهب الخليل انها مركبة من الكاف وما المكسورة واصلها كأن
زيدا كالاسد اذ زيدا كالاسد فتحت الكاف ليعلم ان ما التي هي اول الاسم
وفتحت الهمزة لان الكاف في الاصل جارة وان دخلت عليها حكم الجارة والجارة

اذا دخلت على المفرد فتحوا الصورة وفتحوا الهمزة وان كان المفرد على الكسر وتخفف
ان كان فعلا غير العامل على الاستقبال الافصح لخروجها عن المشابهة بفعل فتخفف
الآخر كقوله الم تعلم ومخرفي اللوم كان ثيابها خضبن وانعمنا قلت
تشبيه الكلمة على الاستقبال الافصح كما عرفت واذا لم تعملها لفظا فيها ثلثة
مذاهب عندهم كما في ان المخففة ويجوز ان يقال هي مشددة بمعنى النفي لعدم
التباعد الذي كان في ان المخففة ولكنه وقع عندي البصريين مفردة وقال
الكوفيون هي مركبة من ان وان المكسورة المصدرية بالكاف الزائدة واصلها
كأن فتحذف كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة فكلمة لا تفيد اذ
ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفيا واثباتا وكلمة ان تحقق
مضمون ما بعدها للاستدراك ومعنى الاستدراك رفع توهم نشأ من الكلام
المتقدم فاذا قلت جاء لي زيد فكأنه يتوهم انه عمرو ايضا جاء لك فتأتي بما
من الالغاء فوقعت ذكر التوهم بقولك لكن عمرو لم يجئ بينك وبين
كلا ايهما شبه يمين نفيا واثباتا ومعنى ان تنفي المحمول عن الموضوع
هو المنوي ولهذا اقتصر عليه والنفي قد يكون لخصوص مادة نحو جاء لي زيد لكن عمرو
لم يجئ وقد لا يكون لخصوص مادة نحو ما زيد حاضرا لكن عمرو غائب وتخفف ايضا لكن فتلغى
عن العمل لخروجها عن المشابهة فكثرت العاطفة لفظا ومعنى فاجريت مجريها
خلافا لان وان المخففتين فانه ليس لهما ما اجريناه عليه وفي بعض النسخ

على الاكثر وكانه تسامح لما جاء عن يونس والاخفش انه يجوز اعمالها
فيما اخواتها المخففة وقال الآخر الوفي الوفي ولا الغدر الغدر شاعر
ويجوز معها مشددة ومخففة الواو وهي اما للعطف على الجملة او انا
اعتراضية وصل الآخر الوفي الاخير اظهر وليت للتمني ابدا لانشائية فدخل على
الممكن نحو ليت زيدا قائم وعلى المستحيل نحو ليت الشباب يعود يوما واجاز
الفراء ليت زيدا قائم قياسا بنصب المعمولين بناء على ان ليت للتمني فكانه
قال اتمنى زيدا قائما اي اعتقاده كاينا على صيغة القيام فالجزآن منصوبان
على المفعولية لليت واجاز الكسائي الجزء الثاني بتقدير كان وتمسكها
بقول الشاعر يا ليت ايام الصبا رواجعا فالقراء يقول معناه اتمنى
ايام الصبا رواجعا والكسائي يقول اي ليت ايام الصبا كانت رواجعا
والمخفوض على انه رواجعا منصوب على انه حال من الضمير المستكن في جرها
المحذوف واي ليت ايام الصبا لنا كائنة حال كونها راجعة ولعل للترجي
اي لانشاء كما مر ولا تدخل على المستحيل ومعناه توقع امر مرجو او مخوف
كقولك لعلكم تفلحون ولعل الساعة قريب والغالب هو الاول وشذ
الجر بها اي بكلمة لعل كما جاء في العقيلية واتى الشيخ بذكر وداع
دعا يا من يجيب الى الندى فلم تستجبه عند ذاك مجيب فقلت اذهب اخرج و
ارقع الصوت دعوة لعل ابي المغوار منك قريب واجيب عنه بجعل ان يكون

على سبيل الحكاية

حكما وجعل بعضهم ان في كل موضع الا شرط آخر لا يخلو من مساجة ظاهرة
ولو اقتصر على قوله ومتى ما يجز في اول الكلام ومعطوف عليه كان جوابها لمتغير
على قوله لم يجز وتعلق كل واحد من شرطي احد طرفي اللف والنشر لكان اخصر واحسن
كما لا يخفى واما المتعطفة فتدخل في الماضي على الاول وتمثل الهمزة المدة في الثاني
والواو فيهما اما حرف عطف دخل على ادوات العطف التي ابدا في اول
وهو جملة جزئية فلما علمت انها ليست بابدا اعترضت عن هذا الاخبار ثم شككت
في انها شاذة او ليست آخرا فاستفهمت عنها بقولك ام شاذة ابدا ايضا شاذة او
استفهام كما تقول ازيد عندك ام عمرو او ابو بكر او جاز فصل الاخير عن الاستفهام
الاول بالاستفهام الثاني واما قبل المعطوف عليه ما زيد فيه اما يستعملها الا صحها
بعد اذا عطف شيء آخر بأما بتوهم ان بصدد المعطوف عليه اولا بأما ثم يعطف عليه
المعطوف بأما كقولك جاءني اما زيد واما عمرو ويعلم من اول الام ان الكلام سينتهي
على الشك جائز مع او بعد اذا عطف شيء على آخر بأو يجوز ان يصدد المعطوف
عليه بأما كقولك جاءني اما زيد او عمرو ولكن لا يجب كقولك جاءني زيد او عمرو ووجب
بعض النحاة الى ان ما ليست مزيدة والعاطفة والتام يجيء قبل المعطوف عليه وايضا
يدخلها الواو والعاطفة فلو كانت هي ايضا للعطف لاراد عاطفين معا ويكون
احدهما لغوا ويجوز في الاول ان اما التابعة على المعطوف ليس للعطف بل
للتبيين على الشك في اول الكلام كما عرفت في الثاني ان الواو الداخلة على اما

الثانية لعطفها على الاولى واما الثانية لعطف جملتها على ما قبلها اما الاولى فلكونها فائدة اخرى على حدة فلا تعود للاولى ولكون هذه حروف التنبيه لا حدها معنى بل ان تنبه لحكم الاصدر الكلام من المعطوف والمعطوف عليه غير انها لا تنبه تنبيه الحكم الثابت للمعطوف عليه المعطوف فالحكم ههنا للمعطوف عليه لا المعطوف نحو جاءني زيد لا عمرو فحكم المجيء فيه لزيد لا لعمرو وكلمة بل بعد الاثبات لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف عليه عكس لا والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه فكانه لم يحكم عليه بحكم البتة لا بالمجيء ولا بعدمه والاضراب الذي وقع عندهم يكون بطريق القصد ولهذا لم يعدوه من بحث بل واما كلمة بل بعد النفي نحو ما جاءني زيد بل عمرو فقيه خلاف فذهب بعضهم الى انها كبل بعد الاثبات في حكم النفي للمعطوف عليه الى المعطوف اي بل ما جاءني زيد بل عمرو والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه وبعضهم لا انتهاء بثبت الحكم المنفي عن المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه او الحكم منفي عنه فنفى ما جاءني زيد بل عمرو وزيد اما في حكم المسكوت عنه او المجيء منفي عنه ولكن لا ارادة للنفي اذ غير مستعملة بدونه فان كانت لعطف المفرد على المفرد فهي فيفيضة لا فيكون لا يجاب ما انتفى عن الاول فكون لا ارادة لنفي الحكم عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو او ما قام عمرو واه كانت لعطف جملة على جملة فهي نظيرة بل في تحيتها بعد النفي والاثبات فتنفي ما بعدها وتثبت ما بعد الاثبات فتنفي ما بعدها نحو جاءني زيد لكن عمرو ولم يجيء ما جاءني زيد

لكن عمرو وقد جاء فضلا كل تقدير غير مستعملة بدونه النفي حروف التنبيه الا و اما وها تصدرها الجملة كلها حتى لا يفصل المخاطب عن شيء مما يلقيه المتكلم اليه ولهذا استبعد حروف التنبيه نحو الا زيد قائم واما زيد وها زيد قائم وتدخلها خاصة من بين سائر الكلمات على اسماء الاشارة حتى لا يفصل المخاطب عن الاشارة التي لا يتبين معانيها الا بها نحو هذا وهاتا وهذاك وهاتاك وهؤلاء حروف النداء يا ايها استعمالا لانها تستعمل لنداء القريب البعيد وايا وهيا للبعيد وايا بفتح الهمزة وسكون الياء والهاء للهمزة للقريب وكانه اراد بالقريب ما عدا البعيد فيدخل فيه المتوسط ايضا فان القريب ينقسم الى قريب منصف بأصل القرب من غير زيادة وهو كلمة ايّ وال قريب منصف بزيادة القرب وهو الهمزة بخلاف البعيد فانه لم يذكر لهما مرتبتان فالقريب بالمعنى المقابل للاقرب هو المتوسط بين كمال القرب والبعيد حروف الايجاب نعم وبلى وايّ بكسر الهمزة وسكون الياء واجل وجير وانّ بكسر الهمزة وفتح النون المشددة وهي بيان معاني تلك الحروف فنبين وجب تسميتها بحروف الايجاب فنعم موترة تاسيسا لمعنى ما استفهاما كان او خبرا فهي في جواب اقام زيد بعمرو قام زيد وفي جواب لم يقم زيد بعمرو لم يقم زيد وبلى في جواب لم يقم زيد بعمرو قام زيد فنعم بلى في جواب الاستفهام بحسب ما تكون انت ربنا ولو ذكر بلى في موضع نعم لكان كفرا فان معناه لست

وتنبا الجاحظ بانه وقع بجوز استعمالها لنفي فعلها بجعلها تصديقا للاثبات المستفاد
من انكار النفي وقد استعملها هذا في العرف فلو قال احد يا زيد البس لي ثيابك
الف درهم وقال زيد لم يكن اقرارا وتقوم مقام بلى للتقرير الاثبات بعد النفي
وبلى مختصة بايجاب النفي بعد ينتفي النفي المنفي ويجعلها ايجابا سواء كان
ذلك النفي مجردا عن الاستفهام نحو بلى في جواب من قال ما قام زيد او قام
او منقرونا به فيراد به نفي النفي الذي بعد ذلك الاستفهام كقولهم في السنة
بركم قالوا بلى اي بلى انت ربنا وقد جاء على سبيل الشذوذ التصديق الايجاب
كما تقول في جواب اقام زيد بلى قام زيد وابرابتك بعد الاستفهام كذلك
في غلبة استعمالها مسبوقة بالاستفهام وذكر بعضهم انها تجيء لتصديق الجزايضا
وذكر ابن مالك ان اي بمعنى نعم وهذا مخالف لما ذكره المصنف ويلزمها القسم
اي لا تستعمل الا مع القسم فمن ذكر فعل القسم فلا يقال له اقسمت لكي ورتبة ولا
يكون المقسم به الا الرب والله ولعمري نحو اي والله واي والله واي ورتبة واي لعمري
واجل وجير بالكسر والفتح وان تصديق للخبر وفي بعض النسخ تصديق
للخبر نحو لك اجل وجير او اداة الخبر فالاثبات زيد او مالك زيد اي ان قد قام
او مالك ثابت وجاءا ايضا لتصديق الاستفهام ايضا كقول ابن الزبعرى لما قال
لهم انتم ناقة صالح الينا قال اي وربي الكعبة انتم وناقته ورأيتها
وجاء بعد الاستفهام ايضا في قول الشاعر هل المحب

مرجو حبيبه ان التقاء ابن تم التقاء شفة للمحب فجيئها في صفين الموصوف
خلافا لما ذكره المصنف من كونها تصديقا للمجرور وفي الزيادة وانا ستبين هذه
الحروف زوايد لانها ان وقعت زائدة لانها لا تفيد الا زائدة ومعنى كونها زائدة ان
اصل المعنى بدونها لا يختل لانها لا فائدة لها اصلا فاذا قيل لها فوايد في كلام العرب
اما معنوية او لفظية فالمعنوية توكيد المعنى كما في الاستفهام والباء في
خبر ليس واما الفائدة اللفظية فهي تحسين اللفظ وكونه بالزيادة افصح
او اكثر الكلمة او الكلام سيبويه الاستفهام وزن الشعر او الحسن السجع او غير
ذلك ولا يجوز خلوها عن الفائدة بهذا المعنى والا لعدت عبثا ولا يجوز ذكره في كلام
الفصحاء ولا سيما في كلام افصح الفصحاء وهو الباري تعالى وتقدس عن صفات
المخلوقين ان وان مخففتين وما ولا ومن والباء واللام فان بكسر الهمزة وسكون
النون تزاد بعد ما النافية كثيرا نحو ما ان رايت زيدا ايما رايت
زيدا او قلت ايما زيدا ما رايت ما المصدرية نحو انتظرني ما ان جعل الغايب اي مدة
جلوسه وقلت ايضا زيدا ثم ما رأيت نحو ما ان قام زيد ثم عمرو وان بفتح الهمزة و
سكون النون تزاد بعد لما الكبرى نحو فلما ان جاء البشير وتزاد بعد لو والقسم
المتقدم عليه نحو والله ان لو قام زيد لقمت وقلت زيد ثم ما رأيت الكاف نحو كان
ظبية الى ناظر السلمي عانة يكون ظبية بالكسر وما تزاد اذا نحو اذا ما تخرج
اخرج ومن نحو مهما تخرج اخرج وهي ان نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء
الحسنى

لحسن وجه ابن كوا بنما لجلس لجلس وجه ان كواما تي تين من البلد احد احاد كعز

تذكر المذكور اتبع مشروطا ان اردت شروطا وفيما بعض حروف الجر فيما دخلت عليه الله نحو

لست لهم وما حظيت بهم اعرفوا وعما قليل زيد يصيبع كما اتمرا اخي وقلت

زيادة ما بين المضاف نحو غضبت من غير ما جرم وبين الجار والمجرور بعدها وبين

كلها تكف والجر وبعدها بدلها والباء كلمة تزاد مع الواو والعاطفة بعد النفي نحو

ما جاءني زيد ولا عمرو او مع نحو غير المنفي عليهم ولا الصالحين وزيادة

بعد ان المصدرية نحو قولنا ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك اي ان تسجد .

وقلت زيادة لا قبل اقسم نحو لا اقسم بيوم القيمة ولا اقسم بهذا البلد و

السر في زيادتها التنبيه على جلالة المقسم به بحيث ينبغي عن القسم فيبرز

لذلك في صورة من يقسم وسلمت زيادتها مع المضاف كقوله في بئر لا

حور سرى وما شف في بئر حور والحور الهلكة جاءني لا كبير احد

اي بل صغير احد والبلد والام تقدم ذكر كل منهما اعاد ذكرهما مع اضافة زيادتها فلا

حاجة الى تكرارها حرفا التفسير اي في تفسير كل ما فيه من المفرد نحو جاءني زيد

اي ابو عبد الله والجملة كما تقول قطع رزقه اي مات وان وهو اين ان مختصة

بما في معنى القول اي بفعل متصرف في معنى القول تصرف المفرد في

الظرف غير متقيد به فلا يمنع بعد صريح القول ولا بعد ما يشبهه في معنى القول

في لا تشترط في الاكثر الا كونه مصدرا مفهما للفظ غير صريح القول نحو قوله

نحو قوله

اي

اضافة

تذكر صواذا الصبح حشر

مطلق حرف التفسير

تفسير

من غير حاجة الى تقدم كلمة اشير اليها استغلالا بالمفهومية فرضه كعز

المعنى في نفسه وكونه في نفس الكلمة الى امر واحد وهو استغلاله

بالمفهومية لكن المطابق لما ذكر في وجه الحصر ارجاع الضمير الى ما

دل كما لا يخفى اعلم ان الفعل مشتمل على ثلثة اشياء احدها

الحدث الذي هو معنى المصدر وثانيها الزمان وثالثها النسبة

الى فاعل ما او لا شك ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفي هو آلة

لاحظة طرفيها فلا يستقل بالمفهومية فالمراد بالمعنى في نفسه ليس

تلك النسبة ولما وصف ذلك المعنى بالافتقار الى الزمان تعين

ان يكون المراد بالحدث والمراد بالمعنى ليس معناه المطابقي بل

امر لكن لا يتحقق الا في ضمن المتحقق فخرج بهذا القيد الحرف

لانه ليس مستقلا بالمفهومية مقترن وضعا باحد الازمنة الثلثة

فخرج من اللفظ الدال عليه وفهم وصفه بعد وصفه للمعنى يخرج

الاسم من حد الفعل وبقولنا وضعا يخرج الجمل الافعال

لان جميعها انما منقولة عن المصادر او بنيت كما سبق وخلو

الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لافتقاره معنا

ويمكن ارجاع ضمير نفسه الى المعنى وحينئذ يكون المراد بكونه في نفسه استقلاله بالمفهومية م

بمعنى م

اي الاسماء الافعال

بحسب الوضع ويصدق على المضارع انه مقترن باحد الازمنة
لوجود الاحد في الاثنين ولانه مقترن بحسب كل وضع بواحد
وان عرض الاشتراك من تعدد الوضع ومن خواصه اي من
خواص الفعل دخول قد لانها انما يستعمل لتقريب الماضي الى
الحال او لتقليل الفعل او تحقيقه وشيء من تلك لا يتحقق الا
في الفعل ودخول السين وسوف لدلالة الاول على الاستقبال
القريب والثاني على الاستقبال البعيد ودخول الجوازم
لانها وضعت اما لنفي الفعل كلم ولما او لطلب كلام الامر او
للنهي عنه كلا الناهية او لتعليق الشيء بالفعل كادوات
الشرط وكل من هذه المعاني لا يتصور الا في الفعل ولحوق
تاء التانيث عطف على دخول قد وانما خص به لحوق تاء
التانيث لانها تدل على تانيث الفاعل فلا يلحق الا بما له فاعل
والصفات استغنت عنها بلحقها من التاء المتحركة الدالة على
تانيثها وتانيث فاعلها فلا جرم اختص بالفعل ساكنة حال من تاء
التانيث احتراز عن المتحركة لاختصاصها بالاسم ولحوق تاء فعلت

اراد بنحو فعلت الضماير المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة فيدخل
فيه تاء فعلت ايضا وذلك لان ضمير الفاعل لا يلحق الا بما له فاعل و
الفاعل انما يكون للفعل وفروعه وحط فروعه عنه بمنع احد النوعي
الضمير تحرزا عن لزوم تساوي الفرع والاصل وخص البارز بالمنع
لان المستكن اخف واخصر فهو بالتعميم اليق واجدر الماضي
اي فعل دل بحسب اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة على
زمان قبل زمانك الحاضر الذي انت فيه قبلية ذاتية يكون بين
اجزاء الزمان فان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض انما يكون
بحسب الذات فلا يلزم ان يكون للزمان زمان فقوله ما دل على زمان
شامل لجميع الافعال وقوله قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد
بالموصول الفعل فلا ينتقض منع الحد بمثل امس و
بالدلالة ما هو بحسب الوضع فلا ينتقض بمثل لم يضرب وجمعه
بان ضربت ضربت مبني على الفتح خبر مبتدا محذوف اي هو
يعني الماضي مبني على الفتح لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو رمى
اما البناء على الحركة دون السكون الذي هو الاصل في المبني

الا بما له م

ما دل

لا بحسب الزمان م

وحيث كان المراد بالموصول الفعل لا ينتقض منع الحد آه

منعه م

فلما شابه المضارع في وقوعه موقع الاسم نحو زيد يضرب في موضع زيد ضارب
ضرب وشرطا وجزاء نحو ان تضربني اضربك في موضع
ان تضربني اضربك واما النفي فلكونه اخف الحركات مع غير
الغير المرفوع المتحرك فانه مبني على السكون مع نحو ضربن الى
ضربنا كراهة اجتماع اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة
لشدة اتصال الفاعل بفعله واما فتح الغير المرفوع بالمتحرك
اخر ان نحو لن يضربا فانه ايضا مبني على الفتح وهو غير الواو و
المضارع مما شابه اي فعل باحد حروف نأيت اي حال كونه
ملتبسا بحروف نأيت في اوله يعني الحروف التي جمعها كلمة نأيت
وهذه المشابهة انما يكفي لوقوعه اي وقوع ذلك الفعل مشتركا
بين زمانة الحال والاستقبال على الصحيح كوقوع الاسم مشتركا
بين المعاني المتعددة كالعين وتخصيصه بأحد الزمانين عطف على وقوع
اي وذلك المشابهة انما يكفي لوقوع الفعل مشتركا وتخصيصه
بواحد من زمانة الحال والاستقبال بغير الاستقبال بالسين
وسوف فانه للاستقبال البعيد كما ترى انه الاسم يختص باحد

صاحبه بواسطة القرائن وانما عرف المضارع بحث به الاسم
لانه لم يستقم مضارعا الا بهذا اذ معنى المضارعة في اللغة
المشابهة مشتقة من الضرع كان البتين اخذ من ضرع واحد
فهما اخوان رضاعا فالهمزة من تلك الحروف للمتكلم مفردا
مذكرا كان او مؤنثا مثل اضرب والنون له اي للمتكلم المفرد
اذا كان مع غيره واحدا كان ذلك الغير او اكثر مثل نضرب
وكانهما شاركوا انا ونحن والتاء للمخاطب واحدا
كان او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا وللمؤنث الواحدة و
للمؤنثين عنه اي حال المؤنث والمؤنثين غائبات او ذوي
يثبت والياء للغائب غيرهما اي غير المعنيين المذكورين وهما
واحد المؤنث ومثناه فقوله غيرهما اي غير المعنيين المذكورين
بالجر على البدلية من الغائب لانه وان لم يعرف بالاضافة معرفة
لكنه خرجت بها من النكارة القريبة في قوة المكون الموصوف
او بالعكس وهو الاولى لموافقة التابع وحروف المضارعة
التي تجمعها كلمة نأيت اي فيما ماضيه على اربعة مثل دحرج وسفرجل ونحوهما

أتضمام

تضربني

ياء

نأيت

مضمومة

لا يعرب من الفعل غيره إن غير المضارع لعدم علة الاعراب
فيه والمكان هذا الكلام في قوة قولنا وانما يعرب المضارع
ح ان يتصل به قوله اذا لم يتصل به نون تاكيد ثقيلة كانت
او خفيفة ولا نون اناث لان اذا اتصل به احدهما يكون مبنيا
لان نون التاكيد لشدة الاتصال بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل
الاعراب قبلها يلزم دخوله في وسط الكلمة ولو دخل عليها يلزم
دخوله على كلمة اخرى حقيقة ولان نون المؤنث في المضارع
يقتضي ان يكون ما قبلها ساكنا كما شابهها نون المؤنث في الماضي
فلا يقبل الاعراب واعرابه رفع ونصب وجزم لكنه لما دخل عليه
مختص به كالجر بالاسم فالعجب منه وهو عند النحاة ما لم يكن حرف
الاعراب حرف علة المجرد عن جازم يرفع متصل به للتثنية مذكرا
كان او مؤنثا مثل يفربان وتفربان ويجمع المذكر مثل يفربون
وتفربين والمؤنث مثل يفربن وتفربن والمخاطب المؤنث مثل
تفربين فهذه اربعة صيغ يفرب في الواحد الغايب المذكر وتفرب
وموصيني في الواحدة الغايبة والمؤنث والواحد المخاطب واضرب

في المتكلم

في المتكلم الواحد ونفرب في المتكلم مع الغير بالفتحة في حالة الرفع و
الفتحة في حالة النصب لفظا او حالا كعين الفتحة والفتحة في
في حال الجزم مثل لم يفرب ولن يفرب والمضارع المتصل به ذلك الالف
الضمير البارز المرفوع وذلك في خمسة مواضع بالنون حالة الرفع
وحذفها ان يحذف النون حالة الجزم والنصب فان النصب
فيه نابع للجزم كما ان في الاسماء نابع للجر مثل يفربان وتفربان
ويفربون وتفربون وتفربين ولم تفربا ولن تفربا والفتحة والمضارع
المتصل الآخر بالواو والياء بالفتحة تقديرا في حالة الرفع لان
الفتحة على الواو والياء ثقيلة نحو هو يدعو ويرمي والفتحة لفظا
في حالة النصب لخفة الفتحة نحو لن يدعو ولن يرمي ويحذف
اي يحذف الواو والياء في حال الجزم لان الجازم لما لم يقبل الحركة
اسقط الحرف المناسب لها نحو لم يغز ولم يرم والمضارع المتصل
الآخر بالالف بالفتحة والفتحة تقديرا لان الالف لانقبل الحركة
تقول يرضى ولن يرضى والحذف اي يحذف الالف في حال الجزم
تقول لم يرض ويرفع المضارع اذا تجرد عن الناصب تقول

زيد سواء كان العامل فيه هذا البخرة كما هو المشهور من عبارته
وذلك مذهب الكوفيين وسواء كان العامل فيه وقوعه موقع
الاسم كما في زيد يضرب إن ضارب او مررت برجل يضرب و
رأيت رجلا يضرب وانما ارتفع بوقوعه موقع الاسم لانه اذا
يكن كالاسم فاعطي اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع
وذلك مذهب البصريين واورد عليه انه يرتفع في مواضع لا يقع
فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب ونحو سيقوم وسوف
يقوم وفي خبر كان نحو زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان واجيب
عن نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان بانه واقع موقعه لانك
تقول الذي ضارب هو على ان ضارب خبر هو مقدم
عليه وكذا فاعل الزيدان ويكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان
الاعراب مع تقدير فضلا عن سيقوم مع التين واقع موقع الاسم
لا يقوم وهل والتين صار كاحد اجزاء الكلمة وسوف في حكم
التين وعن نحو كاد زيد يقوم ان الاصل فيه الاسم وانما عدل
عن الاصل بما يجيء في باب افعال المقاربة ان شاء الله تعالى وينصب

ان المضارع

ان المضارع بانه ملفوظ قال الفراء اصله لا ابده الالف
نونا وقال الخليل اصله لا ان فعمت كاشن فيه ابشة وقال
سيبويه انه حرف برأسه واذن قيل اذا ان فخفف وقيل اصله
اصله اذا الظرفية فنون عوضا من المضاف اليه وكي وبابه
مثله بعد صحة نحو سرت حتى ادخلها وبعد لام كي نحو سرت
لادخلها وبعد لام الجحود وهي اللام الزائدة في خبر كان المنفي نحو
ما كان الله ليعذبهم الآية لان هذه الثلثة حروف فيمتنع دخولها
على الفعل الا بجعله مصدرا بتقدير ان المصدرية وبعد الفاء
نحو زرني فاكرمك وبعد الواو نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن
وبعد او نحو لالزمنك او تعطيني حق فان الفاء والواو وعاطفان
واقعان بعد الانشاء وقد امتنع عطف الجزء على الانشاء
فنجعل مفرد ليكون من عطف المفرد المفهوم من ذلك الانشاء
فيكون المعنى في زرني فاكرمك ليكون منك زيارة فاكرام مني
اياك وفي لا تاكل السمك وتشرب اللبن لا يكون منك اكل السمك
وشرب اللبن معا فان التي ينصب بها المضارع مثل ان يريد

ان تحسن الى مثال النصب بالفتحة مثل ان تصوموا مثال
النصب بحذف النون وكلمة ان التي تقع بعد العلم اذا لم يكن
بمعنى الظن هي ان المخففة من ان المثقلة لان المخففة يناسب العلم
للتحقيق ~~[illegible]~~ بخلاف الناصبة فانها للرجاء
والطمع فلا يناسبه وليست اي الواقعة بعد العلم هذه ان
الناصبة نحو علمت ان سيقوم وان لا تقوم وان التي تقع بعد
الظن ففيها الوجهان لان الظن باعتبار دلالته على غلبة
الوقوع يلائم ان المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار عدم
اليقين يلائم ان المصدرية فيصح وقوع كليهما فيجري وان
التي بعد الظن الوجهان ولن مثل ولن ابرح ومعناها اي معنى
لن نفي المستقبل نفيا مؤكدا لا مؤبدا والا يلزم ان يكون
في قوله تعالى ولن ابرح الارض حتى ياذن لي تناقض لان لن
يقتضي وحتى ياذن الانتهاء واذن التي ينتصب بها المضارع
اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اي لم يكن ما بعدها على ما قبلها
لا ينتصب لانها لضعفها لا تقدر ان تعمل فيما اعتمد على ما قبلها

معمولا لما قبلها فانه اذا اعتمد ما بعدها

فصار

فصار كانه سبقها حكما وكان عطف على لم يعتمد اي ينتصب بها المضارع اذا
لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها واذا كان الفعل المذكور بعدها مستقبلا
لكونها جوابا وجزاء وهما لا يمكنان الا في الاستقبال فان فقد احد الشرطين
نحو انا اذن احسن اليك وكقولك لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا
او كلاهما كقولك لمن يحدث لك انا اذن اظنك كاذبا وجب الرفع مثل
قولك لمن قال اسلمت اذن تدخل الجنة مثل بمثال لا يحتمل الاستقبال فقوله
اذن مبتدا وقوله اذا لم يعتمد ظرف للانتصاب الملحوظ معها كما اشرنا
اليه وقوله مثل اذن تدخل الجنة خبر المبتدا فتمثيل اذن بهذا المثال على
طريق تمثيلات اخواتها الا انه لما كان انتصاب المضارع بها مشروطا
بشرطين اشار اليهما فيما بين المبتدا والخبر واذا وقعت اي اذن
بعد الواو والفاء فالوجهان جائزان النصب بناء على ضعف الاعتماد
بالعطف لاستقلال المعطوف عليه لانه جملة والرفع باعتبار الاعتماد
بالعطف وكي التي ينتصب بها المضارع مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها
السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها كسببية الاسلام لدخول الجنة في
المثال المذكور وحتى التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان اذا كان
اي المضارع مستقبلا بالنظر الى ما قبله وان كان بالنظر الى زمان التكلم
ماضيا او حالا او مستقبلا بمعنى اي حال وحتى بمعنى كي للسببية او الى لانتهاء

حتى

الغاية مثل اسلمت حتى ادخل الجنة مثال لحتى بمعنى كي و الاستقبال
المضارع بالنظر الى ما قبلها و بالنظر الى زمان التكلم ايضا وكنت سرت
حتى ادخل البلد مثال لحتى بمعنى كي اوالى و الاستقبال المضارع بالنظر الى
ما قبلها واما بالنظر الى زمان التكلم فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا او
استقبالا واسرت حتى تغرب الشمس مثال لحتى بمعنى الى و الاستقبال بالنظر
الى ما بعدها تحقيقا فان اردت بالفعل الذي دخل حتى الحال بمعنى زمان
الحال تحقيقا او حكاية ان كان بطريق التحقيق بان يكون في زمان التكلم
بعد وسيجئ مثاله او حكاية ان كان بطريق الحكاية كما تقوله كنت سرت
امس حتى ادخل البلد فادخل البلد محكي في هذا الموضع حكاية الحال
الماضية كما لو كنت في زمان الدخول تقصد الاخبار عنه مرفوعا بعد
فاثبت عليها ما كان عليه وحكيته في زمان الحكاية ايضا يكون مرفوعا
لانه لا يكون في تقدير ان لانها علم الاستقبال كانت ان حتى عند هذه
الارادة حرف ابتداء لا جارة ولا عاطفة ومعنى كونها حرف ابتداء
ان يبتدأ بها كلام مستانف لا كان يقدر بعدها مبتدأ يكون الفعل
خبره ليكون داخلا في الكلام كما توهم بعضهم فيرفع ان ما بعد حتى لهم
لحتى الناصب والجازم وتجب السببية ان جاز فيها السبب لما بعدها كون و
تحصل الاتصال المعنوي وان فات الاتصال اللفظي مثل مرض فلان

ما هيئت هذه العبارة و تحكيها في زمان التكلم عما كانت هيئته وكان ما بعد حتى في هذه الحالة مرفوعا

حتى لا يوجد الآن مثال لما اريد الحال تحقيقا فانه فضلة بعض الرفقاء في زمان التكلم وضحكته ان ضحك اجل بعض الامرين ان يكون ضحك عند ارادة الحال حرف ابتداء ووجوب سببية ما قبلها لما بعدها اشيع نظرا الى الامر الاول الرفع ان رفع ما بعد حتى في قولك كان سيري حتى ادخلها في وقت حصول كان الناقصة في هذا القول بان يجعل كان بمعنى ناقصة لانها تامة لانها كانت حرف ابتداء انقطع ما بعدها عما قبلها فبقي الناقصة بلا خبر فيفسد المعنى واشيع الرفع نظرا الى الامر الثاني في قولك اسرت حتى ادخلها لانه يكون ما بعدها جزءا منها منقطعا عما قبلها بوقوعه وما قبلها سبب لما بعدها وهو مشكوك لاحتمال وجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك في وقوع السبب وهو محال واما ان سار حتى يدخلها بالرفع لان السبب في هذا المقام متحقق والشك انما هو في تأثير الفاعل فيجوز ان يكون المسبب متحقق الحصول فقوله انهم عطف بتقدير جائز في التامة لا على كان سيري حتى ادخلها لعدم صلاحية تقييده بقوله في التامة كما لمعطوف عليه وفي بعض النسخ هكذا وجاز في كان سيري حتى ادخلها في التامة ان جاز الرفع في هذا التركيب في وقت حصول كان التام فعلى هذا قوله انهم سار عطف على كان سيري ولا فاسد فيه ولام كي التي منصب المضارع بعدها بتقدير ان

غير جائز

في وقت حصول كان الناقصة كان سيري حتى ادخلها بالرفع فان معناه في وقت حصول كان التامة كان سيري حتى ادخلها بالرفع فان معناه

الشيرح

مثل اسلم لادخل الجنة وانما يقدر ان بعدها لانها جازمة ولام الجحود
التي ينصب المضارع بها ج لام تاكيد للنفي بعد النفي لكان لفظا مثل
وما كان الله ليعذبهم او صفة بحوله يكون ليستعمل وجها ايضا جازمة
ولهذا يقدر ان بعدها فان قيل اذا صار الفعل بعد المصدر بان
المقدرة فكيف يصح الحمل قيل على حذف مضاف من الكلام اي ما كان صفة
الله تعذيبهم او نحو الجزاء اي ما كان الله تعذيبهم او على تاويل المصدر باسم
الفاعل اي ما كان الله معذبهم والفاء التي تنصب المضارع بعدها
بتقدير ان تقدير ان بعدها لانتصاب المضارع شروط بشرطين
احدهما السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها لان العدول عن
الرفع الى النصب للتخصيص على السببية وجب بدل تغيير اللفظ على تغيير المعنى
فاذا لم تقصد السببية لا يحتاج الى الدلالة عليها والثاني ان يكون
قبلها اي قبل الفاء احد الاشياء الستة بعد بتقدير ان الاشياء
اواخ معناه من الجد وهي حروف ابا عن نوتها كونا ما بعدها جملة
معطوفة على الجملة التي قبلها نحو قام زيد وخرج عمرو فاكرمك اي ليكن
منك زيارة فاكرام منى او نهي نحو لا تشتمني فاهينك اي ليكن
منك شتم فضرب مني ويندرج فيها الدعاء نحو اللهم اغفر لي فافوز
فلا تعذبني فاصلك او استفهام نحو هل عندك ماء فاشربها اي هل
ولا تؤاخذني ج

يكون ج
عندك ماء فشربت مني او نفي نحو ما تاتينا فتحدثنا اي ليس منك
اتيان فتحديث منا وبندرج في التخصيص نحو لولا انزل عليه فيكنز
منه تقدير الاستلزام نفي الفعل وفي ندرج في النفي او نحو لست لي
مالا فانفقه اي ليست لي ثبوت مال فانفاقه فيدخل فيه ما وقع على
صيغة النهي نحو لا ابلغ اسباب السموات فاطلع بالنصب
على قراءة صعفص او عرض نحو الانزله فتصيب اي انا يكن ضلك تزوره
فاصابة جزم على هذه المواضع معنى السببية مقصودة والفاء
تدل عليها وما بعد الفاء في تاويل مصدر معطوف على مصدر متوهم
متوهم مما قبل الفاء وبخلاف سائر كلمتي لبني تميم والحق فانه يجب ان
تقدم احد الاشياء الستة نحو على على عن وزن الشعر والواو التي ينصب
المضارع بعدها بتقدير ان فتقدير ان بعدها شروط بشرطين
احدهما الجمعية اي مصاحبة ما قبلها لما بعدها والا قالوا والجمع
تابعها ان يكون قبلها اي قبل الواو مثل ذلك اي مماثل الواو في قبل الفاء
كون احد الاشياء الستة المذكورة واشلها امثلة الفاء لعينها
بابدال الفاء بالواو كما تقوله مثلا زرني فاكرمك اي ليجمع الزيارة
والاكرام ولا تاكل وتشرب اللبن اي لا تجمع بين اكل السمك
وشرب اللبن وعلى هذا قياس واو التي ينصب المضارع بعدها

عليه ملك ج
تمت ج
نفع ج
فاسد الجواب
بالجازم
قوله ساتركك منزلا لبني تميم الا منزل
مفعول ساتركك والبني تميم متعلق
والى تميم نحو اذا ورد
مفعول ليستاسوجا مفعول به
للقدرة به الفاء والاستشهاد
ان نصب الفعل بعد الفاء
والسبب بعد الاشياء
الستة ج ا ب

بتقدير ان بشرط ان او الا ان اي بشرط ان يكون مصدرا
الا او الا ان مضمونه عن ان المقدرة بعدها لانك ان ايضا اصل في
منهوبها والا يلزم من تقدير ان بعدها تكرار نحو لالزمنك او تعطيني
حقي اي الى ان تعطيني حقي ومعنى بقدرها او الا ان تعطيني حقي فيسوغ
بقدرها الا بتقدير مضاف اي لالزمنك الا وقت ان تعطيني
حقي ومعنى بقدرها بالا بتقدير مصدر مجرور بالى اي لالزمنك الى اعطائك
حقي والعاطفة اي لحروف العاطفة مطلقا سواء كانت من الحروف
المذكورة اولا كثم واذا كانت منها فهي جزء شرط اطاعة كر من الشروط
لصحة تقدير ان بعدها بنصب المضارع بها بتقدير ان اذا كان
المعطوف عليه اسما صريحا نحو اعجبني ضربك زيدا او شتمك او ثم شتمك
ثم ليس من الحروف المذكورة وتقدير ان بعد الواو والفاء ليس شرطا
بالشروط المذكورة فيها فقوله والعاطفة اذا كان مستقبلا وعلى آخرها
وشرط معنى لا الاولى وقيل هو مجرور معطوف على حتى في قوله وبان
تعذر بعد حتى وفاء ان هذا وان كان ابعد بحسب اللفظ اقرب بحسب
المعنى لانه على التقدير الاول ان جعل العاطفة اتم مما ذكرنا يلزم في
التفصيل ما لم يكن في الاجمال وان خصت به يلزم تخصيص الحكم به وليس
الواقع مخصوصا به كما سبق من جريانه ثم تم ايضا ويرد عليه انه كان الناسب

الآخليين

او الى حتى

او فشتم

ان يذكر

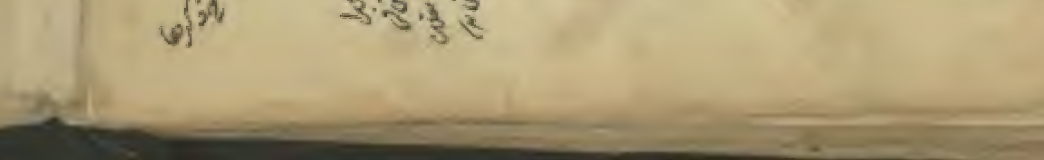

ثم ذكرها من مرة في الاجمال ومرة في التفصيل كما يناسب ذكره ويجوز اظهار ان
بعد لام كي نحو جئتك لان اكرمني ويجب اظهارها في اللام التي انت نحو اردت
لان تقوم ويجب في حروف العاطفة نحو اعجبني ان تجلس واردت ان تذهب لان حذف
الثلثة يدخل على الاسم صريح نحو جئتك للاكرام واعجبني ضرب زيد وغضب
واردت لضرب فجاز ان يظهر معها ما يقلب الفعل الى الاسم صريح وصوات
المصدرية واما لام الجحود فلم يدخل على الاسم الصريح وعلى هذا لا يحتاج
الى ان يقال الحتم يظهر بعدها ان وكذا حتى لان الاغلب فيها ان يستعمل عند كي
ويجب بهذا المعنى لا يدخل على الاسم صريح وعلى هذا لا يحتاج الى ان المعنى الاول
الغالب في الآتي بها المضارع واما الواو والفاء واو فلانها لما اقتضت
نصب ما بعدها المنتصب على معنى السببية والجحد والانتهاء صارت
كواصل النصب فلم يظهر الناصب بعدها ويجب اظهار ان مع لا
الداخلة على المضارع المنصوب بها في صورة دخول اللام يعني كي عليها
اي على ان لا لانكراه الآتي بعد المتواليين نحو كي ولام لا نحو قوله لئلا
يعلم واعلم ان ان الناصبة تضمر في غير المواضع المذكورة كثيرا من غير عمل
لفظها نحو قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه ومع عمل الشذوذ
كقوله الا يا ايها ذا احضر الوغى في رواية النصب ولكن ليس ليقياس
كما في تلك المواضع ولذا لم يذكره ويجزم ايضا المضارع بلم ولما ولام الامر

قيل ما ذكر

او استحالة

الآتي

وكالمستقبل وهو الذي اختص بزمان الاستقبال وهو الكلام يجزم فعلا واحدا او
كلم الجازات ان يجزم المضارع بكلم الجازات اي كلمات الشرط والجزاء التي
بعضها للاسماء وبعضها للحروف ولهذا اختار لفظ الكلم والجزوم بها
فعلان وهو ان كلم الجازات ان ومهما واذما وحيثما وحيث يجزمان
المضارع مع ما واما بدونها فلا وايان ومتى وايّ واي واما يجزم المضارع مطلقا
سواء كان مع ما اولا ومامتى وايّ واي واما يجزم المضارع مع كيف
ما واذا فقد لم يجئ كلامهم على وجه الانفراد واما مع كيفما فلان
معناه عموم الاحوال فاذا قلت كيفما تقرأ اقرأ كان معناه على اي
حال وكيف تقرأ انا ايضا اقرأ على اي حال استواء قرأتك وقرأتي
في جميع الاحوال والكيفيات واما مع اذا فلان كلمات الشرط انما تجزم
لتضمنها معنى ان التي هي موضوعة للابهام واذا موضوعة للامر المتوقع
به وبان متوقع عطف على قوله بلم اي ويجزم المضارع بان المتوقع
وسيجئ بيانه ان شاء الله تع فلم لقلب المضارع ماضيا وخص اي لنفي
المضارع ولا يبعد لو جعل الجزم عاما الى الاحوال قرب اعني ماضيا ولما
مثلها اي مثل لم في القلب والنفي ويختص اي لما بالاستغراق اي استغراق
ازمنة النكرة وقت الانشاء الى وقت التكلم بلما تقول ندمت فلانا ولم
تنفعه الندم اي عتب ندمه ولا يلزم استمرار انتفاء منفعة الندم الى وقت

التكلم بها واذا قلت ندم فلان ولما تنفعه الندم افاد استمرار ذلك الى وقت
التكلم بها وجواز حذف الفعل ان يختص ايضا بما يجوز حذف الفعل المنفي
بها ان دل عليه دليل نحو شارفت المدينة ولما ويختص ايضا بعدم
دخول ادوات الشرط عليها فلا تقول ان لما تقرب وخص لما تقرب وصح
تقرب كلا ان لم تقرب وخص لم تقرب وكان لكونهما فاصلة قوية بينهما
العامل ومعموله ويختص ايضا باستمرارها غالبا في المتوقع اي ينفى بها
فعل مترقب متوقع تقول لمن يتوقع ركوب الامير لما يركب وقد يستعمل في
غير المتوقع نحو ندم ولما تنفعه الندم ولام الامر هي اللام المطلوب
بها الفعل ويدخل فيها نحو ليغفر الله وهو مكسور وقد يسكن وقد تحذف
بعد الواو والفاء وثم وليثبت طائفة اخرى ليصلوا فليصلوا
ثم ليقضوا ولاء النهي هي لا المطلوب بها الترك اي ترك الفعل وفي
بعض النسخ ولا النهي ضدها اي لا النافية وهي مختصة بلام الامر وهي
التي تطلب بها الفعل من الفاعل وهي تدخل على جميع انواع المضارع
المبني للفاعل والمفعول مخاطبا او غايبا او متكلما وكلم الجازاة
المذكورة من قبل تدخل على الفعلين ويسببه الفعل الاول ويسببه
الفعل الثاني اي يجعل الفعل الاول سببا والثاني مسببا
وفي شرح المفصل وكلم الجازات تدخل على السببين ليجعل الاول سببا

للثاني والمعنى ان كلم الجاز ان يجعل الاول سببا للثاني ان المتكلم اعتبر
سببية شيء حقيقة للثاني لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغي ان يعتبر المتكلم
بينهما سببية يصح بها ان يورد هناك صورة السبب والمسبب بل الملزوم واللازم
كقولك ان تستغني اكرمك فانك لم تعتبر لاستغنائك حقيقة الاكرام ولا
الاكرام سببا حقيقيا له لا ذهنا ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر لاجل
المناسبة بينهما اظهار مكارم الاخلاق بعني انه بحكم بان يصير الشخص
الذي هو سبب الاهانة عند الناس سبب الاكرام وبالعكس اي عند
هذا الفعلان او لهما شرطا لا تاثير لهما في تحقق الثاني وتاثير جزاء
من حيث انه يبنى على الاول ابتناء الجزاء على الفعل فان كانا
اي الشرط والجزاء مضارعين نحو ان تزرني ازرك او الاول
فقط فقط نحو ان تزرني فقد ازرك فالجزم واجب في المضارع
لدخول الجازم وهو او ما ينفهما مع صلاحية المحل وان كان
الثاني مضارعا فالوجهان اي فيه الوجهان لتعلقه بالجازم و
هو ادات الشرط والرقة لضعف التعلق لحيلولة الفاصل والفعل
بغير المعمول نحو ان تزرني اليوم وان كان الجزاء ماضيا
تغيرا لفظا نحو ان زرتني فقد اكرمتك او معنا نحو ان خرجت
لم اخرج ويحتمل ان يكون تفصيلا لقوله او لم يقترن بقد سواء كان بلفظها

كقوله

ندبه

آت اتاه بعد آيته
او آيته هج

كقوله او لم يقترن فقد سوى اذا لم يقترن بقد او مقترنا بها كقولك ان كان
فيما قد قرب قبل ان فقد صدقت لم يجز الفاء في الجزاء لتحقق تاثير حرف الشرط فيه
لقرب بناء الى الاستقبال فاستغنوا فيه عن الربط كقولك ان اكرمتني
اكرمتك واذا اكرمتني لم اكرمك واذا فاء فيه قد يجوز عند الكوفيين
الذين لا يشترطون ان يكون للشرط تاثير فيه بجعله ان اكرمتني
امس لوجوب دخول الفاء فيه وان كان الجزاء مضارعا مثبتا او منفيا
بلا او زائدا اذا كان منفيا بلم فانه منجزم بلم لكونه ماضيا معنى
او بلو حيث يجب فيه الفاء لعدم تاثير حرف الشرط فالوجهان الاتيان
بالفاء وتركها لان ادات الشرط لم تاثر في تغيير معناه كما تؤثر في الماضي
بتغيره بالفاء واثرت في تغيير المعنى حيث خلصت معنى الاستقبال فيترك
الفاء لوجود التاثير فيه وان لم يكن فوريا نحو قوله تعالى ان يكن منكم
عشرون صابرون يغلبوا مائتين ومن يعد منكم فيقتل اهـ وان لم يكن الجزاء ماضيا
والمضارع المذكورين فالفاء لازمة فيه لان الجزاء اما ماض بعد
لفظا كما تقول ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس او تقديرا كما تقول
ان اكرمتني اليوم فاكرمتك امس على كل تقدير لان تاثير حرف الشرط في
الماضي فاحتياج الى الرابط بالفاء واما جملة اسمية او امر او نهي او دعاء او
استفهام او مضارع منفي بما او بلن او بلا في غير ذلك كالقسم والعرض

كلمة لا صالحة للجزاء لانها تقال
على الصحيح بعد
فيه معنى

وفي جميع هذه المواضع لا تأثير لحرف الشرط في الجزاء فاحتاج الى الفاء وبحي اذا
الفجائية في الجملة الاسمية الخ وقد جزاء موضع الفاء لان منا
قريب من معنى الفاء كانها تنبئ عن حدوث امر بعد امر فيها بينهما معنى
بخلاف معنى الفاء التعقيب ولكن الفاء اكثر واتما اختصت الجملة الجزائية
باختصاصها بها لان اذا الشرطية مختصة بالفعل فاختصت هذه بالجملة
الاسمية فرقا بينها كقولك وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون
اي فهم يقنطون وان انت بجزم المضارع قال كونها شرطية انما كانت شرطية
بعد لام يحلف بها كقولك ايمان لئن فعلت لافعلن والنهي نحو لئن فعلت لتكونن جزاء
لك ايمان لم تفعل تكن جزاء لك واستفهام نحو هل عندكم ماء فنشربه الا ان
يكن عندكم ماء فنشربه والعرض نحو الا تنزل فتصيب خيرا اذا كان المضارع الواقع بعد هذه
الاشياء الخمسة صالحا لان يكون سببا لما تقدم وهو ان قصد السببية بان يجعل ما
تقدم له في تقدير ان مع مضارع يكون مثل ما تقدم فيحصل المضارع الواقع بعد هذه
الاشياء مجزوما بها وانما اختص تقدير ان بعد هذه الاشياء لانها تدل على الطلب
والطلب غالبا يتعلق بمطلوبه بترتب عليه فائدة يكون ذلك المطلوب سببا لها وبهذه
الفائدة فاذا كان المضارع الواقع بعدها تلك الفائدة وقصد بتلك الفعل المطلوب
بتلك الاشياء لها قدر ان مع ذلك الفعل ويجعل المضارع الواقع بعدها

جزاء فيجزم بها نحو اسلم تدخل الجنة فان المطلوب بالعلم هو الاسلام وهو مطلوب
فائدته وهو الجنة فهو سبب لها ومضادا ذلك السببية فقدر ان مع الفعل
ان هو فوق اسلم وجعل تدخل الجنة جزاء له فصار ان تسلم تدخل الجنة وبخلاف لا تكفر
تدخل الجنة اي ان لا تكفر تدخل الجنة لان النهي قريبة الفعل المنفي لا المثبت
ولهذا امتنع لا تكفر تدخل النار عند الجمهور خلافا للكسائي فانه لا يمتنع ذلك
عنده فامتناعه عند الجمهور لان التقدير على ما عرفت ان لا تكفر تدخل النار
فحوظ الفساد واما عدم امتناعه عند الكسائي فلانه يقول معناه بحسب
الوقوع ان تكفر تدخل النار فالواو في هذه المواضع قرينة الشرط المثبت والواو
قرينة فوية اذا قصد السببية واما اذا لم يقصد لم يجز الجزم قطعا بل يجب ان
يرفع اما بالقطع ان كان صالحا للصفة كقولك مررت برجل يكرمني ويرضيني بفتح
قراءة مرفوعا اي وارضا او بالحال كذلك كقولك مررت برجل يكرمني ويرضيني
اي مكرما او بالاستئناف كقول الشاعر وقال رايدهم ارسوا نزاولها فكل
حتوف امرئ يجري بمقدار الامر هكذا في بعض النسخ وفي بعضها شاء الامر و
كان الملائم لضمير الامر فانهم يطلقون اشاء المشيئة واشاء المضارع ويريدون بهما
ضمنهما وفي بعض الشروح شاء الامر لان الامر كالنهي في هذا النوع
من الانشاء اشتهر في المنع المصدري ايضا فاراد النقض على المعقود وهو
في اصطلاح النحويين والاصوليين مخصوص بالامر بالصيغة كذا ذكره المحقق

ح شرطه صيغة يطلب بها الفعل شامل للكلام غايبا كان او مخاطبا او متكلما
معلوما او مجهولا خ القائل احترز عن المجهول مطلقا فانه يطلب به الفعل خ
المفعول لا خ الفاعل المخاطب احترز عن الغايب والمتكلم بحذف حرف المضارعة
احترز عن مثل قوله تعالى فذلك فلتفرحوا بفتح تراء صيغة الخطاب
وخ مثل صه وصهٍ ومه ومهٍ وحكم آخره ايرآخر الامر في الحقيقة عند البصريين
الوقف والبناء على السكون لانتفاء ما يقتضي اعرابه وهو حرف المضارعة
لانه اشبه الكلام المتنفية للاعراب اتفاقا بسببه وفي القدرة حكم المجزوم
اي مثل حكم المضارع المجزوم في السكون الصحيح وسقوط نحو الاعراب وسقوط
حروف العلة لانه تماثل به ما في اللام خ المجزوم منه لعطف حكمه نحو لم يضربا
اضربا اضربوا اخشى واخشَ وارم كما تقول لم يضربا ولم
يخشَ ولم يغزُ ولم يرمِ وذهب الكوفيون الى انه معرب مجزوم بلام مقدرة
فان كان بعده اي بعد حرف المضارعة او بعد حذفه متحرك اسكن
آخره وصل ما يقع ام تقوله في نحو غدٍ وفي نحو اضرب ضاربٌ ولم
يذكر المصنف لهذا القسم لظهوره وان كان بعد حرف ساكن
وليس المضارع بربا عي والمراد بالرباعي ههنا ما كفيعل ما هيعل الربعة.
احترز عن المزيد فيه وانما هو باب الافعال لانه يعتبر ما حذفت همزة وصله
ما يقع بعد حرف المضارعة ليتوصل بها الى النطق بالساكن كما كان كفعل

دفع اللبس بالمضارع المتكلم المعلوم على تقدير
الفتح والخروج من الكسرة الى الضمة على تقدير
الكسر بحج بحج

تلك الهمزة مضمومة ان كان بعده اي بعد الساكن فتحة دفعا للالتباس بالمضارع
على تقدير الفتح فانه اذا فتح اوله وكسر ما قبل آخره التبس بالماضي المجهول والمتكلم المجهول
المعلوم الرباعي اذا فتح اوله وكسر الثاني مكسورة بخلاف سواء ان سكن ما بعد فتحة
سواء كان بعد كسرة او فتحة فانه لو فتح في مثل اضرب التبس بالماضي المجهول
الاضراب ولو فتح لالتبس بالامر المخاطب المؤنث ولو فتح في نحو اعلم التبس
بالمتكلم الرباعي نحو اقتل مما يكسر بعد حرف المضارعة واضرب مثالا لما
يكسر بعده ضمة واعلم مثالا لما لا يكسر بعده فتحة
وان كان رباعيا فمضموم فالهمزة مضمونة لانها همزة اصل ردت لارتفاع
موجب حذفها وهو اجتماع همزتين في المتكلم الواحد لان همزة الوصل مطرحة
فعل عالم بكسر فاعل اي فعل المفعول الذي لم يذكر فاعله واضافة الفاعل اليه
لادنى ملابسة او على حذف مضاف اي فاعل فعل الواقع عليه والا يبعد ان
يراد بالموصول الفعل الذي لم يذكر فاعله وتكفير اضافة الفعل اليه بيانية
وهو ما حذف فاعله واقيم المفعول مقامه وترك هذا القيد اكتفاء بذكره
فيما سبق فان كان الفعل الذي اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه
ماضيا غيرت صيغته للتبيين بان ضم اوله وكسر ما قبل آخره مثل ضرب و
دحرج واعلم واخبر هذا النوع في التغيير لانه مستغرب فاغير له ونزله
غريب لم يوجد في الاصل الا وزان يلزم في الغير الى الكسر ونزله فعل

المجهول من ح

قوله وبانه اذا اقتل من اقتل آه سهو منه
فان الناسخ لاة الحكم من اطلاق فتح
الهمزة وكسر ما يتعين الضمة فلا من
للتكلم في ابطال فتح التاء وكسرها

ولو فتح في اعلم ص

عطف على قوله بطلان اصله
لانه لم يفتح التاء
اعلم يكسر

ضمة ح

الساكن ح

فاء ح

فاء ح فعل

ذكر يغنيه ح

اي ح

فعل

بالخروج من الكسرة الى الفتحة وان كان غريبا بل لاجراء المضارع ايضا لكون الخروج من
الكسرة الى الفتحة اثقل فلا ضرورة فى اجتنابه بعد حصوله المقصود باجتنابه وبفتح
الثالث مع همزة الوصل نحو انطلق واقتدر واستخرج لثلا يلتبس فى التدريج بالامر
من دخل الباب وبضم الثالث مع التاء مثل تُعُوهِدَ وتُدُرِجَ وثلاثيه يضم
مضارع علم وجاهد ودحرج نحو يُعْلَمُ ليلتبس بهذا الخ وبضم الثالث والرابع
ومثل العين اجوف يكسر عين مضارعه مثل ثار يثور وبيع يبيع فاذا
لا يعل لئلا ينقض الاجتماع اعلال ثار وبيع ويطوى قبل الاصوب اذ يقال
مثل المنقلب عينه الفا لئلا يرد مثل سوِر وصيِد واما حق مثل العين بالذكر
لزيادة خوف فى المبنى للمفعول كما ذكرنا وبتعين ذكر المثل العين فى المبنى
للمفعول وان لم يكن فيه ما ذكرنا الا فرق بين قيل وبيع اصلهما قول وبيع فعل
الكسرة من العين الى ما قبلها بعد حذف حركته فصار قول وبيع فابدل واو
قول ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار قيل وجاز الاشمام وهو ضم
فى نحو قيل وبيع وفى شرح الرضى حقيقة هذا الاشمام هو ان تنحو بكسر فاء
الفعل نحو الضم فيقلب الياء حالة كونه بعدها نحو الواو قليلا اذ هو تابعة
لحركة ما قبلها بهذا مراد النحاة والقراء بالاشمام فى هذا الموضع وقال
بعضهم الاشمام هنا كالاشمام حالة الوقف اعنى ضم الشفتين فقط
مع كسر الفاء خالصا وهذا خلاف ما عند الفريقين وقال بعضهم هو ان تأتى بضمة

الفاعل

واضلائهم

الزيتين

خالصة بلا كسرة وهذا ايضا غير مشهور عندهم والغرض من الاشمام الايذان
بان الاصل فى اوائل هذه الحروف وجاء الواو ايضا على ضعف قيل فنوه وبيع
بالاسكان بلا تنقل وحصل واوا لسكونها وانضمام ما قبلها ومثل العين فى الباب
المجهول مثل العين من باب الافعال نحو اختير وانتيد فى مجيئ الثلاثى المزيد
فيه وقيد فيهما مثل قيل وبيع بلا فرق وفى استخير واقيم اذ ليس فى ذلك
مثل قيل وبيع لسكون ما قبل حرف العلة فيهما فى الاصل اذ اصلهما استخير واقوم
واصلهما وان كان ايا المضارع الذى اريد من فاعل واقامة المفعول مقام مضايها
ثم اولم ويوم فى المضايعة نحو يقوم ويكرم ويلزم ويستخرج ويندحرج وفتح
ما قبل آخره لحتمية قلب المضارع بالزيادة ومثل العين المبنى للمفعول بنقلب
العين فيه الفا اذا كانت واوا نحو يقاد ويباع وينقاد ويختار وينام
لتحركها حقيقة وانفتاح ما قبلها المتعدى وغير المتعدى فالمتعدى من الفعل
ما يتوقف فهم على متعلق اى امر غير الفاعل يتعلق به الفعل ويتوقف فهم عليه فان كل
فعل لا بد له من فاعل وفهم موقوف على فهم لكن نسبة الفعل الى الفاعل بطريق القدر
والقيام والاسناد ويقال هذا الفعل هاهنا غير الفاعل قائم به ومسند اليه ولا يقال
فى الاصطلاح انه متعلق به فان التعلق نسبة الى غير الفاعل فالحاصل ان
فهم الفعل ان كان موقوفا على فهم غير الفاعل فهو المتعدى كضرب فان فهمه
تعقل المضروب ولا يكون تعقله الا بتعقل الخلاف والزمان والمكان والغاية
والغاية بيان

اذ يتير

اقوم بالياء والواو والمكسورتين
والتى قبلهما اذا اسكن ما
قبلهما ان ينقل حركتهما
اليه وتقلب الياء الفا
اذا كانت واوا
فتقال يستخير و
اقيم يستخير

الياء

وجعل الواو
ياء

على متعلق الفعل

وبيّنة الفاعل والمفعوله فانّ فهم الفعل وتعقّله بدلّ على هذه الامور ممكن وغير
المتعدّي بخلافه والمتعدّي بعينه لا يوقف على فهم امر غير الفاعل كمعقد
فانّه وان كان لا تتعلّق به قواعد الزمان والمكان والغاية وبيّنة الفاعل الكنّ فهم
هو الفعل فهذه المتعلّقات جائز وغير المتعدّي يصير متعدّيا اما بالهمزة نحو
اذهبت زيدا وبتضعيف العين نحو فرّحت زيدا وبالف المفاعلة نحو ماشيته
او بسين الاستفعال نحو استخرجته او بحرف الجرّ نحو ذهبت بزيد والمتعدّي بكثير
متعدّيا الى مفعول واحد كثيرا وهذا في الكلام كثير والى اثنين بزيادتها على
الاوّل كالعطاء والى اثنين بنقلها عين الاوّل فيقتصد عليه نحو علم والى مفاعيل
ثلثة كاعلم واريّ عبد الله زيدا فاضلا وهما اصلان في هذا القسم فانهما كانا قبل ادخال الهمزة
متعدّيين الى مفعولين فلمّا ادخلت عليهما الهمزة صيّرتهما متعدّيين الى ثلثة مفاعيل
الاوّل واما الافعال الاخر وهو ابناء وبناء واجرى وجرّ وعدّ فليست اصلا
في التعدية الى الثلثة بل تعدّيها اليها اتفاقيّ بواسطة اشتمالها على معنى الافعال
وهذه الافعال المتعدّية الى ثلثة مفاعيل مفعولها الاوّل كمفعول باب
اعطيت في الاقتصار عليه كقولك اعلمت زيدا والاستغناء عنه كقولك
اعلمت عمرا منطلقا والثاني والثالث من مفعوليها هما المفعولا باب علمت
في وجوب ذكرهما عند الآمر وجواز تركهما معا افعال القلوب وسيأتي افعال
الشكّ واليقين ايضا وكلّها تهم اراد واما لتحوّل الظنّ والآية تحتمل

الافعال بحيث الشكّ المتقن شاملا للطرفين وهو حسب وخلت وهذه
الثلثة للظنّ وقد تكون بمعنى للعلم فرأيت ووجدت وهذه الثلثة
للعلم قد دخل في هذه الافعال على الجملة الاسمية لبيان ما هو الكبرى الجملة حيث
الاخبار بها شائعة عند الظنّ والعلم كما اذا قلت علمت زيدا قائما فقولك علمت
لبيان ما كانت شائعة عند الجملة عند من تكلّمت بها واجريت بها على قيام زيد أعاهو
العلم واذا قلت ظننت زيدا قائما فقولك ظننت لبيان ان شأن الاخبار بهذه
الجملة هو الظنّ وكذلك سواقي الافعال فتسبب بهذه الافعال الجزئيين اي جزئي الجملة الا
المسند والمسند اليه انتهما مفعولاها من خصائص وهو خصيصة وقد يحذف
بلا شبهة ولا يوجد في غيره اي من خصائص المفعول انه اذا ذكر احدهما ذكر الآخر فلا يعتبر
احد مفعوليها وسبب ذلك ما ذكرنا في الاصل مبتدأ وخبرا وحذف المبتدأ قليل
او الخبر قليل انّ المفعولين معا بمنزلة اسم واحد لانّ معنى المفعول في الجملة
تقوّض قواعدها كما كان كذلك في بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا فقد ورد ذلك مع
القرينة حاكية اما حذف المفعول الاوّل فكما في قوله تع ولا يحسبنّ الذين يبخلون
بما اتاهم الله من فضله هو خيرا لهم بل هو شرّ لهم سيطوّقون ما بخلوا به يوم القيامة
تحت بنقطتين اي لا يحسبنّ هؤلاء بخلهم هو خيرا فحذف من بخلهم الذي هو المفعول
الاوّل واما حذف الثاني فكما في قوله تع لا تحسبنّ الذين قتلوا في سبيل الله امواتا
بل احياء اي لا تحسبنّ احوالهم احوالا امواتا بل احوالا احياء وقد يشذّ حذف
احدهما اي الاقتصار على احدهما اي لا لغرض ما كما في قوله تع ولا تحسبنّ الله غافلا
عما يعمل الظالمون اي لا تحسبنّ الله غافلا عن عقاب ما يعمل الظالمون

يجوز فيه الاقتصار على احدهما مطلقا بخلاف فلان يعطي الدنانير فيجوز ذكر المفعول لك
يعطي الفقراء فيجوز ذكر المفعول وقد يحذف اه مما كقولك فلان يعطي ويكسو أو يُنفق
مفعولي ظن شد فائدة بدئ بالمفعولين بخلاف باب علمت فانك لا تحذف فيهما شيئا مستيقنا
الآن فلا تقول علمت وظننت لعدم الفائدة اذ من المعلوم انه لا يخلو عن علم وظن واما
مع قيام القرينة فلا بأس بحذفهما نحو فيما سيجيء بخلاف اي يحذف المفعول صادقا
مطلب افعال القلوب ومنها اي من افعال القلوب جواز الالغاء اي ابطال عملها اذا توسطت
مفعوليها بين مفعوليها نحو زيد علمت قائم او تأخرت نحو زيد قائم ظننت واما جواز
الالغاء على التقديرين فلانتفاء المزية للجزئية الصالحين لان يكونا مبتدأ وخبرا
او مفعولين كلاما ما قاما على تقدير الالغاء وعملها مبتدأ وخبرا ضعف عملها
نقل بالتوسط او التأخر وقد يجب الالغاء عند التقديم ايضا نحو ظننت زيد قائم
لكن الجمهور على انه لا يجوز وهذه الافعال على تقدير الغائها في معنى القرائن نحو
زيد قائم ظننت زيد قائم في ظني في قوله جواز الالغاء نظرا الى اصالتها ايضا
على تقدير التوسط والتأخر وفي بعض الشروح ان الاعمال اولى على تقدير
التوسط وفي بعضها انهما سواء والالغاء اولى على تقدير التأخر وفي بعضها الغاؤها
اوجب اذا توسطت بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب زيد وبين اسم الفاعل ومعموله
نحو انت بكرا أضرب زيدا وبين معموليه اي نحو انا زيدا أضرب قائم وبين سوف
ومعمولها نحو سوف اضرب يقوم زيد وبين المعطوف عليه نحو جاء زيد
اوجب

اوجب
قيد
زيد وبكر عمرو والعلة ان الالغاء في هذه الصور واجب فلهذا اي لكونه
مخيرا جواز الالغاء ايضا بقوله اذا توسطت بين مفعوليها او تأخرت عنهما واتفق
هذا الالغاء للتناقض اذ كرم ان مطلقا ايضا في فصاحتها وكثرة وقوعه ومنها اي
ومن افعال القلوب انها تتعلق وتعليقها وجوب ابطال عملها لفظا ومحلا
لتشبيه
بسبب وقوعها قبل ما يستحق الصدارة بلا واسطة كما يجيء مثالا او بواسطة كما اذا كانت
قبل المضاف الى ما يستحق الصدارة نحو علمت غلام من عندك وقبل النفي الداخل على معمولها
وقبل القسم اي لام الابتداء الداخل على معمولها مثل علمت ان زيدا عندك ام عمرو وشال
للتعلق بالاستفهام وقولك مثالا للنفي بالنفي نحو علمت ما زيد في الدار
ومثال القسم علمت لزيد منطلق وانما تتعلق هذه الثلثة لان هذه الثلثة تقتضي
صدر الجملة وضعا فتستحق بطلان صورة الجملة وبهذا الاقتضاء وجب تغييرها بنقيض حكمها
بقاء
فوجب التوفيق بأن يعمل لفظا والا فمحلا وبهذا الاقتضاء وجب تغييرها بنقيض حكمها
ولام الابتداء وانما وجب التعليق بما ذكر في حق المفعول وغيب هذه الافعال والتعليق ثابت في حقهم
ايراد مسئلة اي مفقودة الزوج تكثر كالشيء المعلق مع الزوج لاستلذاذ ولا زوج
لتجويز وجوده فلا تقدير على الزوج فالفعل المعلق ممنوع من العمل لفظا عامل منوي
تقديرا لان معنى علمت لزيد قائم علمت قيام زيد كما كان كذلك عند انتصاب الخبر
ثم تبين عطف الجملة المنفي خبرها على الجملة التعليقية نحو علمت لزيد قائم
وبكر قاعد والفرق بين الالغاء والتعليق اخ وجه احدهما ان الالغاء جائز
والثاني ان الالغاء ابطال العمل لفظ والمعنى والتعليق ابطال العمل لفظا لا
لا واجب والتعليق واجب

اهدایی

في المتن وهنا ان خص بافعال القلوب انه يجوز اقامة كل منهما اي فاعل افعال القلوب
ومفعولها جزئي كل منهما شيئين لشيء واحد وانا قلنا متصدر لانه اذا كان احدهما منفصلا
لم يختص جواز اجتماعهما بفعل دون فعل انه يجوز ابالك ظننت مثل علمت منطلقا و
علمتك منطلقا ولا يجوز ذلك في سائر الافعال فلا يقال ضربته وشتمته بل
يقال ضربت نفسه وشتمت نفسه وذلك لان اصل القائل ان يكون مؤثرا والمفعول
مؤثرا واصل المؤثر ان يقارن المؤثر فاذا اخذا من كونهما فاعلا ومفعولا
مع اتحادهما من تغايرهما لفظا بقدر الامكان ثم قالوا ضربت نفسه ولم يقولوا
ضربته فان الفاعل والمفعول ليسا بمتغايرين بقدر الامكان لانهما
حينئذ كلاهما ضمير منفصلا مجلا وضرب نفسه فان النفس باضافتها
الى المتكلم صارت كانها غير المضاف والمضاف اليه فصار الفاعل
والمفعول فيه متغايرين بقدر الامكان واما افعال القلوب فان المفعول ليس
المفعول الاول في الحقيقة بل مفعول بحجاب فجاز اقامتهما لفظا لانهما ليسا في الحقيقة
فاعلا ومفعولا به وانما اجري مجرى افعال القلوب فعل التعجب لانهما فيهما
وجعل محمولا عليه على النقيض على وكذا اجري البقرة وراى مجازية على الغلبة
فجوز فيها ما يجوز فيه من كونهما فاعلا ومفعولا غير بين بشيء واحد كقول الاخر
ولقد آتي للرتاع دبرية في غير حينها عصوفا واما في قوله تعالى ايا ما
لمعرفا وليبعضها اي وليبعض افعال القلوب ما لم تحسب وخلت ورايت منها ثم
قريب من معانيها الاول وهو اما العلم او الظن بحيث يمكن ان يتوقع اذ يبدا

اهدایی

للمتن ايضا مفعولين واما قيدنا بذلك ليخرج نحو اعلمت زيدا عمرا قائما لان
آخر فان خلت حامد من ذا فاعلم فيه احتمالان ان يجعل ذا اخبارا عن كلمة ما
المنبه الآخر المفعول واحد لا اثنين فظننت عينا انتهت في الظنة عينا انتهت فظننت
زيدا عينا انتهت ان اخذته لا مكانا لتوهم والوهم نوع من العلم ومنه قولهم
على الخبير سقطت يظنون انه من التوهم وعلمت عينا عرفت تقول علمت زيدا عينا عرفت شخصه
وهو العلم بشخص شيء مما يحس ورايت عينا ابصرت ومنه ابصرت قريبا من منه
علمت بالحاسة ومنه قولهم فانظر ماذا ترى ووجدت على ضربين تقول وجدت
الضالة اذا اصبتها وعليها بالحاسة ولما كان مراده ان لها معاني اخر قريبة من
معنى العلم والظن لم يتعرض لعلم عينه صار شوقي الى الكلمة العلية ولو وجد حلة
ووجدت ان استيقنت وخفت وحزنت لانها ليس بمعنى العلم والظن الافعال
الناقصة انما سميت ناقصة بانها تدل على معنى فيها كالافعال غير الناقصة ما وضع
ان افعاله وضعت لتنزيل الفاعل على صفة اي للعهدة بما وضعت له هذه الافعال
هو تنزيل الفاعل على صفة لا شك ان هذه الصفة خارجة عن ذلك التنزيل
الذي هو العهدة في الموضوع له لان ذلك التنزيل نسبة بين الفاعل والصفة
فكل من طرفيها خارج عنها فخرج عن الحد الافعال التامة لانها موضوعة لصفة
وتنزيل الفاعل عليها فكل من الصفة والتنزيل عنده قد وضعت له التنزيل وحده
وانما جعلنا التنزيل المذكور عند الموضوع له في الافعال الناقصة لانه

لاشتمالها على زائدة خالية من التنوين كالزمان في الكل والانتقال والدوام
والاستمرار في بعضها ولوصول الموضوع له بتلك الزيادة فصار مثلا
موضوع لتنزيل الفاعل على صفة وهو الانتقال اليه في الزمان الماضي وكذا كل فعل
منها فلا شك ان كل جزء من اجزاء الموضوع له بالبنية الإمام هو موضوع له والهيئة
خارجة عنه فخرج الافعال الناقصة منها ولا يصح ان يجعل التام في قولنا التنوين
الدال على الوضع اصلة الوضع ولا شك ان الوضع من خواص الافعال الناقصة هو
التنوين المذكور لا الصفات بخلاف الافعال التامة فان الوضع من خواصها
مجموعها لا التنوين فحينئذ كما عرفت فخرجت عنه قدرها فظهر عا ذكرنا ان هذا الحد
لا يجتنبه اذ لا خراج الافعال الناقصة اصلا وهي ابن الافعال الناقصة
كان وصار وامسى وظل وبات واضحى وبرح وفتى وزال وما زال وما فتئ وما انفك
وما فتئ بالهمزة وقبلها الياء وما برح وما دام وليس ولم يذكر منها سيبويه
سوى كان وصار وما دام وليس ثم قال يجوز في الفعل تما يستغنى عن الخبر
والظاهر انها غير محصورة وقد يشتق كثير من الافعال التامة منه الناقصة كما
تقول نعم التسعة هذا الحجر ستة اذا صير عشرة تامة وكقولك زيد حاله
صار زيد عالما كاملا وقد جاء جاء في قولهم ما جاءت حاجتك ناقصة
خبرها اسمها حاجتك خبرها اما بان يكون ما نافية وجاءت بمعنى كانت
وبمعنى جاز لما تقدم في الفرائض ونحوها ان لم يكن هذا على قدر ما يجتنبه اليه

او استهانة والخبر فهو عائد اليها وانما انث باعتبار خبرها كما في قوله
اي حاجة صارت حاجتك وقد جاء ايضا فعلوا ناقصة حتى قدرت
اي صارت الشوكة كانها مرية ابن مجبر فقيل لا تدوسه لانجاء وجاء وقعد الموضع
الذي يستعملها العرب فيه خلافا للفراء تدخل هذه الافعال وما كان نحوها على الجملة
الاسمية المركبة من المبتدا والخبر لاعطاء الخبر اي لاجل اعطاء الخبر حكم معناها الذي هو
الافعال بناء على المرتبة عليه مثل صار زيد غنيا فمعنى صار الانتقال وحكم معناه
اي الشيء المرتبة عليه كعنى الخبر منتقلا اليه فلما دخل على الجملة الاسمية اعطى زيدا غنيا وافاد
حكم معناه الذي هو الانتقال لمعطى الخبر المعتبر هو غنيا اثر ذلك الانتقال وهو كعنى
الخبر منتقلا اليه فرفع بجزء الاول لكونه فاعلا او نصب بجزء الثاني لشبهه بالمفعول
به فوقف الفعل عليه نحو كان زيد قائما فكان يكتفي ناقصة لثبوت خبرها لاسمها
ثبوتا ماضيا اي كائنا في الزمان الماضي دائما على ما هو عليه الآن من غير دلالة على عدم سابق وانقطاع لاحق
نحو كان زيد فاضلا او منقطعا نحو كان زيد غنيا فاقتر وبعضهم صار عطفا على قوله
لثبوت خبرها اي كان يكتفي ناقصة كانت بمعنى صار فهو من قبيل عطف احد المتغيرين
على الآخر على ما يوهم منه كقوله الشعر بينها قفر والمعنى كانها قفر الخ
قد كانت فراقا بينها اي صارت فراقا بينها فانه بينها لم يكن فراقا قبل الخ
صارت فراقا ويكتفي فيها بخبر الثاني ونحو هذا ايضا عطفا على قوله لثبوت خبرها
اي كان يكتفي ناقصة يكتفي فيها بخبر الثاني دون الاول لدلالة الواقعة بعد خبرا منتزعا

للعهد كقوله اذا مت كان الناس صنفان شامت وآخر مثن بالذي كنت اصنع
وبكفر تامة عطف على قوله يكفر ناقصة ان كان تامة يتم بالمرفوع وغير حاصل المقصود
عن ثبت ووجد كقولهم كانت الكائنة والمقدر كان وكقولهم كنز فيكون بزائد
وجه الى وجودها وعدمها لا يخل بالمعنى الاصلي كقولك كيف تكلم من كان في المهد
صبيا ان جعل في المهد حالا كونه صبيا فكان زائدة لتخصيص اللفظ اذ لب المعنى على
المفيد وانما ذكر هذين التنبيهين مع كونها غير ناقصة لينفتح بجميع افعال
وصار للانتقال من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما او من حقيقة الى حقيقة نحو
صار الطين خزفا وبكفر تامة للانتقال من مكان الى مكان او من ذات الى ذات
وتتعدى بالى نحو صار زيد الى البلد كذا او من بكر الى عمرو وبلحق بصار مثل آل وعاد
واستحال وتحول وارتد قال الله تعالى فارتد بصيرا وقال الشاعر العداوة تستحيل
مودة وقال فيا لكم من نعمة تتحول انوثا وابيضت مسامه واضحى لافتا اي
مضمر الجملة باوقاتها المدلول عليها بوادها لا بصورها مثل اصبح زيد قائما
وامسى زيد مسرورا واضحى زيد حزينا فالمثال الاول يدل على اقتران
مضمر الجملة هو قيام زيد بوقت الصباح وكذا هذا القياس المثال الثاني
وبكفر عنه صار نحو اصبح امسى او اضحى زيد غنيا ان صار وليس المراد
منه اتصافه في الصباح والمساء والضحى على هذه القيد وبكفر تامة بمعنى الرجوع
في هذه الاوقات نحو اصبح زيد اذا دخل في الصباح وظل وبات لاقتران

مضمون الجملة بوقتها فاذا قلت ظل زيد سيرا افدت ذلك في جميع نهاره واذا
قلت بات زيد سيرا اقتصرت ذلك في جميع ليله وبعني صار نحو ظل زيدا و
بات عمرا وغدا اي صار وقد يجيء بهذان الفعلان تامين ايضا نحو ظلت بمكان كذا
وبت بمكان كذا
حسبت كان تامة كان بمعنى وجد وغاية الامر حصر في حكم العدم وذلك لم يذكرهما
ناسبين وفصلهما عن الافعال الثلاثة الباقية وآض وعاد وغدا وراح فهذه الافعال
الاربعة ناقصة اذ كانت بمعنى صار وتامة مثل قولك آض او عاد زيد من سفره اي
رجع وغدا اذا ذهب في وقت الغداة وراح اذا ذهب في وقت الرواح وهو
بعد الزوال الى الليل واسقط المصنف جعله ذكر هذه الافعال الاربعة من البين وتمام
التفصيل في ذكرها في تمام الافعال وكان الوجه في ذلك انها من الملحقات وقد الحقهما
صاحب المفصل وقال صاحب الكتاب والحق بها آض وعاد وغدا وراح فاسقطها عن
البين سنة الاعتداد بها من الملحقات وما زال لا يزال من زال يزول وفارق
ناقصة وما برح بمعناه من برح اي زال وفتح الباء للتيمم المخيف وما فتئ ايضا
بمعناه وما انفك ان انفصل بالنفي او بما في معناه عن خبر هاي خبر تلك الافعال لفاعلها قبل
سمي كل منها فعلا لانبيها على معان اسمها لها على سبيل الحقيقة او المجاز من المعاني
عاصرة من المصنوبات متقبلة اي قبل ما اخبر بها به في وقت يمكن ان يفعله عاقل فخرج
ما زال زيد يعلم مستمرا لعادته من زمان مضى وصلاحيته للاستمرار الى الحال
فلان النفي ما وقع على الافعال في الحقيقة وانما النفي عليها كانت معانيها نفي النفي ونفي

محمد نجل

النفي لاستلزام ارادة الثبوت والحياة والصلاحية والقابلية معلوم عقلا وبالجملة اي من اهل الافعال
الاربعة اذا اريد بالعدم ارادة الثبوت النفي يدخل الاخوات الآتية عليها لفظا وهو ظاهر او تقديرا
كقولنا نفي ما انت تفعله تذكر ولا تفعله فانه تدخل ادوات النفي عليها لما يلزم
من النفي المستلزم للاستمرار المقصود منها وما دام لتوقيت الحكم اي تعيين غاية يثبت حكمها
لما قبلها بان جعلت تلك الحالة ظرفا لها وذلك لانها لفظا مصدرية فهي مع
ما بعدها في تاويل المصدر فتقدير الزمان قبل المصادر كثير واذا افاد الزمان قبل
فلا بد ان يكون حصول الكلام بعينه فائدة تامة ولا يخفى ان ما ذكره الشارح بقوله وغرضه ان
اصل انه لتوقيت ام جملة بشرط خبرها لفعلها لا بوجود كلام مستقل بالافادة لانه
مثل اصبحت ام زيد جالسا اي اصبحت في دوام جلوس زيد فما دام هي مع ما بعدها
بتاويل مصدر ظرف لاصبحت والظرف
لم يحصل به الجمع كلام لعدم فائدة تامة بخلاف الافعال المتصرفة
لحرف النفي فانها مع اسمها وخبرها كلام مستقل بالافادة فلا حاجة الى وجود كلام
وراءها وليس النفي مقصودا بالجملة حالا او في زمان الحال مثل زيد قائم الآن وغدا
منتف بالضرورة وبقيد بالتقييد مطلقا ولذلك يقيد تارة بزمان الحال كما تقول ليس
زيد قائما الآن وتارة بزمان المستقبل نحو قوله
تع الايوم يانهم ليس براجع وفاتهم وهل ما مضى مما يؤوب وبجوز تقديم اخبارها اي
اخبار الافعال الناقصة كلها على اسمائها اذ ليس فيه الا تقديم المسند على المسند
فيما حل فيه فانه اريد بجواز التقديم نفي الضرورة عن خلافه بمعنى وجوده وعدمه فينتفي
الامتناع بمثل قولنا ما اليوم مريضا يفيد تقديمها على خبرها كما لا يخفى او نفي صحة

نحو صار عندي ولا يخفى ان اريد بنفي الضرورة نفي جانب العدم فقط فينبغي ان يقيد
بمثل قولنا اذا لم يمنع مانع التقديم وح يجوز ان يكون واجبا كما مثل المذكور وح
الاضافة الناقصة في تقديمها اي تقديم اخبارها عليها على تمكن الاضافة واضعف حالة
انه ثم يجوز تقديم اخبارها عليها وهو ممكن لا راجح وهو اوسط نظرا لكونها
افعالا وجواز تقديم المسند على المرفوع في الافعال لغتها وقسم لا يجوز اخبارها
عليها وهو كون هذا القسم ما اوله كلمة ما النافية كدنت ومصدريتها اما اذا
كانت مصدرية فلانها في تقدير المصدر على نفس المصدر ويخالف هذا الحكم خلاف
ان بناء لان كيسار ما يكون هذا الخلاف فالظاهر ان وجه ذلك ان ما النافية
كما يقتضيه بعد الفاعل لتقدمهم فكانه لا مخالفة منهم وفي ذلك خلاف ومنه قيد ما
دام لان ارادة النفي تامة دخلت على الفعل الذي تضمنه النفي افاد ما النفي فصار
بمنزلة كان فلا يلزم تقديم ما في حيز النفي بحسب المعنى وقسم مختلف فيه ظهر بعضهم
فيه الجواز وبعضهم ما بعض فان ما تضمنه بعض الفعل المستثنى اذا كان من امرين في اصل
الوضع كما وهو القسم المختلف فيه كلمة ليس فالجمهور والبرماوي الكوفيون وابن السراج
والجرجاني حالة لا يجوز منعا لان النفي اذا يتضمن معنى الفعل وهو النفي جاز تقديم معموله
والسيرافي والفارسي حالة يجوز بناء على ان فعل وجواز تقديم معمول الفعل عليه
فيما نحن فيه تقدم في هذا القسم معارضتهم وبحاكمة وبهذا يندفع ما قيل كان الواجب
على المصنف ان يجعل ما اوله ما النافية من القسم المختلف فيه لوقوع الخلاف فيها عن ابن كيسان

تم الجزء الثاني

اضافة المقاربة ما وضع ليدل على فعل وفاعله لدنو الخبر اي للدلالة على قرب حصوله للفاعل رجاء
منصوب على المصدرية بفعل مضاف اي دنو رجاء بان يكون ذكر الدنو بسبب
رجاء المتكلم وقوع الخبر له لا يجزم به فحسب في قولك عسى زيد ان يخرج يدل على
قرب حصول الخروج لم يكن سبب اثبات ذلك وتحققه الا اتيانه بما وضع لدنو
الخبر وقربه بقوله للفاعل حصولا اي لدنو حصوله بان يكون لضارب المتكلم بكر
الدنو لاشراق الخبر على حصوله للفاعل فكاد في قولك كاد زيد يخرج يدل على قرب
حصول الخروج لزيد بسبب قرب حصول لزيد بضرب آو وضع لدنو الخبر و
قرب حصوله للفاعل اخذ فيه اي دنو اخذ وشروع في الخبر بان يكون ذلك الدنو بسبب
جزم المتكلم بشروع الفاعل في الخبر بالمضي بما يقضي اليه فحكم بقرب زيد
يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم بشروعه
فيما يقضي اليه فالاول اي ما وضع لدنو الخبر رجاء مثل عسى يسبوه يعسطع و
حسنفاق فالقطع في الجوهر والاشفاق في الكون بخوصبا او امور ومعنى الاشفاق
الخوف وهو هنا متوقع جزما لانه حسنه مضارع مجهوله وامر وفهي لا يعزم ذلك
فالاصلة قد تنوب في هذه التفرقة انشاء القطع والرجاء كعلى والانشاء آت
في الاخير من معاني الحروف وقد لا يتوقف فيها نحو على اصل استعمالها عسى
زيد ان يخرج وهو ان يكون بعده اسم ثم فعل مضارع مصدرها بان الا شفاقية
نحو عسى الغوير ان يؤتي الذي هو توقع وجود الخبر في الاستقبال في زيد عسى ان يخرج

مطلب
اضافة المقاربة

فعلق

حصولا اي دنو حصول
بان يكون اضافا المتكلم
بدلالة الدنو كالاشراق
الخبر على حصول الفاعل

هذا

الفعل

في محل النصب بالخبرية اي عسى زيد الخروج بتقدير مضاف اما في جانب الاسم نحو عسى حال
زيد الخروج او في جانب الخبر نحو عسى زيد ذا الخروج لوجوب صدق الخبر على الاسم وعلى هذا
عسى ناقصة وقيل المضارع مع ان منتبة بالمفعول وليس بخبر لعدم صدق الخبر على الاسم و
تقدير المضاف وتكلف ذلك لان المعنى الاصلي فاعل زيد ان يخرج اي الخروج ثم نقل
الى انشاء القرب فالمضارع مع ان وان لم يتبع المفعولية في صون الانشاء
فهو شبه بالمفعول الذي كان في صورة الخبر فانتصب شبهه بالمفعول وعسى عاريا تارة و
قد اكون بمعنى ان يفعل في محل الرفع بدلا عما قبل بدل الاشتمال لان حينئذ جملة تامة
تفصيلا وفي ابهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم لذلك البتة والفسل وقيل الرفع
والذي ارى انه هذا وجه قويب وتيتو على الاستعمال الآخر عسى ان يخرج
زيد بان يذكر مرفوع فقط وهو ما كان منصوبا في الاستعمال الاول اذ شبيه في الخبر
باستعمال الاسم المنسوب والمنسوب اليه كما استنبه في علمت انه زيد فانه في المفعول
الآخر فانه قام مقامها هنا في هذا الاستعمال ناقصة واذ افتقر على المرفوع فقط
اقامة مقام المرفوع والمنصوب بعد خبر يخرج زيد فيها تامة وهنا احتمال آخر
وهو ان يكون زيد هو عا بانه اسم عسى ويخرج خبر يعود الى زيد وان
يخرج في محل النصب بانه خبر عسى وآخر وهو ان يجعل ذلك من باب التنازع
بين عسى ويخرج في زيد فان اعمل الاول كان زيد اسم عسى وان يخرج خبر له
منويا عليه وان اعمل الثاني كان اسم عسى مستكنا فيه يعود على خبر زيد وجملة يخرج

علمت زيدا قائما كان
معنى عسى ان يخرج زيد
عسى زيد ان يخرج

ف

يغير ان نقول طفق زيد او اخذ زيد او كرب يفعل وجعل يقول وقال الله تع وطفقا
يخصفان واوشك بمعنى اسرع عطف على طفق وهو ابو اوشك منه وكاد
في الاستعمال فقد يستعمل استعمال كاد كقوله نحو اوشك زيد ان يجيء واوشك
ان يجيء زيد وقد يستعمل استعمال كاد بدون ان نحو اوشك زيد يجيء فعل
التعجب ما وضع لانشاء التعجب وفي بعض النسخ افعال التعجب وايراد النسخ
فعلا التعجب بصيغة التثنية فافراد الفعل بالنظر الى التوفيق بالجنس
محمد بالنظر الى الكثرة افراده وتثنيته بالنظر الى خصوص صيغة صحا كل تقدير فالتعريف
للجنس المفهوم فخبر التثنية وايضا فهوما وضع اي فعل وضع لان الكلام
في قسم الافعال فلا ينتقض الحد بمثل ما قدرته فاوسا وما اشاله لكن ينتقض
بنحو قاتله الله شاعرا وسائل عسرا فانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس
لمحض الدعاء الا انه يقال ان الافعال ليست موضوعة للتعجب بل استعملت لذلك
بعد الوضع او المراد ما وضع لانشاء التعجب فيجب ان يستعمل فيه
وما ذكر من مواد النقض فكثيرا ما يستعمل في الدعاء وله ان الفعل التعجبي وما
وضع لانشاء التعجب صيغتان احديهما صيغة الذي تضمن تركيب ما افعله
واخرهما صيغة الفعل الذي تضمن تركيب افعل به شرط ان يكونا في هذين
التركيبين وهما اي فعلا التعجب غير متصرفين فلا يتصرفان في المضارع
والمجهول وثانيا في بعض النسخ وهو اي افعال التعجب غير متصرفة مثل

واوشك الرجل يوشك اشاكا اسرع وبينه وبين كاد فرق ان يكون كاد لما قرب من الفعل وعلى كلا التقديرين يصح

واشاكا وبتراك تنوينه كلمة تعجب في طيشي وكلمة تلهف تاريك

الله م

الفعل م

يتغيران ك

احسن

ما احسن زيدا او احسن بزيد ولا يجيء ابن فعلا التعجب الا تاما بنية افعل التفضيل
لانه صيغة مبالغة والتاكيد وكذا الابيان الالفاظ كافعل
التفضيل وقد ذكر في علم الطعام وما افعل الكذب وبنوه على الفعل المتصرف
بناء صيغة التعجب منه ضربا حتى او ثلاثي مزيد فيه او ثلاثي مجرد تاما لمن
او جب عليه ذلك استخراجه وبناؤه بالنظر الى بنوه على بنائهما فعل
بضم بناء مضارعه وجعل مصدر المتصرف مفعولا او مجرورا بالباء ولا تتصرف
فيهما اي في صيغتي التعجب بتقديم اي بتقديم جاني بناء على ان صيغة التعجب
كتقديم المفعول او الجار والمجرور على الفعل وتاخير جاني فيما عداهما
كتاخير الفعل فيهما وانما قيدنا التقديم والتاخير بما قيدنا ليكون عدم التصرف
فيهما خواص صيغتي التعجب فان المقام يقتضي بيان الاحكام الخاصة بهما
فلا يقال ما زيدا احسن ولا بزيد احسن لانهما بعد انتقالهما الى التعجب
جريا مجرى الامثال فلا يتغيران كما لا يغير الامثال فيكون عدم التصرف
بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتاخير وبالعكس لان تقديم الشيء
يستلزم تاخير غيره وكذا تاخيره يستلزم تقديم الغير فلو اكتفى باحدهما
لكفى واجيب بانه ذكر التاخير انما هو للتاكيد لان التاخير على اية واحد
منهما لم ينفصل عن الآخر بالوجود لكنه ينفصل عنه بالعقد فكانه
اعتبر الفصل ولا تتصرف فيهما بايتاع فصل بين الفعل والمعمول نحو ما احسن

كلا منهما

فيه ج

صيغتي ج

اي تاخير ج

فيهما

كل م

في الدار زيد او اكرم اليوم زيد لما جرا انها مجرى الاضافة كما سبق واجاز
المازني الفصل بالظرف كما سمع من العرب قولهم ما احسن بالرجل ان
يصدق واجاز الاكثر في الفصل بكلمة كان مثل ما كان احسن ومعناه
انه كان لم يزل في الماضي حسن واقع دائم الا انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان
دائما قبله وما ابتداء اي مبتدأ على ان يكون المصدر بمعنى اسم المفعول او ذو
ابتداء بتقدير المضاف وفي بعض النسخ وما ابتدائية فحينئذ لا حاجة الى التكلف
لان النكرة تنكسب التعجب لانه يكون فيما ضع سببه عند سيبويه وما بعدها
اي ما بعد الجر في باب سترا فقد ذاب في موصولة اي ما موصولة اسمية
والجر بحذوف قرأ الذي احسن زيدا اي جعله ذا حسن يستحق به شيئا عظيما وقال
الفراء كاستتهابته وما بعدها جزمها وقال الكسائي الرفع وهو قوي
من حيث المعنى لانه كان جهلا بسبب حسنه فاستغنى عنه وقد يستغنى عن الفاعل اسم
من التعجب نحو ما ذا ترى ما يوم الدين واستحسن زيد فاعل صوتها ام
ومعناه الماضي من افعل بمعنى صار فاعل كما لحم اي صار ذا لحم وبه اي مجرور
فاعل لهذا الفعل عند سيبويه والباء مزيدة لازمة الا اذا كان المتعجب منه
اه مع صلتها نحو احسن ان يقوم اي بان يقوم عليها هو المتلبس فلا يجر
عند سيبويه في افعل لانه الفاعل واصل ليس الا ان يجر ويرفع منصوبا عند
الاخفش لان احسن عنده ذا حسن فحقه ان يكون خبرا فاعل للمقدر وهو

والباء للتعدية

والباء للتعدية اي لجعل الآدمي مصاحبا للحسن اذا احسن والباء زائدة
على ان يكون احسن متعديا بنفسه ويكون هذه التعدية كما في خرج فيه اي ما افعل
غير زيد فاعله اي احسن زيد اي اجعله محسنا عبر عنه بصيغة ما فاعل الفراء وتبعه
الزمخشري اي احسن امر الكل واصل باء يجعل زيدا احسن والتاء يجعله
كذلك الشيء باء يصفه بالحسن فكأنه قيل له صفه بالحسن كيف
شئت فأتى فيه بهذه الصيغة ليحسن كل ما يمكن ان يكون وشخص اقتضاء المدح و
الذم بهذه الافعال المشهورة بهذا الباب ما وضع ان يفعل وضع لانشاء مدح
او ذم فلم يكن مثل حسن وذم منها لانه لم يوضع للانشاء فيها نعم وبئس
وهما في الاصل فعلا على وزن فعل بكسر العين وقد اطرد في لغة بني تميم في فعل
اذا كان فاؤه مفتوحا وعينه حلقيا اربع لغات احديها فعل بفتح الفاء
وكسر العين وهو الاصل والثانية فعل بكسر الفاء وفتح العين والثالثة
بكسر العين مع كسر الفاء والرابعة كسر الفاء اتباعا للعين والاكثر
في هذين الفعلين عند بني تميم اذا اقصد بهما المدح والذم كسر الفاء و
بكسر العين قال سيبويه فكأنهم الزموا الفعل لغة بني تميم وشرطها
ان يرفع نعم وبئس ان يكون الفاعل معرفا باللام للعهد الذهني نحو
لو اصبح عبد الله نعم الفتى او بمعنى الجنس نحو نعم الرجل زيد او يكون
تفسيرا بعد الاجمال ليكون اوقع في النفس نحو نعم الرجل زيد او يكون

مضافا الى المعرف بها اي باللام اما بغير واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيد او
بواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل او نعم وجه فرس غلام الرجل او تكون
مضمرا مميزا بنكرة منصوبة مفردة او مضافة الى نكرة او معرفة اضافة لفظية
نحو نعم رجلا او ضارب رجل او زيد احسن الوجه انت او مميزا بما بمعنى شيء
منصوب المحل على التمييز مثل فنعما هي اي نعم هي وقال الفراء وابو علي هي موصولة
بمعنى الذي فاعل لنعم ويكون الصلة باجمعها في فنعما هي محذوفة لان هي
مخصوصة اي نعم الذي فعله هي اي الصدقات وقال سيبويه والكسائي
ما معرفة بمعنى الشيء فمعنى فنعما هي نعم الشيء هي فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذي
اللام وهي مخصوصة وبعد ذلك الفاعل المخصوص بالمدح او الذم وبعديته
انما هي بحسب الغالب لانه قد يتقدم المخصوص فيقال زيد نعم الرجل صرح
به في المفتاح وهو اي المخصوص مبتدأ ما قبله اي الجملة الواقعة قبله
غالبا خبره ولم يحتج هذه الجملة الواقعة خبرا الى ضمير المبتدأ لقيام لام تعريف
العهد مقامه او خبر مبتدأ محذوف وهو هو مثل نعم الرجل زيد فزيد في
هذا المثال اما مبتدأ ونعم الرجل مقدما عليه خبره واما خبر مبتدأ محذوف
على تقدير سؤال فانه لما قيل نعم الرجل فكانه سئل من هو فقيل زيد اي
هو زيد فعلى الوجه الاول نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى الوجه الثاني
جملتان وشرطه اي شرط المخصوص يعني شرط صحة وقوعه مخصوصا مطابقته

وهلم جرا

شيئا

تامة هي

وهو

الفاعل

الفاعل اي مطابقته الفاعل او مطابقة الفاعل اياه في الجنس حقيقة او تاويلا وفي الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى نحو نعم الرجل
زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون وبئست المراة هند
وبئست المراتان الهندان وبئست النساء الهندات ويجوز ان يقال نعم
المراة هند وبئس المراة دعد لانهما لما كانا غير متصرفين اشبهتا الحروف
فلم يجب الحاق العلامة بهما وقوله تعالى بئس مثل القوم الذين كذبوا جواب
سؤال حيث وقع المخصوص اعني الذين كذبوا جمعا مع افراد الفاعل وهو مثل و
شبهه مما لا يطابق الفاعل المخصوص متاول بتقدير مثل الذين كذبوا
او بجعل الذين صفة للقوم وحذف المخصوص اي بئس مثل القوم المكذبين
مثلهم وقد يحذف المخصوص اذا علم بالقرينة مثل قوله تعالى نعم العبد اي
ايوب بقرينة ان ذلك في قصته وقوله تعالى فنعم الماهدون اي نحن وساء
مثل بئس في افادة الذم والشرائط والاحكام ومنها اي من افعال المدح والذم
حب في حبذا وهو اي حبذا مركب من حب الشيء او حب اذا صار محبوبا
ومن ذا وفاعله اي فاعل هذا الفعل ذا ولا يتغير اي حبذا او فاعله او ذا
عما هو عليه فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اذا كان المخصوص مثنى او جمعا او مؤنثا
لجريها مجرى الامثال التي لا تتغير فيقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون
وحبذا هند وبعده اي بعد حبذا المخصوص واعرابه اي اعراب مخصوص حبذا

كما في قوله تعالى ساء مثل القوم الذين كذبوا فمثل تفسير للفاعل المضمر في ساء والتقدير ساء المثل فحذف المثل واضمر واتى ببدله وهو قوله مثل تفسيرا له فقوله القوم الذين ليس من جنس المثل حقيقة بل تاويلا وهو حذف المضاف والتقدير مثل القوم الذين فحذف المخصوص وهو مثل واقيم المضاف اليه مقامه ورفع كذا في الكامل شرح المفصل اسم

القوم

كاعراب مخصوص نعم على الوجهين المذكورين ويجوز اه بينه قبل المخصوص
اي مخصوص حبذا او بعده اي بعد مخصوص بغير او بحال حال على وفق
مخصوص في الافراد والتثنية والجمع والتانيث نحو حبذا رجلا زيد
وحبذا زيدا رجلا وحبذا راكبا زيد وحبذا زيدا راكبا وحبذا
رجلين او راكبين الزيدان وحبذا الزيدان رجلين او راكبين
وحبذا امراة هند وحبذا هند امراة والعامل في الغير والحال
ما في حبذا من الفعل وذو الحال هو فاعل زيد لان زيدا مخصوص
والمخصوص لا يجيء الا بعد تمام المدح والذم كونه غير فاعل فالراكب
حال من الفاعل لا عن المخصوص الحرف ما دل على معنى في غيره اي كلمة دلت
على معنى حاصل في غيرها مستقل بالنسبة اليه اي لا يكون مستقلا بالمفهومية
بحيث يصح لان يحكم عليه او به بل لا بد له في ذلك من انضمام آخر اليه
ومن غير اي للاصل انه يدل على معنى في غيره احتاج في جزئية الكلام
مركبا كان او غيره الى اسم يتعلق معناه بالنسبة اليه نحو سرت البصرة الى
الكوفة او فعل نحو قد ضرب حروف الجر ما وضع للافضاء بفعل اي
ايصال فان معنى الافضاء الوصول والتعدي بالباء صار معناه
الايصال او معناه اي معنى الفعل وهو كل شيء يستنبط منه معنى
كاسم الفاعل او المفعول والصفة المشبهة والمصدر والظروف والجار

مع المجرور وبهذا ذكر الى ما يليه بسوله كاه اسماء بحاث الى زيد وانما قال بزيد
او كان في تاويل علم كقوله ع وضاقت عليهم الارض بما رحبت بان جعل
هذه الحروف هو وفي الاضافة ايضا لانها تضيف الفعل او معناه الى ما يليه وحروف
الجر لانها تجر ما بعدها الى ما قبلها او لان الزمها ما يليه الجر وهي اي حروف
الجر تسع والى وحتى وفي ذكر هذه الحروف على سبيل الحكاية لانه ليس لها معنى
خاصة بعبتها معها والباء واللام ذكرهما بالتبعية لوجودهما وكذلك ذكر الواو
والتاء والكاف باسمائها حيث وجدت بخلاف ما يقع منها ورب واو
اي الواو والتاء تفعل بعدها رب وفي عدها من حروف الجر تسامح واو القسم
وتاؤه ومن وعلى والكاف ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا فالقسم الاول
لا يكون الا حرفا والخمسة التي بعدها يكون حرفا واسما والثلثة البواقي يكون
فعلا وحرفا فمن للابتداء اي لابتداء الغاية والمراد بالغاية المسافة الطلقا
للاسم الجزء اذ لا معنى لابتداء النهاية وقيل كثيرا ما يطلق على الغاية و
يبدء منها الغرض والمقصود فالمراد بها الفعل لانه غرض الفاعل ومقصوده
وهذا الابتداء اما في المكان كخرجت من البصرة او في الزمان كخلقت في يوم الجمعة
وعلامة من الابتدائية صحة ايراد الى او ما يفيد فائدتها في مقابلتها نحو سرت
من البصرة الى الكوفة ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لانه معنى اعوذ التجيء
اليه والتبين بالجر عطفا على الابتداء اي ويجيء من للتبيين ايضا اي الاظهار للمخفي

على الكل

كذلك هو

حيث

بيد

اي بجر جاء
معنى الباء
وهو الالصاق
ومعنى الى
وهو الانتهاء
وكذلك في
الكل

الواو والقسم بها كما جاءت باؤه
مسامحة والمعهود صنيع
الاظهار انه اضنا ومذهب
الكوفيين ويجيء واو القسم
للتوبيخ بانها جارة عندهم
لزالم يذكر الفاء وبل
اة ربت مغربة بها ايضا
ولا يتم بذكر هذه الاحرف
الثلثة في السر ايضا
الا ساذا اعتقد

في ابتدائهم وعلامته صحة وضع الموصولة في موضعها مثل فاجتنبوا الرجس من الاوثان
فانه لو قلت فاجتنبوا الرجس الذي هو الوثن استقام المعنى والتبعيض اي والثاني
يجيء من للتبعيض وعلامته وضع بعض مكانه نحو اخذت من الدراهم اي بعض
الدراهم وزائدة عطف على قوله للابتداء فانه مرفوع بالخبرية وزيادتها لا تقع الا في غير
الكلام الموجب نحو ما جاءني من احد وهل جاءك من احد خلافا للكوفيين و
الاخفش فانهم يجوزون زيادتها في الموجب ايضا مستدلين بقولهم وقد كان
من مطر فاجاب عن استدلالهم بقوله وقد كان من مطر وشبهه مما يتوهم منه زيادة من
في الكلام الموجب متأول بكونها للتبعيض او للتبيين اي فقد كان بعض مطر او شيء
من مطر او هو وارد على الحكاية فكأنه قال هل كان من مطر فاجاب قد كان من مطر والى
للانتهاء اي لانتهاء الغاية فهي ضد من في المعنى مقابلة لمن سواء كان في المكان نحو خرجت الى
السوق او الزمان نحو اتموا الصيام الى الليل او غيرهما نحو قلبي اليك فان قلب
المخاطب منتهى اليه باعتبار الشوق والميل وبمعنى مع قليلا كقوله تعالى ولا تأكلوا
اموالهم الى اموالكم اي مع اموالكم وحتى كذلك اي مثل الى في كونها لانتهاء الغاية
وبمعنى مع كثيرا او لم يكتف في كونها بمعنى مع بتشبيهها بالى كما اكتفى في كونها لانتهاء الغاية به
للتفاوت الواقع بينهما بالقلة والكثرة وتختص اي حتى بالظاهر اي بالاسم
الظاهر فلا يقال حتاه كما يقال اليه لانها لو دخلت على المضمر لالتبس المجرور
بالمنصوب لجواز وقوعه بعدها خلافا للمبرد فانه يجوز دخولها على المضمر

لا يكون م

بانه م

كانه م

الغاية م

الظاهر تشبيهها م

مستثنى

كقول الشاعر فلا والله لا يلفى اناس فتى
حتاك يا ابن ابي زياد على الارض

مستدلا بما وقع في بعض اشعار العرب على سبيل الندرة والجمهور يحكمون
بشذوذه فلا يجوزونه قطعا وفي للظرفية اي لظرفية مدخولها
حقيقة نحو الماء في الكوز او مجازا نحو النجاة في الصدق وبمعنى على قليلا
كقوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل اي على جذوع النخل والباء للالصاق
اي لافادة لصوق امر الى مصحوبها مجرور الباء حقيقة كما في مررت بزيد فان
الباء فيه بمعنى لصوقه من زيد اي بمكان يقرب منه والاستعانة اي لاستعانة
الفاعل في صدور الفعل عنه بمجرورها نحو كتبت بالقلم والمصاحبة نحو اشتريت
الفرس بسرجه اي مع سرجه فمعناه مصاحبة السرج وكذا في الكلام الاخر
في الاشتراء ولا يلزم ان يكون السرج حاضرا اما الفرس ملصقا به فالالصاق
لا يستلزم المصاحبة وبالعكس والمقابلة اي لافادة وقوع مجرورها في مقابلة
شيء آخر نحو بعت هذا بذاك والتعدية اي جعل الفعل اللازم متعديا بتضمينه
معنى التصيير بادخال الباء على فاعله فانك اذا قلت ذهب زيد صار من الذهاب
معنى ذهبت بزيد صيرته ذاهبا والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء واما التعدية
بمعنى ايصال معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر فالحروف الجارة كلها فيها سواء
والظرفية لاختصاصها بحرف وهو حرف الظرفية نحو جلست بالمسجد اي في المسجد
وزائدة في الخبر في الاستفهام بهل لا مطلقا نحو هل زيد بقائم فلا يقال ازيد بقائم
والنفي بليس نحو ليس زيد براكب وبما نحو ما زيد براكب فهي تزاد في الخبر في

معنى م

هذه الصور قياسا في غيرها بغير الجزء الواقع في الاستفهام والنفي سماعا
سواء لم يكن خبرا نحو بحسبك زيد وكفى بالله شهيدا والنفي بيده او كان خبرا
زيد وكفى الله شهيدا والنفي بيده او كان خبرا ولكن لا في الاستفهام والنفي
نحو حسب ابي زيد والتام للاختصاص بملكية نحو المال لزيد او بلا ملكية نحو
الجل للفرس والتفضيل ايا لبيا وعلة سابغ ذا ضاة نحو ضربت للتاديب او خارجا
نحو خرجت لمخافتك وبمعنى عند القوة نحو قلت لزيد انه لم يفعل السوء
قلت عنه وزائدة نحو ردف لكم اي ردفكم وبمعنى الواو في القسم للتعجب نحو
لله لا توخر الاجل وانما يستعمل في الامور العظام فلا يقال لله لقد طار
الزباب وربت للتقليل ايا لانشاء التقليل ولهذا وجب لها صدر الكلام
كما ان كم وجب لها صدر الكلام لكونها لانشاء التكثير مختصة بنكرة لعدم
احتياجها الى التوصيف موصوفة لتحقيق التقليل الذي هو مدلولها وربت لانه
اذا وصف الشيء صار اخفى واقل تمام بوصف وشرط كونها موصوفة
انما هو على المذهب الصحيح وهذا مذهب ابي علي وغيره وقيل لا يجب ذلك
المختار عند المحققين الوجوب وهذا الذي ذكرنا من التقليل اصلها ثم تستعمل في
صفة التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة وهنا ايا فصارت
بمعنى الذي تعلق به ربت فعل ماض لانها للتقليل المحقق ولا يتصور ذلك
الا في الماضي نحو ربت رجل كريم لقيته وقد ذكر الفعل الماضي غالبا اما

غالبا لاستعمالات

غالبا لاستعمالات الوجوه القرائن نحو ربت رجل كريم ايا لقيت وقد يحذف ايضا
على معنى انه لا يجب ان يكون منصوبة على التمييز وتصير مفردة وان كان ملفوظا
او مقدرا ذكرا وان كان ايا من مثنى نحو ربتما رجلا او رجلين او رجالا او امرأة
او امرأتين او نساء خلافا للكوفيين في مطابقة التمييز في الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث فانهم يقولون ربتهما رجلين وربتهم رجالا وربتها امرأة
وربتهما امرأتين وربتهن نساء وتلحقها ما يوجب على الكافة المانعة من العمل فتدخل
بعد لحوق ما على الجمل نحو ربما يود الذين كفروا وقد يكون ما زائدة فتدخل الافعال
نحو ربما ضربت زيدا بسيف مصقول وواو ها ايا واو رب في حكمها يدخلها ما نكرة
موصوفة مثل وبلدة ليس لها انيس الا اليعافير والآلا العيس وهذه الواو
للعطف عند سيبويه وليست بجارة فاذا لم يكن قبلها الكلام فكونها للعطف ظاهر
وان كانت قبلها لم ينقدر لها معطوف عليه وعند الكوفيين انها حرف عطف ثم صارت
قائمة مقام رب جارة بنفسها لجر ورتها بمعنى رب فلا يقدرون له معطوفا
عليه لان ذلك تعسف وواو القسم انما يكون عند حذف الفعل اي فعل
القسم فلا يقال اقسمت والله وذكر الكثرة لاستعمالها في القسم فهي اكثر
استعمالا من اصلها الا ترى الباء غير السؤال يعني لا تستعمل الواو في السؤال فلا يقال
والله اجرني كما يقال بالله اجرني حتما الواو عن دخول الباء مختصة بالظاهر
بمعنى الواو مختصة بالاسم الظاهر سواء كان الاسم الظاهر لفظا او معنى فلا يقال ولك لافعلن

قوله مختصة باسم الله من اضافة العام الى الخاص ولو قال مختصة بلفظ الله لكان اوضح

مثلا بل بالله والله او تربت الكعبة وذلك الاختصاص ايضا لخطر تربتي عن تربة
الاصل وهو الباء مختصة باصل المشبهين وضعف الظاهر لاصالته والتاء مثلها
في شمل الواو في سعة اطرادها بجذف الفعل وكونها لغير السؤال مختصة باسم الله
في الاسعاد الظاهرة حظا لمرتبتها عن مرتبة اصلها الذي هو الواو ومختصها
ببعض المظهر وخصوصه ما يوصل في باب القسم وهو اسم الله والباء اتم منهما
في شمل الواو والتاء فالجميع في جميع ما ذكر من حذف الفعل وكونها لغير السؤال
والدخول على المظهر وعلى اسم الله خاصة فيها كما يكون عند حذف الفعل
يكون عند ذكره نحو بالله لافعلن وكما يكون لغير السؤال يكون للسؤال
ايضا نحو بالله لافعلن وبالله اجلس وكما يدخل على المظهر يدخل على المضمر نحو
بالله لافعلن وبك لا فعلن وفي الدخول على المظهر لا يختص باسم الله خاصة
نحو بالرحمن لافعلن بخلافهما فانهما مختصتان ببعض هذه الامور كما عرفت
فالمراد بالجميع جميع ما ذكر من الامور المختصة لا الاختصاص فلا يرد انه لا يصح
ان يقال الباء يوجد فيها الاختصاص وبدونه لمكان التنافر ويتلخص ان
يجاب القسم الذي لغير السؤال بالام وان وحروف النفي وما فالام في
الموجبة نحو والله لزيد قائم او فعلت نحو والله لافعلن كذا وان
فيها ان في الموجبة نحو والله ان زيدا لقائم وما ولا في المنفية كذلك كانت
او فعلت نحو والله ما زيد بقائم ولا يقوم زيد ولم يجذف حرف النفي لوجود

الآتي تدل ح

القسم ح

القرينة

القرينة كقوله تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ واما قسم السؤال فلا
يتلقى الا بما فيه الطلب نحو بالله اخبرني وبالله هل قام زيد ويجوز في جوابه ان
يجاب القسم اذا لم يعترض بين مستحق القسم وبين اجزاء الجملة عاطف على القسم او تقدمه
ان القسم ما يكد يجاب على جواب نحو زيد والله قائم وزيد قائم والله لا منطلقة
فالجواب في هاتين الصورتين لوجود ما يدل عليه والجملة الذكورة وان كانت
جوابا للقسم بحسب المعنى لكنه بحسب اللفظ ليست الا الدالة على الجواب المحذوف
ولهذا لا يجب فيها علامة جواب القسم من اللام وقد وغيرهما وقد تقدم
بقوله من بين ست آخرها ذكر اقتربن والعشرة التي وصولة الى الثالث نحو
استهام من النفوس الى الصيد او بالوصولة وصل نحو اخذت عنه العلم او بالزوائد
وصل نحو اوتيت عنه الدين وعلى للاستعلاء اي كاستعلاء كثرة على كثرة نحو زيد
السطح وعليه دين وقد يكون ان يشتمل وعلى اسمين يعلم ذلك بالرجوع من عليها
نحو ضمن يمين ابرح جانبيه ومن عليها بمنزلة فوقهم والكاف للتشبيه نحو زيد
كالاسد وزائدة نحو ليس كمثله شيء اذا التقدير ليس مثله شيء على بعض الوجوه
وقد يكون اي الكاف اسما بمعنى المثل نحو فنجعلهم جزاء كالبر ذا الجاه اي مثل
مثل البر ذا الجاه للمطابقة ويختص اي الكاف بالظاهر ان بالعلم القطعي عند الجمهور
فلا يقال كاستفهامه عند مثل ونحوه وقد يفصل في الاستعمال على المرفوع نحو ما انا
كانت خلافا للمبرد فانه اجاز ذلك مطلقا نظرا الى ما جاء في بعض الشواذ وقد وجد

انا ربه وقد قال
الفاضل السندي ان هذه
قرائن على كونها الا انه
لم يختص بهذا قوله تعالى
الا هو على ما قاله الفاضل السندي يشعر
الاختصاص فتدبر
اجيب

في القرآن ما يشهد
وأم أن يكون كما قال
فتدبر

تمام

للزمان الماضي والحاضر للابتداء في الزمان الماضي يعني اذا اريد بهما الزمان
الماضي فالمراد ان مبدا زمان الفعل المثبت او المنفي هو ذلك الزمان الذي اريد
بهما بالجميع كما اذا قلت سافرت من البلد منذ سنة كذا وما رايت فلانا منذ
سنة كذا بشرط ان يكون هذه ماضية لا يكون فيها
فان معناه ان مبدا المسافرة او عدم رؤيته كان في السنة
وامثال الاتي والظرفية عطف على الابتداء اي وهما للظرفية المحضة
اعتبار رفع الابتداء في الزمان الحاضر الذي اعتبر حاضرا او ان مضى بعضه
اذا اريد بهما الزمان الذي اعتبر حاضرا فالمراد ان جميع زمان الفعل هو ذلك
الزمان الحاضر نحو ما رايته منذ شهرنا ومنذ يومنا اي جميع زمان انتفاء رؤيتنا
هو هذا او اليوم الحاضر عندنا لانهما لم ينقضيا بعد ولم يمتد زمان الفعل
الى ما وراءهما فكيف يصح اعتبار ما قبله زمان الفعل فالمثالان المذكوران
كلاهما للظرفية ويمكن ان يجعل الاول مثالا للابتداء كما يتوهم بحسب الظاهر
لكن بتقدير مضاف اي ما رايته منذ دخول شهرنا وهكذا وهذا وضعا للاستثناء
اي للاستناد ما بعدها الى ما قبلها فاذا جرت بهما ما بعدها يكون حرفا جارا
وبهذا الاعتبار ذكرتهما هنا نحو جاءني القوم حاشى زيد وعدا زيد وخلا
زيد واذا انتصب يكون افعالا الحروف المشبهة بالفعل ووجه شبهها له انها
لفظا فلانها مثل الفعل في الثلاثية والرباعية والخماسية ولبنائها

على الفتح

على الفتح مثله واما معنى فلان معانيها معاني الافعال مثل اكدت وشبهت و
استدركت وتمنيت وترجيت وكان المناسب ان يعبر عنها بالاحرف
المشبهة على صيغة جمع القلة لكونها ستة لكنهم لما عبروا عن الحروف الجارة والعاطفة
مثلا بصيغة جمع الكثرة ثم استحسنوا تغيير الاسلوب مع شيوع استعمال كل من صيغتي جمع
القلة والكثرة في الاخرى اذا لو حظ عدم فروعها الحاصلة بتخفيف نونها
فلعلهم ما رفعوا مبالغة في الكثرة وهي ان وان وكان ولكن وليت ولعل اخرها
لكونها لانشاء بخلاف الاربعة السابقة ولها اي لهذه الحروف صدر الكلام
وهو ما لبيان اول الامر اما في قسم من اقسام الكلام اذ كلها يدل على قسم
من الكلام المؤكد والمشتمل على التشبيه والاستدراك والتمني والترجي سوى
ان المفتوحة فهي بعكسها اي بعكس ما فيها على حذف المضاف بان ينتفي عدم الصدارة
لانها مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد فلا بد لها من المتعلق ليتم الكلام حتى يتم كلاما
ومع لو فرض الصدارة اشتبهت ان المكسورة في صورة الكتابة وانما جعلنا
المكسورة اقتضاء عدم الصدارة لا على اقتضاء الصدارة لان مجرد الا
يكون ذلك ويلحقها اي هذه الحروف ما الكافة فتلغو عن العمل اي يبطل هذه الحروف
عن العمل بلحوق ما الكافة على الافصح اي على افصح اللغات مثل انما زيد قائم وقد نقل
على غير الافصح كما يقع في بعض اشعارهم وتدخل هذه الحروف حين اذ بالجملة
على الافعال لان ما الكافة اخرجتها عن العمل فلا يلزم ان يكون مدخولها صالحا
للعمل فان المكسورة لا تغير الجملة ولا تخرجها عن كونها جملة فاذا قلت ان
زيدا قائم افدت ما افدت بقولك زيد قائم مع زيادة التاكيد وان المفتوحة

تماضي
الكسور
قوله لا يكون فيها اي لا يكون المتقدم لكلام سافرت او ما رايت في تلك السنة
الشهر
اتمام
حينئذ

ثمّ ما هاهم

مع جملتها اي مع اسمها وخبرها جملة باعتبار ما كانت عليه قبل دخولها عليهما في حكم
المفرد وجعل [illegible] اصل الفرق المذكور ووجب الكسر في موضع الجمل اي في موضع
تنفيخ الجمل ووجب الفتح في موضع المفرد اي في موضع يقتضي المفرد فكسرت انّ
ابتداء اي في ابتداء الكلام لكونه موضع الجملة نحو انّ زيدا قائم وكسرت ايضا
بعد القول وما يشتق منه لانّ مفعول القول لا يكون الّا جملة نحو قال زيد انّ
قائم وكسرت ايضا بعد الاسم الموصول فانّ صلة الموصول لا يكون الّا جملة
نحو جاء بني الذي انّ اباه قائم وفتحت انّ حال كونها مع جملتها فاعلة
نحو بلغني انّ زيدا قائم لوجوب كون الفاعل مفردا وحال كونها مع جملتها
مفعوله نحو كرهت انّ زيدا شاعر لوجوب كون المفعول مفردا وحال
كونها مع جملتها مبتدا نحو عندي انّك فاضل لوجوب كون المبتدا مفردا و
حال كونها مع جملتها مضافا اليها نحو اعجبني شبهها انّك عالم لوجوب كون
المضاف اليه مفردا وفتحوا لولا انّك بفتح الهمزة بعد لولا الابتدائية لانّه
اي ما بعد لولا الابتدائية مبتدا وكون المبتدا مفردا واجب نحو لولا
انّك منطلق انطلقت وكذلك بعد لولا التحضيضية لانّها مع اسمها وخبرها
بعدها معمول للفعل الواجب دخول لولا التحضيضية عليه نحو لولا
انّ معاذا كذا زعمت اي لولا زعمت انّ معاذا كذا ولولا انّك قد تبين صدق منك وكذلك
فتحوا لو انّك بفتح الهمزة لانّه اي ما بعد لو فاعل لفعل محذوف والفاعل
يجب ان يكون مفردا نحو لو انّك قائم اي لو وقع قيامك فان جاز في موضع المفرد ان
اي تقدير المفرد وتقدير الجملة جاز الامران الفتح والكسر فالفتح على تقدير

جملة

جملة مع اسمها وخبرها مفردا والكسر على تقدير جعلها معهما جملة مثل من يكرمني
اكرمه ممّا وقع بعد الفاء الجزائية فان كان المراد من تكرمني فانا اكرمه وجب الكسر
لانّها وقعت في موضع الجملة فان كان المراد من تكرمني فجزاؤه انّي اكرمه او اكرامي ثابت
له وجب الفتح لانّها وقعت في موضع المفرد لانّها اقامت اما وخبر مبتدا ومثل
قول الشاعر اذا انّه عبد القفا واللهازم ممّا وقعت بعد اذا المفاجأة والفتح على
انّها مع اسمها مبتدا محذوف الخبر اي اذا عبوديته القفا واللهازم ثابتة والكسر على
[illegible] ولها [illegible] ان ياكل [illegible] ولها زمه واللهازم [illegible]
ناتئان في اللحيين تحت الاذن جمعهما بارادة ما فوق الواحد او بارادتها
مع ما حولها تغليبا وفي تشبيهه بالجر عطفا على انّه عبد القفا واللهازم اي مثل
عبد القفا ومثل تشبيهه وما وجد لذلك في كثير من النسخ في جملة الشاهد قوله
اوّل ما اقول انّي احمد الله فان جعلت ما موصولة او موصوفة كان حاصل
المعنى اوّل مقولاتي تعيّن الكسر لانّ اوّل المقولات انّي احمد الله لا المعنى
المصدري فانّ المعنى المصدري اعني الحمد قولا خاصّا وليس من جنس
المقولات فان جعلت ما مصدرية كان حاصل المعنى اوّل اقوالي تعيّن
الفتح لانّ اوّل الاقوال هو المعنى المصدري الذي هو معنى انّ المفتوحة مع
جملتها لا ما هو من جنس المقولات ولذا لم [illegible] اي لا صار انّ المكسورة لا [illegible]
مع الجملة كان اسمها المنصوب في محلّ الرفع لانّها في حكم العدم اذ فائدتها التاكيد

فقط جاز العطف على اسم انّ المكسورة من جهة انه في محل الرفع سواء كانت
المكسورة مكسورة لفظا وحكما بالرفع بان يكون المفتوحة في حكم المكسورة
كما اذا وقعت بعد العلم مثل انّ زيدا قائم وعمرو وعلمت انّ زيدا قائم وعمرو فانّ
في هذا المثال وانْ كانت مفتوحة لفظا فهي مكسورة حكما حيث يكون مع ما
عملت فيه بتاويل الجملة فصحّ ان يرفع المعطوف على اسمه حكما كما لا يصلح دون
انّ المفتوحة فانه لم يجز العطف على محل اسمه بالرفع فانها لما غيرت
معنى الجملة لا يصحّ فرض عدمها ويشترط في العطف على اسم انّ المكسورة
بالرفع مضي الخبر اي ذكر خبرها قبل المعطوف لفظا مثل انّ زيدا قائم
وعمرو او تقديرا مثل انّ زيدا وعمرو قائم اي انّ زيدا قائم وعمرو لانه
لو لم يمض قبله لا لفظا ولا تقديرا لزم اجتماع عاملين على معمول واحد
مثل انّ زيدا وعمرو ذاهبان فانه لا شك انّ ذاهبان خبر عن كل من المعطوف
والمعطوف عليه فمن حيث انه خبر [illegible] الاسم انّ يكون العامل فيه انّ ومن
حيث انه خبر المعطوف على الاسم يكون العامل فيه الابتداء فلزم اجتماع
عاملين انّ والابتداء على رفعه وهو باطل خلافا للكوفيين فانهم
لا يشترطون في صحة هذا العطف مضي الخبر فانّ عندهم انّ لا يعمل الا في الاسم
والخبر مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول انّ عليه فلا يلزمهم اجتماع عاملين
على معمول واحد ولا اثر لكونه اي لكون الاسم مبنيا في جواز العطف على

قائم

محل اسم

نحو قوله تعالى ونادیناه ان یا ابراهیم وكذلك قولك كتبت اليه ان ايت اي كتبت اليه
شيئا هو ايت فان حرف الاعلام اتيت تفسير المفعول به المقدر لكتبت وقوله تعالى ما
قلت لهم الا ما امرتني به لانه مفعول صريح القول وقد يفسر بها المفعول به الظاهر كقوله
تعالى او اوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه فقوله ان اقذفيه تفسير ما يوحى الذي هو
المفعول الظاهر وجيئ ما في المصدر ما وان المفتوحة المخففة وانّ المفتوحة
المشددة فالاولان اي ما وان المفتوحة المخففة للفعلية اي للجملة الداخلة
على الجملة الفعلية فيجعلانها في تاويل المصدر نحو قوله تعالى وضاقت عليهم الارض
بما رحبت اي برحبها بضم الراء وهو السعة ونحو قولك اعجبني ان خرجت
اي خروجك واختصاص ما المصدرية بالفعلية انما هو عند سيبويه وجوز غيره
دخولها الاسمية قال الشيخ الرضي وهو الحق وان كان قليلا كما وقع في نهج البلاغة
بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية وانّ المفتوحة المشددة للاسمية اي للجملة الاسمية
خاصة الا اذا كفت بما فيجوز دخولها الاسمية والفعلية ومعنى كونها للاسمية
انها تعمل في جزئيها وتجعلها في تاويل المفرد الذي هو مصدر خبرها نحو اعجبني انك
قائم اي قيامك او ما في معناه نحو اعجبني انّ زيدا اخوك اي اخوة زيد فانه قد
قدرت الكون نحو اعجبني انّ هذا زيد اي كونه زيدا وحروف التحضيض هلا والا
ولوما ولولا ولها صدر الكلام لدلالتها على احد انواع الكلام
فصل لها صدر الكلام ان ذكر النوع يلزمها الفعل وفي بعض النسخ

فصل

بان اعبدوا الله
قوله ان اعبدوا
الله تفسير للضمير فيه
وفي امرت معنى
القول والتفسير
لما في قوله ما امرتني

قوله تعالى ان يا ابراهيم
تفسير لمفعول ناديناه
المقدر اي ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم

الفعلية

مطلب

١١٤

موصفه تبدل بدله بالرفع تقدير

لسقي مستد الخبر حيث قامت مقام مفعولي علمت

ويلزم الفعل لفظا نحو هل ضربت زيدا وهل تضرب زيدا او تقديرا نحو هل زيدا
ضربته وهل زيدا تضربه فضمائها اذا دخلت على الجملة التي والتوقع على ما ذكرنا الفعل
ومعنا في المضارع التحقيق الفعل والتقليل قد في المضارع بمنزلة اللام ولا يكون
التحقيق في الماضي البتة قد وقالت الا انها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على انه تارك شيئا
في الماضي يكون ذاكرا له في المستقبل فكانها توجب المعنى التحقيق ما فسر قالت قام
حرف التوقع والترقب قد تستعمل بهما لانها قالت هل زيد بحرف اذا دخلت على الماضي
او المضارع فلا بد فيها من معنى التحقيق ثم انها تضاف في بعض المواضع الى المعنى
في الماضي التقريب في الحال مع التوقع اي يكون مضمون متوقعا للمخاطب وانما يجب
كقولك للمنتظر قد ركب الامير قد ركب اي هو على قرب مما كنت تتوقعه وتنتظره
قوله الموذن قد قامت الصلوة فيها اذن لكنه معان يجتمع التحقيق والتوقع و
التقريب وقد يكون مع التحقيق التقريب فحسب نحو قولك قد ركب زيد لم يتوقع
ركوبه وهو في المضارع المجرد عن ناصب وجازم وحرف تنفيس للاستقبال ان يضاف
الى التحقيق في الاغلب التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق وقد يستعمل التحقيق
مجردا عن معنى التقليل نحو قد يعلم الله الموقن وقد يرى تقلب وجهك ويجوز
الفصل بينها وبين الفعل بالقسم نحو قد والله احسن وقد لعمري يثبت ما
حرف الاستفهام الهمزة وهل لهما صدر الكلام لا يتقدم
لدلالتهما على احد انواع الكلام كما مر وتدخلان على الاسمية والفعلية نحو

والاسمية ازيد قائم والفعلية اقام زيد ولذلك تقول في هل هل زيد
قائم وهل زيد قائم الا ان الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر
فيها اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد
قائم الا ترى انك تقول اقائم زيد ولا تقول هل قائم زيد والاصل
في قولك هل ان يلي الانسان اذا تذكر فعلا كان اصلها قد دخل من لوازم
الفعل فان رأيت فعلا في حيزها فاذكرت عهودا بحيث لا تحتاج الى الالتفات
الى لو وصفته وان لم تره في حيزها فاسألت عنه ذا هلة فالهمزة
اعم تتصرف الى المتحقق فيها باعتبار استعمالها في مواضع
التصرف في هل نحو قولك ازيد اضربت ام خالد الهمزة على العموم مع وجود
الفعل بخلاف هل زيد اضرب كما عرفت وتقول انضرب زيدا وهو اخوك
باستفهام الهمزة لانك ما دخلت عليه وجه على الانكار دون هل تضرب
زيدا لان المستفهم عنه في مثل هذا الموضع محذوف وهو بجملته لان اصل
انضرب زيدا وهو غير مستحسن منك وضعت الاستفهام فلما
يحذف فعلها بخلاف الهمزة فانها اقوى فيه وتقول ازيد عندك ام عمرو
بجعل الهمزة معادلة لام المتصلة فانه لما قصد الاستفهام عن احد
الامرين تعذر المستفهم عنه فاستعمال الهمزة التي لا تبالي بالاستفهام
والاقوى فيه انسب والبين وقع هل موقع ام المنقطعة لان

المستفهم عنه في صورة ام المنقطعة ثم يتوجه لانها المجاب عن السؤال
الاول بكلا بل وسؤال آخر بام المنقطعة بالهمزة فان قولك هل زيد
عندك ام عمرو في تقدير بل اعندك عمرو وتقول انم اذا وقع وان
كان واو ومع كان بادخال الهمزة عليهم والفاء والواو نحو والفاطمة
بخلاف هل لكونها واقع الهمزة فلا تفرق تقرنها حروف الشرط ان ولو
اما بها صدر الكلام عام فان للاستقبال وان دخل عليها الماضي نحو
يعني لكم وان دخل في المستقبل وفي بعض النسخ فان للاستقبال ولو للمضي
ومعناه ان ان للاستقبال سواء دخلت على الماضي او المضارع نحو ان يكرمني
اكرم وان اكرمني اكرمه في المثال الثاني بمنزلة المثال الاول يعني ان وقع مثل
اكرمني في المستقبل لوقوعه ايضا اكرمك فيه وكذلك لو اقتضى على ايراد
نحو لو ضربت ضربت ولو تضرب بجزم واحد اي لو وقع مثل ضربي في الماضي فلو
وقع متى يضربك فيه وكذلك يستعمل كان في المستقبل نحو قولك لو ولامة توبيخ
خرج من بعض مسرته ولو اجتهدتم واعلم ان المشهور ان لولا انتفاء
الثاني لانتفاء الاول وهو اللازم معناه فانها موضوعة لتعليق حصول
امر في الماضي بحصول امر آخر مقدر فيه وعلى كان حصوله مقدرا في الماضي كان
منتفيا فيلزم لاجل انتفائه انتفاء ما علق به ايضا فاذا قلت
مثلا لو جئتني لاكرمتك فقد علقت حصول الاكرام في الماضي بحصول المجيء

نحو الهمزة

الكرمني

اكرم

مقدر فيه فيلزم فيه انتفاؤه لما علم ان انتفاء الاكرام سببا لانتفاء المجيء
فانهم المتكلم واستعمال لولا هذا المعنى هو الكثير المتعارف وقد تستعمل بمعنى هلا فتفيد
لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم ليستدل به على انتفاء الملزوم كقوله
تع لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان لو ههنا تدل على لزوم الفساد للتعدد
الآلهة على ان الفساد منتف فينعلم منه ذكر انتفاء التعدد ومحذوف الاستعمال نحو
لعمرك ان لولا انتفاء الاول لانتفاء الثاني وخطأه على المشهور وانه يرد
ان ما ذكره من يتصيد اليه في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء
الملزوم المجهول وان الحق المشهور بيان سبب احد انتفائي معلول للآخر
بحسب الواقع فلا معنى لتصور هذا الاستدلال فانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك
لم تقصد ان تعلم المخاطب انتفاء المجيء من انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفائين معلوم
له بل قصدت اعلامه بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء المجيء وهذا معنى
قولهم وهو ان تقصد بيان انتفاء امر لانتفاء غيره فترتبط ذلك البتة بما بعد التقييد سنة
كقولك لو اهانني لاكرمته لبيان استمرار وجود الاكرام فانه اذا استلزم الاهانة
الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام وتذكر ما ان ولو الفعل فقط كما مر في الاصلة
او تقديرا نحو قولك ان احد من المشركين استجارك ولو انهم تكون الى وان استجارك
احد ولو تكون انتم فاحد وانتم مرفوعان بهما فعلان لفعل محذوف يفسره
ما بعدهما لا احد فقط واما انتم فلانه كان جزء مفتقرا فلما حذف الفعل

نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا

نحو لعمرك ان لولا انتفاء الاول لانتفاء الثاني

نحو ان احد من المشركين استجارك

صار منفصلا وليس تاكيدا الفاعل المحذوف لان حذف الفعل والفاعل معا ابعد من
حذف الفعل وحده ومن حذفهما اجمل لزوم الفعل بعدهما قيل بدل لو المحذوف
فيها ان لا بالفتح لا بالكسر لانه ان مع صوليه فاعل للفعل المقدر بعدها لو والصالح
للفاعلية هو ان المفتوحة لا المكسورة وقيل انظلقت بالفعل اي بصيغة الفعل موضع
منطلقا اي في موضع يليق ان يقع فيه منطلق لان الكلام في جزاء هو الاولى ليكون
الفعل المذكور موضع اسم الفاعل كما لعوض من الفعل المحذوف وفيها لو اذكر انطلقت
ولا يقال لو انك منطلق وانما قال كما لعوض لان الفعل المقدر لا بد له من ضمير
وانما لكونها دالة على التحقيق والثبوت بدلا على معنى الفعل المقدر ههنا
فهو عوض منه من حيث المعنى والفعل الواقع خبر لمبتدا محذوف من حيث اللفظ فليس
منهما عوض حقيقة عن الفعل المقدر بل كالعوض وهذا اذا كان الخبر مشتقا
يمكن اشتقاق الفعل منه مصدرا واما اذا كان جامدا لا يمكن اشتقاق الفعل منه
جاز وقوع ذلك الاسم الجامد خبرا المبتدا وقوع الفعل في موضع الخبر
كقولنا ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام والبحر يمده الآية الاقلام ليس مشتقا
يوضع فعل في موضعه واذا تقدم القسم اول الكلام اي في اول زمان المتكلم
بالكلام فيصير كلاما في نفسه في زمان واحد غير مرتبة عن توسط القسم بتقديم غير
الشرط على الشرط منطلق بتقدم لزم القسم ان يكون
الشرط الواقع بعده ماضيا لفظا او معنى ليكون على وجه لا تتمر فيه اداة الشرط

فيطابق

فيطابق ان الشرط الجواب حيث يبطل عمل اداة الشرط فيبقى في جواب وكان
الجواب للقسم فقط لفظا لا للقسم والشرط جميعا لانه يلزم ان يكون مجزوما وما وغير مجزوم
وهو محال واما معنى فهو جواب القسم ليكون الخبر على الشرط ايضا لكونه مشروطا
بالشرط مثل والله ان اكرمتني اكرمك لفظا ومعنى ثانيا مثال الماضي ضربا اكرمتك
وان توسط القسم بين اجزاء الكلام بتقديم الشرط عليه او غيره اي بتقديم
غير الشرط جاز ان يغير القسم ويلي الشرط وان يلي القسم ويغير الشرط
ويحتمل ان يكون للمنع جاز ان يغير الشرط ويلي القسم وان يلي الشرط
ويغير القسم كقولك انا والله ان تضرب اضرب فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم
غير الشرط وجواز الغاء القسم فيكون باعتبار التقديم والجواز كلاهما ناشئا
عن غير ترتيب اللفظ وعلى المعنى الثاني هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز
اعتبار الشرط فيكون الجواب باعتبار التقديم عن غير ترتيب اللفظ وباعتبار
الشرط على ترتيب واما اذا ابتدئ والله لاتيناك وانا اورد في هذا المثال
الشرط بصيغة الماضي على خلاف المثال الاول اشارة الى ان الشرط المضي في الشرط
في صورة اعتبار القسم على تقدير توسط كان شرطا على تقدير
التقدم فعلى الاول هذا مثال لتقديم الشرط وجواز اعتبار القسم
فهو باعتبارهما جميعا ناشئ عن غير ترتيب اللفظ وعلى المعنى الثاني مثال لتقديم
الشرط وجواز الغائه فالناشئ بالاعتبار الاول عن ترتيب اللفظ وبالاعتبار الثاني

حال منتقلة ومتوكلة ومترادفة ودائمة ومتداخلة
نحو ضربت زيدا قائما — نحو زيد ابوك عطوفا — نحو ذهب راكبا وكان الله عليما قادرا — نحو جاء زيد راكبا مجردا فان مجردا حال من ضمير راكبا

ومعطوفة
نحو انا انزلناه قرآنا عربيا
ومعنى المعطوفة ان يعاد ذو الحال في الحال ايضا في مثالنا يوصف انا انزلناه عربيا لان حال الاستدلة فلما اعاد قرآنا وكان ذا الحال ممتنعة معطوفة لانه ذكر على سبيل التمهيد

سره

الا ضافة وتاء التانيث مع كونه كوكبا لاختصاصه بالاضافة لقيامه مقام ابن كوكب بالتاء للتانيث فان قيامه مقامه يدل على انه منتج للتانيث كما في قولهم حمدون ابن الحمدة المبهة النساء المدرة لاجوز واحيانا العكس

شرط الحال

شرط الحال ان يكون نكرة مشتقة وصاحبها معرفة او شبهها

الحال ان يكون نكرة مشتقة وصاحبها معرفة او شبهها

على ترتيبه في كلام المثالين يقع في حيز الجمع الثاني اختلافا في خبر اعتبار به بخلاف الاول فالحمل عليه اولى على تقدير حمله وان كان عاريا عن ترتيب اللفظ يقتضي تقديم المثال الثاني على الاول لكن اراد انتصال الكلام بالحمل بعد الاسكان على تقدير وتقدم اللفظ على عاشر حيث ما لا وتقدير الحمل ان كان لتلفظ به او مقدرة // كالملفوظ في صدر الكلام فلزم في الشرط الذي يعلق الحتم كالجزم في الحتم نحو قولك لشيء اخرجوا لا يخرجوا بالله لئن اخرجوا لا يخرجوا ماض ولا يخرجوا جواب القسم فانه لو كان جواب الشرط لكان مجزوما بحذف الواو لانه اولى ان لا يخرجوا وكذا قولك لئن لم تكرمني لاكرمنك ولا يكرمني ماض والكلام لم تكرمني جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط لزم الالتباس بالنفي لان الجملة الماضية الواقعة جزاء يجب فيها الفعل واما المستقبل ان تقصد به الحال المتكلم في الذكر نحو قولك لعبدك انت حر تفعل كذا غدا وفي الانثى انت طالق تخرج كذا غدا وان لم تقصد به الحال المتكلم في الذكر نحو قولك لعبدك انت حر تفعل كذا غدا وفي الانثى انت طالق تخرج كذا غدا وان لم تقصد به الحال المتكلم في الذكر نحو قولك لعبدك انت حر تفعل كذا غدا وفي الانثى انت طالق تخرج كذا غدا

عمرو فانه ما يتصرف عنه واما الجملة في الذهن ويكون سلوكها للخاطب بحسب الزمان فتجعل حسبما يقتضيه غرض المتكلم واما الجملة الواقعة في اوائل الكتب فهي كالمذكور لتنصل الجمل وحسن تكرارها وقد يكتفي بذكر قسم واحد حيث يكون المذكور صدر الكلام المذكور لدلالة احد الضدين على الآخر كقوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه فان ما تقابل اما المذكور من قسميه ما يعرف منكور لكنه مقدر بعينه واما الذين لم يكن في قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات وبرده قوله تعالى الم ذلك الكتاب لا ريب فيه والحكم بان كلمة اما الشرط تلزم الفاء في جوابها وسببه الاول الثاني والتزم حذف فعلها الذي هو الشرط وعوض

علوم العربية اثنا عشر

علم اللغة وعلم الصرف وعلم الاشتقاق وعلم النحو وعلم المعاني وعلم البيان وعلم العروض وعلم القافية وعلم الخط وعلم قرض الشعر وعلم انشاء النثر وعلم المحاضرات

ومن التواريخ

الحُلي بضم الحاء وتشديد الياء وكسر جمع الحَلي بفتح الحاء وسكون اللام

فصل

استعمال فقط واعرابه واشتقاقه

فقط فقطا مصدر منصوب بفعل محذوف ابدا يتوسط بين ادنى واعلى للتنبيه بنى الادنى واستبعاد على نفى الاعلى واستعماله فيتبع بعد نفى صريح كقولك لا يجامع الا ولا ادنى التمييز فضلا عن ان يتبع فيه من العاقل فتنطق اوضمنى كما في قولك تقاصر الهمم عن ظواهر العلم فضلا عن دقايقها وهو في قولك فصار من حال كذا اذا ذهب اكثره وبقى اقله

شرح مفتاح للسيد الشريف

اضافة الصفة الى الموصوف فيما يجيء من كقولهم جرد قطيفة

شرح مفتاح للسيد الشريف

ابو درقطيفة

٢٣ / ٦١ / ١٣٤٤

شود اهدى شيخ زاده وسلوم مع قاضى سعد الملك الى الصف

١١٩٠

قال سعيد مولانا

قال مولانا سعد الدين رحمه الله

فرغت من تاليف شرح التصريف للزنجاني في سنة ٧٣٨ وانا ابن ستة عشر سنة ومن شرح التلخيص في صفر سنة ٧٤٢ بهراة ومن اختصاره في سنة ٧٥٦ بغجدوان ومن شرح التنقيح في ذي القعدة سنة ٧٥٨ بكلاشان ومن شرح العقايد في شعبان سنة ٧٦٨ بخوارزم ومن شرح الاصول المختصر في الاصول في ذي الحجة سنة ٧٧٠ بخوارزم ومن شرح الرسالة الشمسية في جمادى الاخرى سنة بخوارزم ومن مقاصد الكلام في عقايد الاسلام وشرحه في ذي القعدة سنة ٧٨٤ بمحفوظة سمرقند

كتبه شاه اسمعيل الصفوي الى سلطان مصر الغوري

نحن اناس قد اغتدى دأبنا حب على ابن ابي طالب
يعيبنا الناس على حبه فلعنة الله على العائب

اجابة الغوري

ما عيبكم هذا ولكنه بغض الذي لقب بالصاحب
وكذبكم عنه وعن بنته فلعنة الله على الكاذب

اعلم ان الجزئيات ممندرجة تحت الكلى اما ان يكون تباينها
بالذاتيات او بالعرضيات او بهما والاول يسمى انواعا
والثانى اصنافا وانتهى الى ما انتهى

العدد اما يكون نصف مجموع الى اثنين
كالاربعة مثلا فان تحته ثلثة وفوقه
خمسة والمجموع ثمانية ونصفه
تسعة اربعة

فليفرغ

الحركة بقطع اربع مقولات بمقولة الاين كالحركة الواقعة
من المسافة المعينة ومقولة الوضع كحركة الفلك
ومكانه على الاستدارة ومقولة الكم كحركة النمو
وهو ان يزداد مقدار الجسم والطول والعرض و
العمق ومقولة الكيف اما فى الكيفية المحسوسة
كحركة الهواء المرودة الى السخونة واما فى
الكيفية النفسانية كحركتها من الطالب
الى المبادى كالتعريف

علیکم بدین العجائز

علیکم بدین القدماء

لعل مراده الاول اما علی حدوث
او الاول الزمانی فی مقابلة الکامن فتدبر

تبجيلا

حضرت افندى هذا التبجيل

ملائكة مقربين لسانك جارى اولان ادعيتك اجابت قرين
وحجالا اربعين زبانك سارى اولان اثنيتك اصابت مكين

تحفة حضور شرف رهين رفعت مكين فيلنور

جناب سعادتلو وسيادتلو وعنايتلو
كاشفى وعولج صالحات احمد افندى حضرتلرى

شيخ ومرشد بمنزلة روح وجسد
الله تعالى بقاكم مددا حتى ترحلوا اينكم جدا
بعد تقبيل البساط بالخشوع والاداب ووضع الوجه على التراب انهاء بندگان اولدر كه

لازال الله ملاذ الارباب الحاجات

دعوات صالحات مظنونة الاجابة وثنايا ساعات ميمونة الحالكة احمد الولد قد نكص

اوقات مظنونة الاجابة وساعات ميمونة الحالة بروز اولمش دعوات صالحات
احمد الولد قد نكص

يا رب مقلوب شمشك الجبر بو السماء والطارق سورة سين انه لقادر حنه وارنجه صوده بشمش صوليش بو مرادايه
يا زوب بر بنه از وبرين طوفر بو سورة سين جمع اولدر ان شاء الله تعالى اولر

التذييل يقتضب جملة تشتمل معناها للتاكيد
وظل بخارى الا الكفوء ٥٣

کتابخانه مجلس شورای اسلامی
اهدایی
محمد علی کریم زاده
۱۳۷۷